جامعة –البليدة –2–

كليـة العلوم الاقتصـــادية والعلوم التجارية وعلوم التسيـير

قسم العلوم الاقتصادية

ـ محاضرات في الاقتصاد

الكلي 01

مطبوعـــــــــة جامعيـــــــــة

من إعداد الدكتور يدو محمد أستاذ محاضر قسم أ

المطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية:☜

فرع العلوم الإقتصـادية

فرع علوم التسيـير

فرع العلوم التجارية

الموسم الجامعي 2018/2017

فهـــرس المحتـويات				
قائمة الجداول والاشكال				
الفصل	الأول	:	المدخل الى علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية	01
تمـهيــد :				02
اولا		:	ماهية علم الاقتصاد	03
ثانيا		:	المشكلة الاقتصادية	04
ثالثا		:	النظرية الاقتصادية	07
رابعا		:	انواع التحليل الاقتصادي	08
خامسا		:	ماهية السياسة الاقتصادية الكلية	11
سادسا		:	ادوات التحليل الاقتصادي الكلي	22
سابعا			المدارس الاقتصادية في التحليل الاقتصادي الكلي	22
الفصل	الثاني	:	الدخل الوطني وطرق قياسه	31
تمـهيــد :				32
اولا		:	خطوات حساب الدخل الوطني	33
ثانيا		:	طرق قياس الناتج الوطني	39
ثالثا		:	الدخل الوطني كمقياس لرفاهية المجتمع	46
الفصل	الثالث	:	تحليل التوازن في الاقتصاد الكلي الكلاسيكي	47
تمـهيــد :				48
اولا		:	توازن سوق العمل	49
ثانيا		:	توازن سوق السلع والخدمات	54
ثالثا		:	توازن سوق النقود	55
الفصل	الرابع	:	تحليل التوازن في النموذج الكينزي البسيط	60
تمـهيــد :				61
اولا		:	مكونات التوازن في النموذج الكينزي البسيط	62
ثانيا		:	اساليب تحديد التوازن في النموذج الكينزي البسيط	85
ثالثا		:	التوازن في اقتصاد مكون من قطاعين	86

رابعا		:	التوازن في اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات	91
خامسا		:	التوازن في اقتصاد مفتوح	98
سادسا			الاختلال الكلي في الاقتصاد	106
الفصل	الخامس	:	تحليل التوازن العام نموذج IS-LM لتحديد مستوى الدخل	112
تمهيد:				113
اولا		:	التوازن في سوق السلع والخدماتIS	114
ثانيا		:	التوازن في سوق النقودLM	122
ثالثا		:	التوازن الآني في سوق السلع والخدمات و سوق النقود(LM-IS)	127
رابعا		:	اثر السياسة المالية و السياسة النقدية على التوازن الآني في سوق السلع والخدمات و سوق النقود(IS-LM):	129
المراجع :				154

قائمة الجـداول

الرقم	العنـوان	الصفحة
01	**اهم الفروقات بين التحليلين**	10
02	مقارنة بين السياسةالاقتصادية الظرفية والهيكلية.	15
03	العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM) و الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق(PNBM)	36
04	**اثر تغيرات السياسة المالية والسياسة النقدية**	151
05	**محددات فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية**	151

قائمــة الاشكـــال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أركان المشكلة الاقتصادية	05
02	مخطط سياسة الإنعاش	16
03	مخطط توضيحي لسياسة الإنكماش	17
04	مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب	17
05	التسلسل الزمني للمدارس الفكرية في الاقتصاد الكلي	30
06	مكونات النموذج الكلاسيكي	49
07	منحنى الطلب على العمل	51
08	منحنى عرض العمل	52
09	توازن سوق العمل وفقا للنظرية الكلاسيكية.	53
10	توازن سوق السلع والخدمات	54
11	مدونة النموذج الكينزي البسيط	62
12	التمثيل البياني لدالتي الاستهلاك والادخار	68
13	تقسم النفقات العامة على أساس المعيار الإقتصادي	73
14	العوامل المؤثرة في حدود الإنفاق العام	76
15	أسباب تزايد النفقات العامة	77
16	منحنى الإستثماركدالة في الدخل الوطني	83
17	منحنى الإستثماركدالة في سعر الفائدة	84
18	منحنى الدورة الاقتصادية في النموذج الكينزي البسيط	86
19	التوازن بطريقة الطلب الكلي = العرض الكلي	87
20	التوازن بطريقة التسريات =الحقن	88
21	منحنى الدورة الاقتصادية في النموذج الكينزي البسيط من ثلاث قطاعات	91
22	التوازن بطريقة الطلب الكلي = العرض الكلي في النموذج الكينزي البسيط من ثلاث قطاعات	92
23	التوازن بطريقة التسريات =الحقن من ثلاث قطاعات	94
24	منحنى الدورة الاقتصادية في النموذج الكينزي البسيط من أربع قطاعات	98
25	التوازن حسب طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي في النموذج الكينزي البسيط من أربع قطاعات	100

26	التوازن حسب طريقة التسريات =الحقن في النموذج الكينزي البسيط من أربع قطاعات	101
27	مراحل الدورة الاقتصادية	107
28	حالات الاختلال الكلي للاقتصاد	108
29	يوضح الفجوة التضخمية	109
30	يوضح الفجوة الانكماشية	110
31	يوضح حالة الاستقرار	111
32	منحنى IS	116
33	اشتقاق منحنىIS وفق طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي	117
34	اشتقاق منحنىIS وفق طريقة التسريات =الحقن	119
35	منحنى عرض النقود	122
36	يبين العلاقة بين الطلب على النقود للمضاربة وسعر الفائدة	123
37	منحنى التوازن في سوق النقودLM	124
38	اشتقاق منحنىLM	125
39	المنحنى البياني للتوازن الآني في سوق السلع والخدمات و سوق النقود(IS-LM)	128
40	مخطط يوضح إستراتجية البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية	131
41	آلية عمل سياسة معدل إعادة الخصم	138
42	آلية عمل أداة السوق المفتوحة	140
43	مصادر الإيرادات العامة.	145

الفصل الاول

المدخل لعلم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية

تمهيد:

يستقطب علم الإقتصاد بصفة عامة والنظرية الاقتصادية بصفة خاصة حيزاً متزايداً من إهتمامات صانعي السياسة العامة ومتخذي القرار في معظم بلدان العالم بمختلف مستويات تقدمها،لما لهما من صلة وثيقة بمختلف مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية،،لاسيما في ضوء الإنفتاح السريع والمضطرد لإقتصاديات العالم الذي يتخد من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات مرتكزاً له و التي شكلت في مجملها تحدياً جديداً،حتم على متخذي القرار وصانعي السياسة العامة إدراكه والإلمام بوسائل وتقنيات الإفادة من الفرص من جهة،والتقليل من حدة مخاطرها من جهة أخرى، ولما كانت النظرية الإقتصادية تعد الالية الاساسية الموجهة للوضع الإقتصادي العام،ومقياساً لمدى نجاح السياسة العامة وتحديد إتجاهاتها،فإن الإهتمام بدراسة وتحليل مجالاتها يلعب دوراً أساسياً في إرساء المقومات الأساسية لحل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية،ومعالجتها الكلية للإقتصاد على النطاقين المحلي والأجنبي من خلال التنسيق الشامل لسياسات التنمية في المجال الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، وللإحاطة بما سبق سنركز الجهد في الفصل الأول على المحاور التالية:

اولاً : ماهية علم الاقتصاد

ثانيا: المشكلة الاقتصادية

ثالثاً: النظرية الاقتصادية

رابعاً: انواع التحليل الاقتصادي

خامسا: **ماهية السياسة الاقتصادية الكلية**

سادسا:ادوات السياسة الاقتصادية الكلية

سابعا:ادوات التحليل الاقتصادي الكلي

اولاً : ماهية علم الاقتصاد

يكتسي علم الاقتصاد بوصفه حصيلة جهود متواصلة تحققت عبر العصور السابقة أهمية بالغة كونهه يلعب دوراً محورياً في إرساء المقومات الأساسية لحل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية ، بإعتبار الاهتمام به يمثل اتجاها عاما تاخذ به الدول المتقدمة على نطاق واسع ،وتسعى الدول النامية الى التوصل به لمبجابهة مشكلاتها المختلفة وتطوير اوضاعها الاقتصادية ، آخذة بعين الإعتبار بالعلاقة التأثيرية للظواهر الاقتصادية على المتغيرات المحورية المكونة لنهضة ورقي المجتمعات ،والتي تعد بمثابة المحرك الأساسي لعجلة النشاط الاقتصادي، وللوقوف عل ذلك سنعرج من خلال هذا المحور على مفهوم علم الاقتصاد وإتجهاته وأهدافه وأدواته.

1- تعريف علم الاقتصاد

يشكل مفهوم علم الاقتصاد أحد أبرز المفاهيم التي واجهت صعوبة في تحديد مفهوم شامل جامع مانع محيط بأبعاده ويحضى بإهتمام العديد من المفكرين والمنظرين الإقتصاديين وفيمايلي أهم التعاريف المتعلقة بعلم الاقتصاد.

يقصد بعلم الاقتصاد ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يهتم بدراسة سلوك الافراد في محاولاتهم توزيع الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة، بين الاهداف المتعددة ، وكيفية بذل هذه المحاولات عن طريق اجراء هكليات المبادلة في السوق.[1]

كما عرف علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يهتم بتفسير ووضع معايير للسلوك الإنساني عند أقدامه على استخدام الموارد المتاحة والمحدودة لإشباع حاجاته اللّانهائية وغير المحدودة بحيث توضع تلك الموارد في أفضل استخداماتها الممكنة والعمل على زيادتها كما وتحسنها نوعا حتى يمكن تحقيق معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد الوطني وضمان تحقيق ارتفاعات فعلية في مستويات المعيشة[2].

[1] –بسام ابو خضير واخرون ،مدخل الى علم الاقتصاد ، دار الكندي للنشر والتوزيع ،اربد ،1989،ص08.

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم الاقتصاد التحليلي، كلية التجارة ، الإسكندرية. 2002 ص 02.

كماعرف ايضا على انه العلم الذي يعنى بدراسة نشاط الانسان في سعيه المستمر لاشباع حاجاته المتعددة المتزايدة باستخدام موارده النادرة المحدودة .[1]

من خلال التعاريف السابقة نستشف ان علم الاقتصاد يهتم بدراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة المثلى التي يستغلون بها الموارد المتاحة والتي تتسم بالندرة النسبية لتلبية اكبر قدر ممكن من خاجياته العديدة والمتعددة والمتزاسدة وغير المنتهية عند حد معين .

2- اهداف علم الاقتصاد :يهدف علم الاقتصاد الى تحقيق ما يلي :[2]

-التعرف على المشكلة الاقتصادية ؛

-التعرف على العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر الاقتصادية؛

-تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة الرفاهية لدى افراد المجتمع؛

-التعرف على العلاقات السببية والتي اهدف الى تفسير مختلف الحوادق والتنبؤ بما سوف يحدث في المسقبل؛

- استخدام الموارد الإقتصادية استخدام أمثل (من ناحية النوع والكم، ومن ناحية كيفية استخدام الموارد وتخصيصها).

3- موضوعات علم الاقتصاد :يهتم علم الاقتصاد بدراسة ومعالجة ثلاث موضوعات رئيسية يمكن اجمالها فيما يلي :

- كيفيات اتخاذ الافراد لقراراتهم؛

-كيف يتفاعل الافراد مع الافراد مع بعضهم البعض؛

-كيفية عمل الاقتصاد ككل .

ثانيا: المشكلة الاقتصادية

1-تعريف المشكلة الاقتصادية:

يقصد بالمشكلة الاقتصادية العجز الازلي عن اشباع جميع الاحتياجات الانسانية ، الذي يرجع الى طبيعة

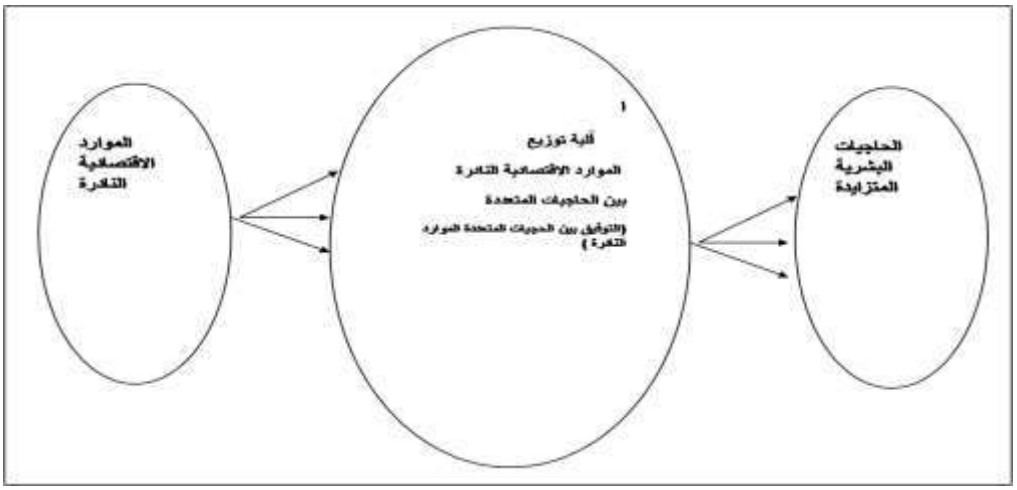
[1] -كامل بكري واخرون ،مبادئ علم الاقتصاد،مؤسسة شباب الجامعة ،1982ص07

[2] -طارق الحاج ، علم الاقتصاد ونظرياته ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ،1998،ص14.

هذه الحاجات التي تتصف بانها متنوعة ومتجددة ومتداخلة ،اضافة الى الندرة النسبية في الموارد الاقتصادية ،التي يمكن استغلالها في اشباع الحاجات الانسانية.[1]

فالمشكلة الاقتصادية هي حالة اللاتوازن بين ماهو متاح من موارد وبين ماهو حاجيات انسانية تتميز بالتعدد والتعدي والتجدد والتزايد ،ويمكن توضيح طبيعة المشكلة الاقتصادية من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم01 :أركان المشكلة الاقتصادية



المصدر : حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،ص20.

2-الخصائص والسمات الاساسية للمشكلة الاقتصادية:

تتميز المشكلة الاقتصادية بجملة من الخصائص والسمات يمكن اجمالها فيما يلي:[2]

✍كثرة حاجيات الانسان ومتطلباته ورغباته وتزايدها وتنوعها على مر الزمن؛

[1] – بسام ابو خضير واخرون، مرجع سبق ذكره،ص21.

[2] –لمزيد من التفاصيل انظر :

–صالح الخضاونة ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،بدون دار نشر،عمان ، الاردن ،1999،ص ص26،27.

–طارق الحاج ،، مرجع سبق ذكره،ص16.

✍الندرة النسبية للموارد الاقتصادية الاساسية والطبيعية المتوفرة للانسان والتي يمكن استعمالها لتحقيق هذه الحاجيات والمتطلبات والتي يمكن حسابها وفق العلاقة التالية :

الندرة النسبية = رغبات الانسان /كمية الموارد الاقتصادية اللازمة لاشباعها

✍مشكلة الاختيار أي التوفيق بين الموارد النادرة المتاحة ذات الاستعمالات المختلفة وتوظيفها في اخسن استعمالاتها على نحو يحقق اقصى الغايات ويلبي اكبر اشباع ممكن من حاجات ومتطلبات الانسان .

3-حلول المشكلة الاقتصادية:ان حل المشكلة الاقتصادية مرعون بالاجابة عن الاسئلة التالية :

- ماذا ننتج ؟
- كم ننتج ؟
- ولمن ننتج ؟
- وكيف ننتج ؟

وقد استقر الراي في الفكر الاقاصادي الحديث على ان موضوع الاجابة على هذه الاسئلة مرهون بالعناصر التالية :

✍نوع النظام الاقتصادي السائد؛

✍تنظيم العملية الانتاجية من حيث تحديد جهة الانتاج من جهة وتحديد طرق الانتاج الفنية للاستخدام الافضل لعناصر الانتاج ؛

✍الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية؛

✍التخطيط في الانتاج وذلك حسب الاهمية بالنسبة لحاجات المجتمع من سلع وخدمات؛

✍التوزيع العادل للانتاج وضمان التنمية الاقتصادية .

ثالثاً: النظرية الاقتصادية

1-تعريف النظرية الاقتصادية:

النظرية الاقتصادية كاي نظرية علمية اخرى لها مجال اهتماماتها،فهي تتناول بالدراسة والتحليل كل الظواهر الاقتصادية ،وهذا من اجل تفسيرها وتقديم الاجابة اللازمة عنها من اجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات اللازمة ،وتتم عملية الدراسة بطريقة بسيطة وتجريدية.[1]

فالنظرية الاقتصادية تهدف الى تنمية المعرفة بالعلاقات التي تتجاوب ومختلف الظواهر الاقتصادية من خلال محاولتها شرح العلاقات السببية للاحدات والوقائع الاقتصادية من اجل ايجاد تفسيرات مقبولة للظواهر الاقتصادية والتنبؤ بها واستشرافها .

2-اسس النظرية الاقتصادية:ترتكز النظرية الاقتصادية شانها شان النظريات العلمية الاخرى على ثلاث اسس رئيسية يمكن اجمالها فيما يلي :

- ضبط المصطلحات والتعاريف بدقة ووضوح بشكل يعكس ما نعنيه بها؛
- الاعتماد على مجموعة من الفروض المتعددة التي تترجم طبيعة الظروف التي تعمل فيها النظرية؛
- العمل على وضع تقديرات وتنبؤات عن تسلسل الاحداث المتوقعة تحت الظروف التي تعمل فيها النظرية .

3-اساليب البحث في التحليل الافتصادي

ان دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية يقتضي الاتساق والمنطقية وسلامة الادراك لطبيعة العلاقة التي تربط مختلف المتغيرات والظواهر الاقتصاديةقصد الوصول الى صياغة القوانين التي تحكمها ،وعليه فان الخطوات الاساسية لدراسة وتحليل ظاهرة اقتصادية يعتمد على الخطوات التالية : [2]

- الشعور بالمشكلة؛

[1] -علاش احمد ،دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي ،دار هومة ،الجزائر ،2010،ص09.

[2] -احمد عارف العساف ، الاقتصاد الجزئي،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الاردن،2010،ص27.

- تحديد نطاق المشكلة ؛
- وضع الفروض اللازمة لحل ودراسة تلك المشكلة؛
- اختبار صحة الفرضيات؛
- القوانين؛
- التعميم.

تتعدد وتختلف أنواع مناهج واساليب البحث في التحليل الاقتصادي كونه ذو سمة متغيرة يحكمها الطابع التعددي في ضوء أهداف البحث واهتماماته والجهات المعنية لمخرجاتها، وطبيعة القضايا والاختلالات والمشاكل التي يعنى بها ويعالجها،وكذا اختلاف الباحثين وقدراتهم ،وعموما تحقيق الخطوات السالفة الذكر تتراوح بين اعتماد الاستنباط والاستقراء، أي بين الفكر والملاحظة وهما عنصرا ما يعرف بالتفكير التأملي، فالاستقراء يعني ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى تعميماتٍ حولها، أما الاستنباط فيبدأ بالنظريات التي تستنبط منها الفرضيات ثمَّ ينتقل الباحث إلى عالم الواقع بحثًا عن البيانات لاختبار صحة هذه الفرضيات، وفي الاستنباط فإنَّ ما يصدق على الكلِّ يصدق على الجزء، ولذا فالباحث يحاول أن يبرهن على أ نَّ ذلك الجزء يقع منطقيًا في إطار الكلِّ وتستخدم لهذا الغرض وسيلًة تعرف بالقياس، ويستخدم القياس لإثبات صدق نتيجة أو حقيقة معينة، وإذا توصل الباحث إلى نتيجة عامة عن طريق الاستقراء فمن الممكن أن تستخدم كقضية كبرى في استدلالٍ استنباطي.

رابعاً: انواع التحليل الاقتصادي

تتعدد تقسيمات التحليل الاقتصادي ونختلف باختلاف الاسس التي يقوم عليها التحليل وعموما سوف نعتمد على معيار الحجم كاساس في التقسيم حيث يصنف الاقتصاديون التحليل الاقتصادي وفق هذا الاساس تحت عنوانين رئيسيين هما التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي.

فالتحليل الاقتصادي الجزئي يتناول البحث في السلوك الاقتصادي على المستوى الفردي او المنشاو الاقتصادية مثل سلوك المنتج او الوحدة الانتاجية ،كما يتناول قضايا الكفاءة في

تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة ،وشرح الية السوق في تحديد سعر سلعة ما او خدمة معينة في لحظة زمنية محددة .[1]

اما التحليل الاقتصادي الكلي فهو ذلك النوع من التحليل الذي يهتم بدراسة المتغيرات الاقتصادية على المستوى التجميعي اى مستوى المجتمع ككل (الوطني)او الاقليمي او الدولي ،فهو يقوم بدراسة عمل الوحدات الاقتصادية كوحدة واحدة[2]،فعلى سبيل المثال يدرس الدخل الوطني والاستهلاك الكلي ، الادخار الكلي والاستثمار الكلي ،معدل الفائدة ،التضخم ...الخ .

[1] –محمود حسن صوان ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان،1999ص22.

[2] –بريش السعيد،الاقتصاد الكلي ،دار العلوم للنشر والتوزيع،2007،ص10.

1-اهم الفروقات بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي

الجدول رقم 01: اهم الفروقات بين التحليلين

معيار التفرقة	اوجه الاختلاف
السعر	في حين يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي بتحديد سعر كل سلعة نجد الاقتصاد الكلي يهتم بتحديد المستوى العام للاسعار .
الانتاج	في حين يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي بتحديد انتاج كل وحدة على حدى نجد الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة الانتاج ككل .
الدخل	في حين يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي بتحديد الدخل الفردي وكيفية توزيعه على عناصر الانتاج نجد الاقتصاد الكلي يهتم بالحجم الكلي للدخل والعوامل المؤثرة في تغيره .
مجال الاهتمام	في حين يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي اكثر بالسعر وكيفية تحديده للوصول الى اقصى ربح ممكن نجد الاقتصاد الكلي يهتم بالدخل الوطني وتغيره باعتباره اداة للنمو الاقتصادي .
مضمون التوازن	في حين يعبر مضمون التوازن في الاقتصاد الجزئي غالبا عن الوضع الامثل من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية نجد ان التوازن في الاقتصاد الكلي قد لايعبر عن الوضع الامثل للمجتمع.
اثر الاحتكار	الاحتكار الذي يحقق اقصى ربح على المستوى الجزئي لا تترتب عنه نفس الاثار الاجتماعية على المساوى الكلي
العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية	نختلف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية عنها في المتغيرات الجزئية

المصـدر :مـن اعـداد البحـث بالاعتمـاد علـى بـريش السعيد،الاقتصـاد الكلـي ،دار العلـوم للنشـر والتوزيع،2007،ص10.

2-المواضيع التي يعالجها التحليل الاقتصاد الكلي:

يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد الوطني وتحليل وتمحيص مجموعة المشاكل قصد معالجتها والتي يمكن ايجازها فيما يلي:[1]

- الاهتمام بدراسة القوى المؤثرة في تحريك الاقتصاد الوطنيوالتي تعمل على تحديداتجاه التغير الجاري او الذي سيجري في المجتمع؛
- المشاكل المتعلقة بالتقلبات في مستوى استخدام عناصر الانتاج حاصة التقلبات في في مستوى العمل؛
- المشاكل المتعلقة بتقلبات المستوى العان للاسعار؛
- المشاكل المتعلقة بتوزيع عوامل الانتاج بين انتاج السلع الاستهلاكية والسلع الراسمالية ؛
- المشاكل المتعلقة بمعدل النمو في الطاقة الانتاجية ؛
- المشاكل المتعلقة بالتوازن الخارجي ؛
- البحث في في دراسة العوامل التس تؤدس الى تحقيق النموالاقتصادي؛
- البحث في اليات المحافظة على التوازن العام من خلال الاهتمام بدراسة التقلبات التي يتعرض لها الانتاج او الدخل او الانفاق عبر الزمن؛
- البحث في في تحديد المتغيرات الكلية المعبرة عن الاداء الاقتصادي .

خامساً: ماهية السياسة الاقتصادية الكلية

تشكل السياسة الإقتصادية الكلية إحدى المجالات الحيوية للسياسة العامة للحكومات الذي تزداد دراسته في ظل التحديات والتحولات الإقتصادية الراهنة،لما تمثل من أداة لتنظيم المسار المالي والإقتصادي والإجتماعي للدولة،فهي تشكل أحد أهم الوسائل التي تتحكم في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لمختلف النظم السياسية لذلك، ومن أجل التحديد الدقيق للسياسة الإقتصادية سنتناول في هذا المحور مفهومها ومضمونها ...الخ.

[1] – لمزيد من التفاصيل انظر :

-عبد المنعم السيد علي ،مدخل في علم الاقتصاد :مبادئ الاقتصاد الكلي ،الجامعة المستنصرية ،بغداد ،ص09.

-نومي صالح ،مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي :مع تمارين ومسائل محلولة ،دار اسامة للطبع والنشر والتوزيع،الجزائر ،2004،ص03.

-فرحي محمد،التحليل الاقتصادي الكلي : الاسس والنظريات ، الجزء1،بدون دار مشر ،بدون سنة ،ص27.

1- مفهوم السياسة الاقتصادية

يشكل مفهوم السياسة الإقتصادية أحد أبرز المفاهيم المستخدمة في أدبيات علم الإقتصاد ،التي واجهت صعوبة في تحديد مفهوم شامل جامع مانع محيط بأبعادها ويحضى بإهتمام العديد من المفكرين والمنظرين الإقتصاديين وفيمايلي أهم التعاريف المتعلقة بالسياسة الاقتصادية .

يقصد بالسياسة الإقتصادية مجموعة من القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية الهادفة بإستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الإقتصادية لبلد ما سواء على الأجل القصير أو الأجل الطويل[1] .

كما عرفت على أنها كل ما يتعلق بإتخاذ القرارات الخاصة بالإختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف.

كما تعرف على أنها مجموعة من الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظل الوحدات الاقتصادية[2] .

وعرفها البعض على أنها مجموعة من الأدوات والأهداف الإقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسة الإقتصادية[3] .

كما تعبر أيضا على عن تصرف عام للسلطات العمومية واع ومنسجم وهادف يتم القيام به في المجال الإقتصادي أي يتعلق بالإنتاج ، التبادل ، إستهلاك السلع والخدمات وتكوين راس المال[4] .

كما عرفت على أنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية للإقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة[5] .

من خلال التعاريف السابقة، نستشف أن السياسة الإقتصادية لا تخرج عن كونها مجموعة من القرارات التي تتخذها الدولة في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية

[1]-Jaque Muller Et Outers,Economie Manuel D Application ,Paris ,Dunod ,3ème Edt,2002,P1888.

[2] – نعمت الله نجيب واخرون ، مقدمة في الاقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990، ص141.

[3] –رضا العدل ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مكتبة عين الشمس ، مصر ،1996، ص325.

[4] –عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية وتقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص29.

[5] –عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي : تحليل كلي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ص14.

والإجتماعية والسياسة،من خلال إتخاذها مجموعة من الأدوات والإجراءات الكفيلة بإختيار أفضل الوسائل اللازمة لتحقيقها،وبذلك يمكن تعريف السياسة الإقتصادية على أنها تلك المنظومة الفاعلة التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة، من خلال إستجابتها الحيوية المعبرة عن النشاط الإقتصادي العام للدولة، للتأثير في البيئة الإجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها، عن طريق إتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات والقواعد المحددة لأساليب إختيار الأدوات التي من شأنها تحقيق غايات البرامج والأهداف الكفيلة بحل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية وما ينعكس عنها .

فالسياسة الإقتصادية إذاً وسيلة وليست غاية في حد ذاتها تختلف بإختلاف الطبيعة الإجتماعية والسياسية ،والإقتصادية لكل بلد،فهي لا تؤثر في الواقع إلا إذا إرتكزت إلى الواقع الموضوعي نفسه .

2- مضمون ومبادئ السياسة الاقتصادية

إن فعالية أية سياسة تتوقف على مضمونها والمبادئ والإعتبارات التي يجب أن تعتد إليها عند القيام بتصميمها والتعامل مع البرامج التي تصب فيها ، والسياسة الإقتصادية بإعتبارها أحد الأبعاد الجوهرية للواقع المنظور للسياسة العامة ولتوجهاتها وأثارها وغاياتها المستقبلية والإستشرافية الكفيلة بضمان تبني إستراتجيات للتنمية تستوعب التحولات والتحديات الإقتصادية الراهنة ،فهي تتميز بخصوصية مضمونها والمبادئ التي تقوم عليها والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

2-1- مضمون السياسة الاقتصادية : تتضمن السياسة الاقتصادية ما يلي: [1]

- تحديد الأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها؛
- وضع تدرج بين الأهداف ؛
- تحليل الإرتباطات بين الأهداف من خلال وضع نموذج إقتصادي يحدد و يوضح العلاقات ؛
- إختيار الوسائل الكفيلة بضمان تحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف .

2-2- المبادئ والاعتبارات التي تقوم عليها السياسة الإقتصادية : يمكن الإشارة إلى المبادئ والإعتبارات التي يعتد لها في تصميم السياسة الإقتصادية والتي يمكن حصرها فيما يلي :[2]

- ضرورة التكافؤ العددي بين الأهداف والأدوات ؛
- كفاءة الأداة بالنسبة للهدف؛

[1] -عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] -عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي : تحليل كلي ،مرجع سبق ذكره،ص ص29-30.

•مركزية ولامركزية الأدوات؛

•التناسق بين الأهداف؛

•التركيب الهرمي للأهداف؛

•التفرقة بين الأجل القصير والأجل الطويل؛

•علاج التناقض بين الأهداف كلما أمكن.

2-3 مقومات نجاح السياسة الاقتصادية

إن نجاح السياسة الإقتصادية في أي دولة وفي ظل أي نظام إقتصادي يتطلب جهداً مميزاً في رسمها،يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط، يمكن تقسيمها إلى ما يلي :[1]

•مقومات عامة ؛

• مقومات خاصة .

2-3-1- المقومات العامة: وتتمثل فيما يلي :

• إستقرار النظام السياسي؛

• خلق بيئة قانونية و تشريعية تتميز بتثبيت سيادة القانون؛

• ضرورة إصلاح الإدارة الحكومية بالشكل الذي يجعلها مرنة بإعتبارها الجهة المكلفة بتنفيذ السياسة الإقتصادية.

2-3-2- المقومات الخاصة: ويمكن اجمالها في النقاط التالية :

• توفير نظام معلومات فعال؛

• ضمان مصداقية عالية للقائمين على تنفيذها ؛

• إرتكازها على مبادئ سليمة تضمن فعاليتها؛

• إتسامها بالشفافية؛

• تحديد أهداف السياسة الإقتصادية بدقة؛

• مرونة وسرعة التنفيذ؛

• واقعية التدابير والإجراءات التي تعتمد عليها السياسة الإقتصادية؛

•عدالة الإجراءات والتدابير المتعلقة بالسياسة الإقتصادية؛

• التنسيق بين مجالات السياسة الإقتصادية.

[1] -موسى ابراهيم ، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة ،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، لبنان ، 1998،ص17

3- أنواع السياسة الاقتصادية

تتعدد أنواع السياسة الإقتصادية، كونها ذات سمة متغيرة يحكمها الطابع التعددي في ضوء أهداف السياسة الإقتصادية وإهتمامات صانعيها ،وكذا الجهات المعنية لمخرجاتها وطبيعة القضايا والإختلالات والمشاكل التي تعنى بها وتعالجها،وكذا حسب آجال تنفيذها.

3-1 أنواع السياسة الإقتصادية حسب الآجال:

يشكل هذا التصنيف الأبعاد الجوهرية للسياسات الإقتصادية من أجل إسترجاع التوازنات الإقتصادية الكفيلة بضمان الإستقرار الإقتصادي للدولة، ونميز من خلال هذا التصنيف نوعين من السياسة الإقتصادية هما :

• **السياسة الإقتصادية الهيكلية**:ترمي إلى إحداث تغيير في هيكل وبنية الإقتصاد في الأجل الطويل .

• **السياسة الإقتصادية الظرفية**:ترمي إلى إسترجاع التوازنات الإقتصادية المالية في الأجل القصيرويمكن توضيح أهم الفروقات بين هاتين السياستين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: مقارنة بين السياسةالاقتصادية الظرفية والهيكلية.

	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكييف الهياكل	إسترجاع التوازنات
الآثار	نوعية	كمية

المصدر :وليد عبد الحميد عايب ،الآثار الإقتصادية الكليةلسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية ،مكتبة حسن العصرية ،لبنان ،2010 ،ص .77

3-1-1- السياسة الإقتصادية الظرفية:

يقصد بها مجموعة التدابير والإجراءات والقواعد والأساليب التي تنتهجها الدولة في سبيل إسترجاع التوازنات الإقتصادية الكلية في الأجل القصير ،ويمكن التمييز بين مجموعة من أنواع السياسة الإقتصادية الظرفية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- سياسات الإستقرار(الضبط):

ترتبط هذه السياسة إرتباطاً شديداًً بالإستقرار الإقتصادي،فهي ترمي إلى كبح النشاط الإقتصادي من خلال التأثير على المستوى العام للأسعار والأُجور بإنتهاج سياسة مالية ونقدية إنكماشية من أجل محاربة التضخم وتخفيظه والمحافظة على الإستقرار الخارجي والبحث

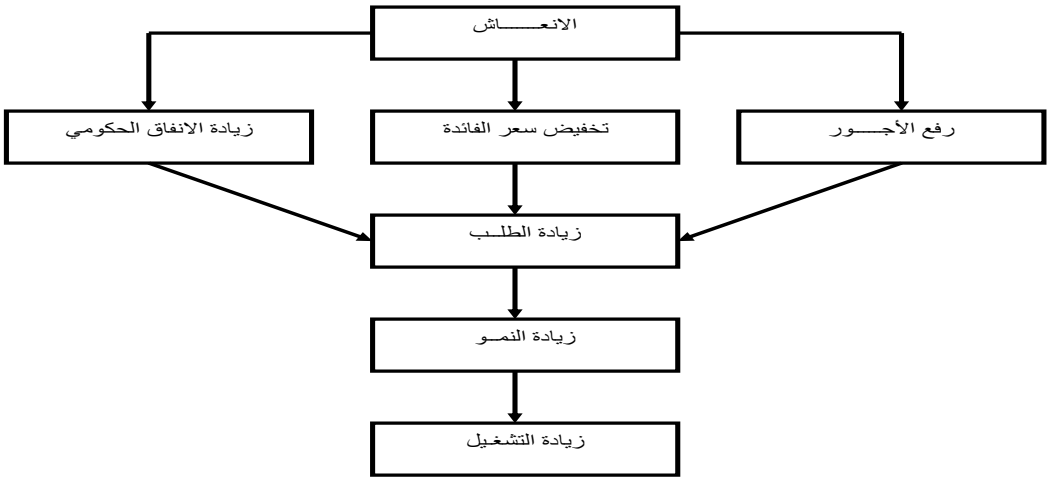
عن التشغيل الشامل هذا بمفهومها الضيق،أما بمفهومها الواسع فتعني مجموعة التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الإقتصادي في وضعه(تقليص الضغوط الإجتماعية...الخ) .[1]

ب- سياسة الإنعاش:

وهي سياسة مستمدة من الفكر الكينزي ترمي إلى إنعاش النشاط الإقتصادي عن طريق خلق الطلب الفعال وزيادته بالشكل الذي يؤدي إلى إعادة اطلاق الآلة الإقتصادية،من خلال زيادة الإنتاج والشغل ودعم الطلب الخاص بالعائلات مستخدمة مجموعة من التدابير والإجراءات كالعجز الموازناتي وحفز الإستثمار،الأُجور،الإستهلاك تسهيلات القروض ...إلخ.وتتخذ سياسة الإنعاش عدة أشكال يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :[2]

- سياسة الانعاش عن طريق الاستهلاك.
- سياسة الانعاش عن طريق الاستثمار.

الشكل رقم02 : مخطط سياسة الإنعاش



المصدر : وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

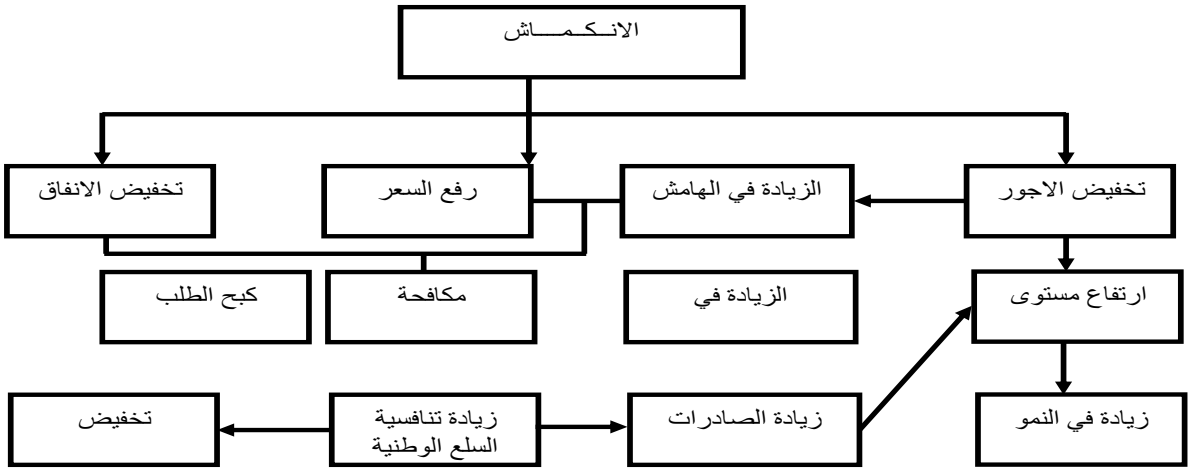
ج- سياسة الإنكماش:

وترمي هذه السياسة إلى كبح النشاط الإقتصادي، من خلال الحد من إرتفاع الأسعار عن طريق إنتهاجها لسياسة مالية ونقدية إنكماشية كالإقتطاعات الإجبارية،تجميد الأُجوروالمراقبة الكتلة المالية و هذا ما يوضحه الشكل الموالي.

[1] – عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره،ص 31.

[2] – وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

الشكل رقم 03: مخطط توضيحي لسياسة الإنكماش

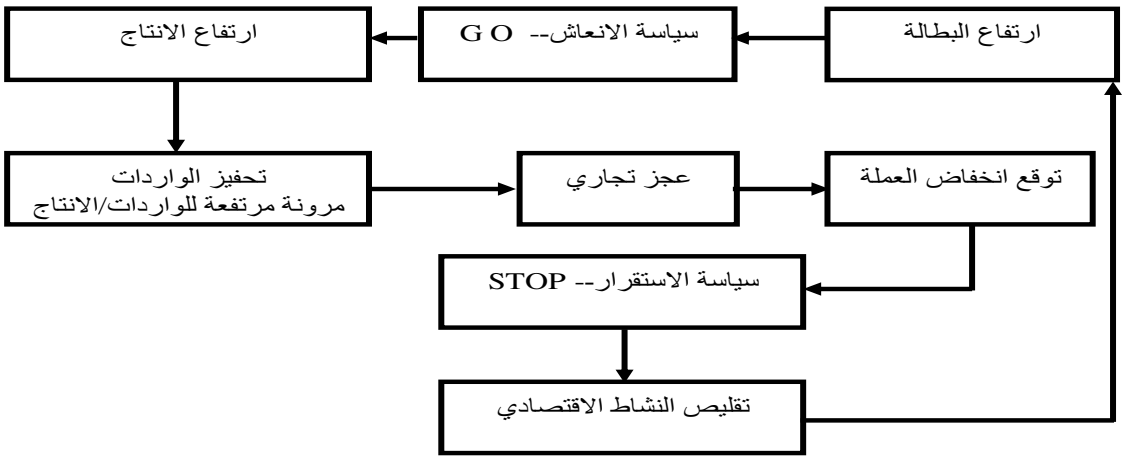


المصدر : وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

د- سياسة التوقف ثم الذهاب :

وتعتمد هذه السياسة عادة على الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الإقتصادي،وذلك عن طريق التناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش وسياسة الإنكماش على النحو الذي يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم04 : مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب



المصدر : وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

3-1-2- السياسة الإقتصادية الهيكلية:

هي تلك السياسة التي تتخذ من الظروف العالمية والأوضاع الدولية الجديدة ومأأسفرت عنه القضايا الإقتصادية المعاصرة ،بفعل التطورات العلمية والمعرفيةوالنشاط الواسع لمفاهيم السوق والمنافسة التي يشهدها العالم اليوم مرتكزا لها، لاسيما في ظل ظهور مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع الذي يعكس حالة الإرتباط الموضوعي والفعلي بين إدارة الدولة وإدارة المجتمع ،ضمن سياق موحد يقوم على أنماط التفاعلات والتناقضات بين العناصر الفاعلة في الدولة والمجتمع معاً، وترمي هذه السياسة إلى تكيف الإقتصاد الوطني مع متغيرات المحيط الدولي،حيث تمس كافة القطاعات الإقتصادية ،ويكون ذلك من خلال التدخل القبلي للدولة لتأطير السوق، الخوصصة سيادة قانون المنافسة أو من خلال التدخل البَعْدي للدولة المتمثل في دعم البحث والتنمية،التكوين، وهي تمثل عموما أهم مظاهر السياسة الإقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول المتخلفة فتتجلى مظاهر هذه السياسة في الإصلاحات الإقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية المنطوية على سياسات التثبيت قصيرة الأجل ،وسياسات التكيف الهيكلي طويلة الأجل .

4-أهداف السياسة الإقتصادية الكلية

يهدف التحليل الإقتصادي الكلي إلى تفسير المشاكل التي يواجهها الإقتصاد ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء عليها ،ولا يتم ذلك إلا بوضع سياسة إقتصادية ناجعة ،هذه الأخيرة تعبر عن مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية للإقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة[1] ،ويمكن تحديد أهم أهداف السياسة الإقتصادية التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها فيما يلي:[2]

[1] -عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي : تحليل كلي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ص14.

[2] -لمزيد من التفاصيل انظر :

-وليد عبد الحميد عايب ،الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ،مكتبة حسن العصرية ،لبنان ،2010.

-عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية وتقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003.

4-1 تحقيق النمو الإقتصادي :

يعتبر البحث عن تحقيق معدل أمثل للنمو الإقتصادي هدفاً رئيسياً للسياسة الإقتصادية تشترك فيه جميع الدول بإختلاف مستويات تقدمها وطبيعة نظامها الإقتصادي والإجتماعي،فهو يعبر عن الزيادة المستمرة لقدرات الإنتاج الوطنية من السلع والخدمات الناجمة عن زيادة فعالية وسائل الإنتاج المستخدمة في ذلك، فالنمو الإقتصادي فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية،بإعتباره يعبر عن إتجاه التذبذب في مستوى الإنتاج ومن ثم التعرف على إتجاه تغير مستوى المعيشة،وبهذا الصدد يمكن إعتماد ثلاث معدلات للنمو الإقتصادي تسمح بقياس تلك التذبذبات من فترة لأخرى هي :[1]

✍ معدل النمو الإقتصادي السنوي ويمثل التغير الذي يحدث في مستوى الناتج المحلي الخام المنسوب إلى قيمة الناتج المحلي الخام من سنة لأخرى،وعادة ما يستخدم هذا المعدل خلال الفترات قصيرة،حيث أنه يعبر عن تلك التغيرات التي تحدث من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة؛

✍ معدل النمو الإقتصادي الكلي؛

✍معدل النمو الإقتصادي المتوسط.

4-2- التوظيف الكامل

يمثل البحث عن التشغيل الكامل الغاية الأساسية لكل سياسة إقتصادية متوازنة،كونه هدف إقتصادي وإجتماعي في آن واحد، ويقصد بالتوظيف الكامل على مستوى العمالة الذي يتحقق من الإستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي[2]،إلا أن التوظيف الكامل بالمفهوم الواسع ينصرف إلى مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية،بمعنى أن لا تظل بعض الموارد معطلة، الأمر الذي يؤدي إلى القصور في تحقيق الناتج الكامن في ظل الموارد والإمكانات المتاحة،وهذا يعني رفع مستوى العمالة من أجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الإقتصادي لأن إرتفاع

[1] -محمد فرحي ، التحليل الاقتصادي الكلي : الجزء الاول الاسس النظرية ، مرجع سيق ذكره ، ص73.

[2] -جيمس جوارتيني ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان ، دار المريخ ، السعودية ،1999،ص206.

معدل البطالة يمثل تكلفة أو خسارة إقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة،ناهيك عن الإنعكاسات الإجتماعية والسياسية والنفسية للبطالة،وقصد تقدير حجم البطالة في المجتمع يجب التمييز بين إجمالي السكان الذي يضم فئتين من السكان النشطين وغير النشطين، وينقسم السكان النشطون إلى عاملين وعاطلين، وعليه فإن **معدل البطالة=عدد العاطلين /مجموع السكان النشطين**

4-3- الإستقرار الإقتصادي وإستقرار الأسعار

من بين الأهداف الرئيسية للسياسة الإقتصادية الرامية إلى علاج التقلبات الدورية التي تعتري الإقتصاد الوطني،والتشوهات التي تشوب المؤشرات الإقتصادية الأخرى المعتمدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية،نتيجة عدم إستقرار الأسعار،ومن ثم عدم التحكم في التضخم والتخفيف من حدته،بما لا يعرض الإقتصاد الوطني لهزات عنيفة تنعكس سلباً على مستوى الإستقرار الإقتصادي

4-4- التوازن الخارجي

يمثل البحث عن التوازن الخارجي أحد أهم وأبرز أهداف السياسة الإقتصادية لا يقل أهمية عن سابقيه،فهو يعني التوازن في المعاملات الخارجية للإقتصاد الوطني، بحيث تكون مجموعة إلتزمات الإقتصاد الوطني تتعادل وتتوازن تقريباً مع حقوقه تجاه العالم الخارجي،ويعد ميزان المدفوعات الركيزة الأساسية لتحقيق هذا الهدف كونه يمثل ملخصاً لكل الصفقات الإقتصادية بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتشمل الصادرات والواردات ، تدفقات رؤوس الأموال المختلفة ...إلخ، فهو يعكس موقف الإقتصاد الوطني تجاه باقي الإقتصاديات حيث يؤدي الإختلال في ميزان المدفوعات إلى زيادة مجموع المدفوعات عن مجموع المتحصلات الخارجية،مما يجعل الإقتصاد الوطني في حالة إستدانة،مما تضطر الدول إلى إتخاذ تدابير صارمة لتحقيق فائض أو توازن في ميزان المدفوعات على الأقل خلال الإلتجاء إلى الإحتياطي من الذهب أو العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية أو عن طريق الإلتجاء إلى المديونية الخارجية،وهو ما يثقل كاهل الإقتصاد الوطني ويدخله في دوامة تبعده عن تحقيق التوازن ، كما يمكن إستخدام ميزان المدفوعات لإستخدام بعض المؤشرات الإقتصادية التي تمكن من القيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية .

4-5- التخصيص الكفء للموارد وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الناتج(القيمة المضافة):

يتمثل هذا الهدف في كيفية إختيار الأساليب الكفيلة بإستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة أفضل إستخدام بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة،وتوزيع الموارد بالشكل الذي يضمن أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج وتحقيق مايسمى بالكفاءة الإقتصادية،بحيث لايكون هناك موارد عاطلة أو مستخدمة في غير إستخدامها الأمثل ،وهذا بما يحقق في النهاية أعلى مستوى ممكن من الناتج القومي، أي تحقيق أكبر قيمة مضافة على المستوى الكلي.

4-6- تحسين توزيع الدخل وتحقيق عدالة التوزيع:

إن توزيع الثروات والمداخيل توزيعاً عادلاً بين الأفراد يعد أمراً ضرورياً لبناء مجتمع سليم مترابط ومتكافل ومتضامن،فهو هدف أساسي يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار عند تصميم أي سياسة إقتصادية وفي أي مجتمع مهما كانت طبيعة نظامه الإقتصادي ،فهو يسعى إلى التخفيف من حدة الفوارق وتكافؤ الفرص بين المواطنين عن طريق تأمين الحد الأدنى اللائق للعيش ومعالجة اللامساواة .

4-7- التنمية البشرية:

إن الهدف الإقتصادي المحض للسياسة الإقتصادية لم يعد مجرد تحقيق بعض الإنجازات المادية المجسدة في الأهداف السابقة،بل تعدى ذلك ليشمل مفاهيم حديثة تمثلت في التنمية المهتمة بالعنصر البشري ، بحث تفهم التنمية كحالة رفاه بشري أكثر من حالة نمو إقتصادي،وتم توسيع المفهوم ليشمل جوانب جديدة كحقوق الإنسان والحريات وقد وصفها البعض بأنها مرادف للحرية.[1]

8- أهداف إقتصادية أخرى:

إضافة إلى الأهداف الرئيسية المشتركة للسياسة الإقتصادية في جميع الدول المختلفة التي تم تناولها سابقاً،يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأهداف المتفرقة،والتي يمكن إجمالها فيما يلي:[2]

- تحقيق أكبر درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل؛

[1] – خليل حسين،السياسات العامة في الدول النامية،دار المنهل اللبناني ،بيروت،لبنان ،2008،ص 35.

[2] – عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية:تحليل جزئي وكلي،مكتبة زاهرالشرق،القاهرة،1998،ص 217.

✍ حماية البيئة من التلوث وهو أحد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها حديثاً وخاصة في الدول النامية؛

✍رفع مستوى الإستهلاك الخاص في الحاضر والمستقبل؛

✍محاربة الفساد الإقتصادي.

سادسا:ادوات التحليل الاقتصادي الكلي

يتطلب التحليل الاقتصادي الكلي توفير مجموعة من العناصر والادوات التي تعمل على تنظيمه وتحديد الإطار العام للمقومات الضرورية، التي من شأنها إزالة التحديات التي تحول دون فعالية عملية التحليل،ولعل من أهم هذه الادوات مايلي :

✍النمذجة الاقتصادية؛

✍التمثيل البياني؛

✍المتغيرات الداخلية والخارجية؛

✍المعادلات التعريفية؛

✍التوازن؛

✍النقود والقيمة الحقيقية للنقود؛

✍السلوك الاقتصادي الكلي .

سابعا:المدارس الاقتصادية في التحليل الاقتصادي الكلي

ترتبط طبيعة وفعالية التحليل الاقتصادي الكلي في التأثير على النشاط الإقتصادي إرتباطاً وثيقاً بتطور النظريات الاقتصادية،حيث للنظرية الاقتصادية السائدة تأثير كبير في السياسة الاقتصادية المتبعة،و يختلف بالتالي الهدف من السياسة الاقتصادية بإختلاف الأفكار الاقتصادية القائمة،وهذا ما سنقف عنده من خلال تعريجنا على نظرة أهم مدارس الفكر الاقتصادي .

1- المدرسة التقليدية:

أنصار المدرسة التقليدية الذين يؤمنون بالفلسفة الإقتصادية والإجتماعية القائمة على أساس سيادة النظام الإقتصادي الحر وفكرة حيادية تدخل الدولة في التأثير على فعاليات النشاط الإقتصادي،إذ يقتصر دورها على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على

الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة، فلقد جاءت الفروض المتمثلة في (الحرية الإقتصادية والتوازن التلقائي بين العرض والطلب عند مستوى التشغيل الكامل)،و التي إستند عليها النموذج التقليدي في تحديده لطبيعة ودور السياسة المالية في الإقتصاد، نابعة من نظرتهم إلى خصائص النظام الإقتصادي المسيطر الذي يميزه التوافق السائد بين العلاقات الحقيقية في الإقتصاد دون تدخل الدولة.

فنظرة النظرية التقليدية تنبع من الفكر والتحليل التقليدي للظواهر النقدية الحقيقية في الإقتصاد،المستمد أسسه ومبادئه من مجموعة الأفكار والآراء المحللة لآليات عمل النظام الرأسمالي الحر،والتي يمكن حصرها في الأسس والمبادئ التي تستند عليها النظرية التقليدية،و المتمثلة فيما يلي:[1]

- الحرية الإقتصادية؛
- حيادية النقود ؛
- الملكية الخاصة؛
- أن كل الأسواق السلع والعمل تسودها المنافسة الكاملة؛
- الإقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ؛
- قانون ساي للأسواق المتضمن العرض يخلق الطلب عليه.
- مبدأ مرونة أسعار الفائدة بإفتراض عملها على تحقيق توازن بين الإدخار والإستثمار،بحيث إذا زاد حجم الإدخار فإن القوة الإقتصادية تعمل على تحقيض أسعار الفائدة،وبالتالي يقل الحافز على الإدخار بإعتبار أن الفائدة في نظر التقليديين هي جزاء الإدخار أو ثمن إستعمال رأس المال؛
- المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار السلع؛
- عدم خضوع الأفراد للخداع النقدي بإعتبار أن سلوكهم محكوم بكميات قياسية؛
- الإدخار دالة لسعر الفائدة (دالة متزايدة) ؛

[1] – بلعزوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص ص8،9.

–أحمد ابو الفتوح علي الناقة ، نظرية النقود والاسواق المالية : مدخل حديث لنظرية النقود والاسواق المالية ، مكتبة الاشعاع ، الاسكندرية ،ط1، 2001،ص ص349–350.

–سهير محمود معتوق ، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط 1 ،1988،ص ص19–20.

• الإستثمار دالة لسعر الفائدة(دالة متناقصة).

2- الفكر الإقتصادي الكينزي:

في ظل عجز النظرية التقليدية عن تفسير وعلاج أزمة الكساد العالمي (1925-1933)، التي ألقت بثقلها على معظم الدول الرأسمالية خاصة الأوربية منها،فتوقفت الآلة الإنتاجية نتيجة ضعف الطلب الكلي عن العرض الكلي،مما أدى إلى غلق معظم المؤسسات المالية،الأمرالذي أدى إلى إضعاف دافع الإستثمار فكانت الإنعكاسات المباشرة لذلك تسريح العمال وإنتشار البطالة، الأمر الذي أحدث ثورة على الفكر الإقتصادي التقليدي، فكان ظهور نظرية جديدة على يد الإقتصادي كينز الذي بدأ تحليله النقدي بنقد الفصل بين القيمة ونظرية النقود والأسعار التي أشار إليها التقليديون ، حيث كان لظهور كتاب النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود سنة 1936 والمشهورة بإسم النظرية العامة، أهمية بالغة في إحداث تغيرات عميقة في الفكر الإقتصادي كان لها أثر على النظرية الإقتصادية قاطبة،حيث تغير حقل الدراسة وأدوات التحليل المستخدمة ، لتعد النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي والإقتصادي ،حيث بحث كينز أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الإقتصادي بدلاً من إقتصار مجال بحث النظرية على تفسير قيمة النقود،ومن ثم العوامل التي تحكم تغير المستوى العام للأسعار،والتي تعبر حسب كينز عن مجرد إنعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية وهي مستوى العمالة والدخل الوطني،وبالتالي مستوى الطلب الفعال والذي هو جزء من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن[1]،بمعنى أن تغير كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الإقتصادية سواءً العمالة أو الإنتاج والإستهلاك والإدخار والإستثمار،وبالتالي يؤثر في الوضع الإقتصادي ككل،وبهذا فإن وجهة النظر النقدية عند كينز قد قامت على فروض تخالف فيها فروض نظرية كمية النقود عند التقليديين[2]،تمثلت في الفرضيات الأساسية التالية:

• رفض قانون ساي للأسواق؛

[1] - اسماعيل محمد هاشم ،النقود والبنوك ،المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،2005،ص 148.

[2] - زينب عوض الله،اسامة الغولي،اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان،2003،ص ص 228،232.

- إعتبار النقود سلعة كباقي السلع تطلب لذاتها؛
- إفتراض جمود الأجور بالذات في إتجاه الإنخفاض وليس مرونتها؛
- عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطة النقدية؛
- تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ضروري؛
- عدم الإيمان بالتشغيل الكامل؛
- تحليل كينز تحليل نقدي يصعب فيه الفصل بين الإقتصاد العيني والنقدي؛
- الطلب على النقود يتمثل في ثلاث دوافع المعاملات ،الحيطة، الحذر،المضاربة؛
- سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد في السوق النقدية على أساس التفاعل ما بين العوامل النقدية (العرض والطلب النقدي) .

3- النظرية النقدية المعاصرة:

في ظل محدودية النظرية الكينزية،وإقتصارها على تشريح ظاهرة الكساد وعجزها عن تفسير الأزمات التي أصابت النظام الرأس المالي عقب الحرب العالمية الثانية،والتي تميزت بمعايشة التضخم والكساد جنباً إلى جنب ، ظهر فكر إقتصادي معاصر أخذ من إنتقادات الفروض والمبادئ الأساسية للتحليل الكينزي مرتكزاً له في تحديد طبيعة ودور السياسة النقدية،وتعتبر نظرية النقود المعاصرة المسماة المدرسة النقدوية التي ظهرت على يد أصحاب مدرسة شيكاغو بزعامة الإقتصادي الأمريكي ملتن فريدمانMILTON FRIEDMAN ،من أهم إسهامات الفكر الإقتصادي المعاصر،حيث إتجهت هذه المدرسة من جديد إلى التأكيد على أهمية السياسة النقدية مجددة بذلك الفكر التقليدي مستفيدة من التقدم الذي تحقق من الدراسات والمحاولات الإقتصادية المتعددة السابقة له،حيث إنصب إهتمامها على دور النقود والسياسة النقدية في الإقتصاد وشدد على أهمية معادلة التبادل بوصفها وسيلة تحليلية وعلى أهمية النظرية الكمية للنقود كأداة للسياسة الإقتصادية،بوصفها تعبير عن دور كمية النقود،وفي الوقت نفسه تعد همزة وصل بين السياسة النقدية ومقدار الإنفاق الكلي في الاقتصاد. [1]

[1] – عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية،مرجع سبق ذكره ص ص 255،256.

وبنى أصحاب هذه المدرسة تحليلهم بالإستناد على مجموعة من الفروض،التي يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

• تعتبر التقلبات التي تحدث في إقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية،وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص؛

• عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي؛

• تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي،ومن ثم على الدخل في المدى القصير؛

• إستبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار؛

• السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الإستقرار الإقتصادي،ويشككون في دور السياسة المالية؛

• حصر دور الدولة في أضيق الحدود؛

• سرعة تداول النقود وإن كانت غير ثابتة تماماً، إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسيبي،ويمكن التنبؤ بها وهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماماً عن تلك المؤثرة في عرض النقود،وبالتالي فإن التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلاً تماماً عن التغير في عرض النقود؛

• إستقلال كمية النقود (عرض النقود)عن الطلب عن النقود؛

• إستقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها؛

• رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود؛

• يتوقف الطلب على النقود على نفس الإعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

[1] – سهير محمود معتوق ،السياسة النقدية في التحليل الكنزي والنقدي مع اشارة خاصة للبلاد المتخلفة،مجلة مصر المعاصرة،تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والاحصاء،العددان 407–408، 1987 ،ص ص 171،182.

–جودة عبد الخالق،كريمة كريم،محاضرات في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية، القاهرة،1992،ص ص 256،257.

– بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 65،66.

4-طبيعة التحليل الاقتصادي الكلي في تحليل التوقعات العقلانية وتحليل إقتصاديي جانب العرض

مع إحتدام الصراع بين التيارين الكينزي و النقدوي والذي كان قد بدأ منذ الخمسينيات، برزت محاولات جديدة تحاول التوفيق بينهما ،من خلال الأخذ بمحاسن كل تيار دون إقصاء لأي منهما حمل لواءه من عرفوا بإقتصاديي التركيب .

أ- تحليل التوقعات العقلانية

في خضم التغيرات والأحداث الإقتصادية التي حدثت في الإقتصاد الليبرالي خلال وبعد الحرب العالمية الثانية،وأمام الجدل الكبير الدائر بين المدرستين النقدوية والكينزية بشأن فاعلية السياستين المالية والنقدية في التأثير على مجريات الأحداث ، تعددت الأبحاث والدراسات الإقتصادية والنقدية في إيجاد تفسير لتلك الأحداث والظواهر قصد معالجتها والحد من أثارها ، الأمر الذي أدى إلى ظهور أفكار جديدة في مضمار السياسات الإقتصادية على يد مجموعة من الإقتصاديين الشباب المنتمين الى المدرسة النقدوية والمنشقون عنها أمثال :لوكاس LUCAS ،وباروو BARRO ،سارجو SARGENT ،ولاس WALLACE خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي،حيث أطلق على هذا التيار أصحاب نظرية التوقعات العقلانية التي أصبحت على جانب من الأهمية في التحليل الإقتصادي .

وتقوم نظرية التوقعات العقلانية في جوهرها على فكرة حيادية النقود، بإعتبارها ذات تأثيرات منتظمة فعلية يمكن إهمالها حتى في المدى القصير ،وبالتالي ليس للسياسة النقدية أي تأثير على الدخل والتوظيف إلا في حالة تضخم مفاجئ فهو يؤثر على المستوى العام للأسعار ، حيث يرجع أنصار مدرسة التوقعات العقلانية عدم فعالية السياسة النقدية في التأثير على الأحداث ،إلى كون أن سلوكات الوحدات الإقتصادية تتسم بالتوقعات العقلانية والرشيدة بحكم ما إكتسبوه من خبرة وما يمتلكونه من أدوات للتنبؤ حول المتغيرات الإقتصادية الكلية،والتي يمكن أن تستخدم بكفاءة عالية تستطيع من خلالها إتخاذ القرارات الواقعية والصحية بشأن كل متغيرات السياسة الإقتصادية،مما يجعل تأثير السياسة النقدية ضئيل ولا يأخذ في الحسبان،لاسيما بالنسبة للمتغيرات الحقيقية بالإنتاج.

وتتلخص المبادئ الأساسية التي تقوم عليها مدرسة التوقعات العقلانية فيما يلي:[1]

• توقعات رشيدة من طرف الأعوان وبالتالي فإن أي تغيير في السياسة المنتجة يؤدي إلى تغيير تصرفات هؤلاء الأعوان؛

• حيادية النقود؛

• مرونة الأسعار والأجور [2] .

ب- تحليل اقتصادي جانب العرض :

أمام عجز النظرية الكينزية في تشريح أسباب الأزمة،وفي ظل شدة الإنتقادات التي تعرض لها التحليل الكينزي من قبل النقدويين وأنصار مدرسة التوقعات العقلانية ،ظهرت مدرسة جديدة في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي على يد مجموعة من الإقتصاديين أمثال لافر، بول كريج وبرتس،نورمان توبر...الخ،عرفت بإسم إقتصاديات جانب العرض،تبنت تشكيلة من المواقف الكفيلة بتفعيل العرض الإجمالي من خلال التأكيد على الحوافز وتخفيض معدلات الضرائب[3]في علاج مشكلات الركود التضخمي، إذ يعتقد إقتصاديو جانب العرض أن الحوافز تؤدي إلى الحصول على عوائد من العمل والإدخار والمجازفة الرأسمالية، وبالتالي فإنهم يسعون إلى تجنب كل ما يحد من عمل الحوافز كإرتفاع المعدلات الضريبية،وهذا خلافاً للتحليل الكينزي الذي يهتم بإدارة الطلب الكلي والتحليل النقدي الذي يهمل الجانب الحقيقي للإقتصاد.

وعلى هذا الأساس فإن موقف أنصار مدرسة إقتصاديي جانب العرض حيال طبيعة وأهمية السياسة النقدية مستمد من نظرتهم وتحليلهم لظاهرة التضخم،إذ يتفقون مع أنصار المدرسة النقدوية في إعتبارهم أن التضخم ظاهرة نقدية تعكس الزيادة في عرض النقود بما يفوق معدل النمو الإقتصادي،وأن معالجتها تتطلب إنتاج سياسات نقدية،حيث يرى أنصار مدرسة إقتصاديي جانب العرض أن السياسة النقدية الواجب إتباعها هي سياسات النقود الرخيصة بدلاً من السياسات النقدية والإئتمانية الإنكماشية التي تؤثر سلباً في إمكانية إنعاش العرض ، بإعتبار أن النقود الرخيصة

[1] - Jon-Français Gause,Economie Monétaire Et Financiere,Mérie,Hnstitutions Politiques ,Paris,1998,Pp 213-215.

[2] - رحيم حسين،السياسة النقدية في اطار الفكرين الاسلامي والعربي،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان الاردن،ط 1 ،2006،ص 156.

[3] - عباس كاظم الدعمي ، السياسة النقدية و المالية وأداء سوق الأوراق المالية ،مرجع سبق ذكره، ص 46

ذات الكلفة المنخفضة،والتي تتميز حسب رأيهم في أسعار فائدة منخفضة تؤدي إلى إنخفاض كلفة الإئتمان بالشكل الذي يؤدي إلى تشجيع الإستثمار ،ومن ثم زيادة الإنتاج،وبالتالي زيادة العرض الإجمالي، وبالتالي سوف ينتقل أثر السياسة النقدية من خلال جانب العرض وليس الطلب الإجمالي .[1]

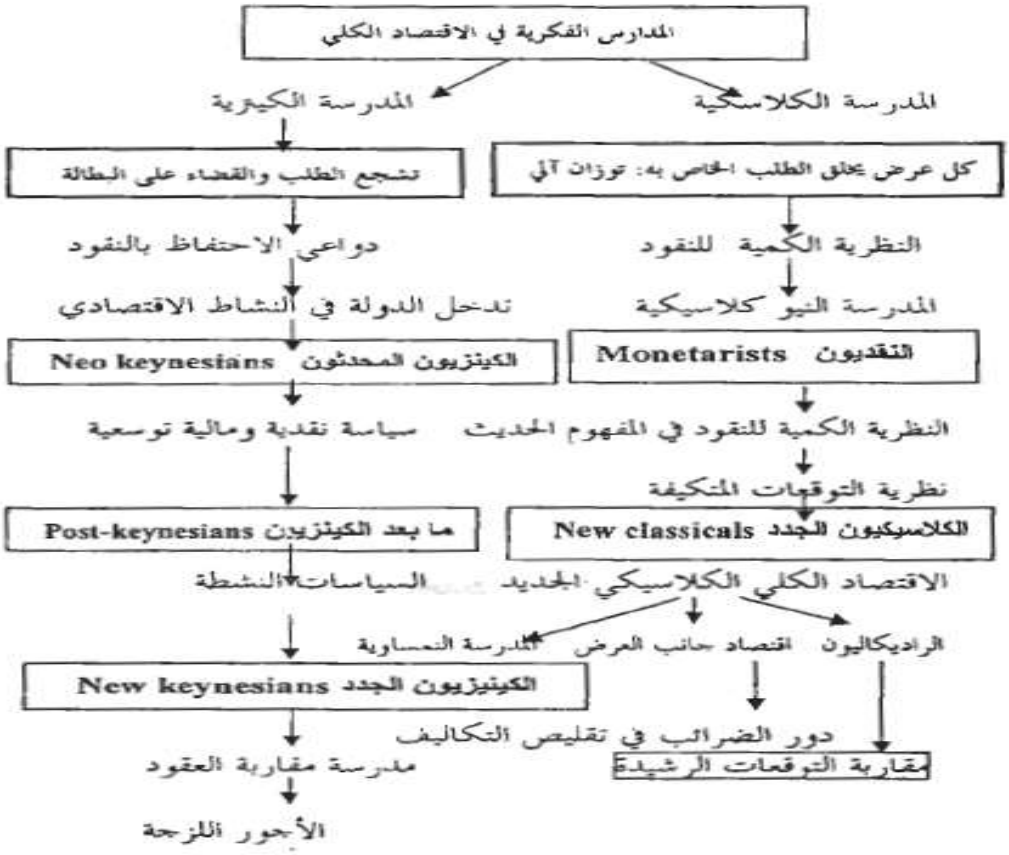
كما أشار أنصار المدرسة إلى ضرورة العودة إلى نظام قاعدة الذهب (أو إلزام البنك المركزي بزيادة عرض النقود بمعدل نمو بطئ وثابت)،وهو ما يترتب عليه وضع أسس متينة لإستقرار أسعار الصرف وتخفيض أسعار الفائدة من الضغوط التضخمية وتحجيم قدرة البنوك المركزية من التوسع في الإصدار ،وبالتالي إيجابياً في الحد من عجز الموازنة العامة للدولة،إلى جانب المساهمة في الحد من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.[2]

وعموما يمكن تلخيص التسلسل الزمني للمدارس الفكرية في الاقتصاد الكلي في المخطط التالي :

[1] – نقلا عن عباس كاظم الدعمي ، باري سيجل،النقود و البنوك والاقتصاد ،ترجمة عبد الله ود وعبد الفتاح عبد الرحمان،جامعة الملك سعود ،1987 ،ص 618.

[2] – راني عبد المنعم محمد رابح ،دور الادوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد،رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، (غير منشورة) ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة القاهرة ،2005 ،ص ص 24،25 .

الشكل رقم 05: التسلسل الزمني للمدارس الفكرية في الاقتصاد الكلي



المصدر : –تومي صالح ،مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي :مع تمارين ومسائل محلولة ،دار اسامة للطبع والنشر والتوزيع،الجزائر ،2004،ص22.

الفصل الثاني:
الدخل الوطني وطرق قياسه

تمهيد:

تتبوأ الحسابات الوطنية و المجمعات الاقتصادية الكلية وعلى راسها الدخل الوطني مكانة هامة في تحديد إتجاهات النشاط الإقتصادي لأي دولة،فهي تلعب دوراً رئيسياً في إرساء المقومات الأساسية للنمو الإقتصادي القابل للإستمرار من خلال اعطائها صورة واضحة لهيكل التدفقات الاقتصادية المهمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية ،كونها تعد من أهم مجالات السياسة الإقتصادية الكفيلة بالتأثير على المتغيرات الإقتصادية بما يضمن توازنات النظام الإقتصادي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، الذي من شأنه تحقيق تطلعات وأهداف المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

وعلى ضوء ما سبق ذكره سوف نتناول في هذا الفصل أهم المفاهيم المرتبطة بأهم الحسابات الوطنية و المجمعات الاقتصادية الكلية، وطرق قياسها وكذا القعبات والثغرات في قياسها.

أولاً: خطوات حساب الدخل الوطني

ثانيا:طرق قياس الناتج الوطني

ثالثا:الدخل الوطني كمقياس لرفاهية المجتمع

أولاً: خطوات حساب الدخل الوطني

1-اهمية حساب الدخل الوطني

يكتسي الدخل الوطني أهمية بالغة كونه يلعب دوراً محورياً في إرساء المقومات الأساسية للتوازن الإقتصادي العام، بإعتبارها يمثل أحد أهم الادوات التحليلية المساعدة على رسم وتخطيط السياسة الإقتصادية وهذا من خلال مايلي:[1]

✍ان حسابات الدخل الوطني اعطي قياسا لمينوى الانتاج الوطني كما تفسر الاسباب المياشرة التي ادت الى ذلك؛

✍ ان حسابات الدخل الوطني تمكن وتساعد السلطات الاقتصادية في رسم الاتجاه العام لنمو الاقتصاد الوطني على المدى الطويل؛

✍ ان حسابات الدخل الوطني تهيء قاعدة قوية وسليمة لتكوين وتطبيق السياسات الاقتصادية العامة التي توضع وتصمم بقصد تحسين انجاز واداء الاقتصاد الوطني.

2- حساب الدخل الوطني

إن تحديد وحصر مفهوم الدخل الوطني وحسابه،يستوجب علينا ضرورة التمييز بين خمسة مفاهيم اساسية تدخل في تركيبه،والتي يمكن اجمالها فيمايلي:

2-1-الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق Produit intrieur brut marchant

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي احد اهم واحسن المؤشرات الاساسية لقياس التصرف الاقتصادي الذي يعبر عن الامكانات الانتاجية لاي بلدمن خلال بعدين هامين الاول يتعلق بالدخل الاجمالي لمكونات الاقتصاد والثاني الانفاق المخصص للحصول على السلع والخدمات المحققة بواسطة المجتمع والبلد،لهذا الغرض حظي باهتمام كبير من لدن العديد من المنظرين والمفكرين الاقتصاديين لاسيما في ضل استفحال ظاهرة هجرة العمالة دوليا وكذا زيادة اهمية تحويلات العاملين في الخارج وعموما يمكن تعريف الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق كما يلي:

يعبر الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق عن القيمة النقدية لجميع لميع السلع والخدمات النهائية التي تتنج داخل الحدود الجغرافية للبلد سواءًمن قبل مواطني البلد او الاجانب[2].اي هوعبارة عن اجمالي

[1] -صالح الخضاونة ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،مرجع سبق ذكره،ص 61.

[2] -نزار سعد الدين العيسى،ابراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ ونطبيقات ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،الاردن ،2006،ص95.

قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية عادة ماتكون سنة داخل الرقعة الجغرافية بغض النظر عن جنسية عوامل الانتاج.

ويمكن حساب الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق وفق العلاقة التالية :

الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM) =الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق(PNBM)– عوائد المقيمين + عوائد غير المقيمين.

2-2-الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق Produit National brut marchant

يعبر الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق (PNBM) عن قيمة السلع و الخدمات النهائية المنتجة بواسطة عوامل الانتاج المملوكة محليا في فترة زمنية معينة[1]،اي انه يعبر عن اجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة داخل القطر الاقتصادي بغض النظر عن المكان .

فمن خلال التعريف السابق يمكن ان نستشف المزايا التالية للناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق (PNBM) والتي يمكن ايجازها فيمايلي:

- يمثل (PNBM) القيمة النهائية للسلع والخدمات ؛
- يعبر (PNBM) عن اسعار السلع والخدمات السائدة في السوق أي مايدفعه المستهلك للحصول عليها .
- يعبر (PNBM) عن فترة زمنيةمحددة عادة ما تكون سنة .
- يعتمد (PNBM) فكرة القطر الاقتصادي في احديده لقيمة الانتاج المحقق بموارد وطنية دون الاعتداد لمكان تواجدها.

وعموما يمكن حساب **الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق** (PNBM) وفق العلاقة التالية :

الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق (PNBM) =
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM) +عوائد المقيمين – عوائد غير المقيمين

[1] - تومي صالح ،مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي :مع تمارين ومسائل محلولة ،مرجع سبق ذكره،ص38.

من خلال التعاريف المقدمة لكل من **الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM)**و **الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق** (PNBM) يتجلى الفرق الجوهري بينهما والمتمثل في صافي دخل عوائد الانتاج من الخارج والذي تم تحديده وفق العلاقة التالية :

صافي دخل عوائد الانتاج من الخارج =العوائد المستحقة لعناصر الانتاج المحلية من الخارج (عوائد المقيمين) – العوائد المستحقة لعناصر الانتاج الاجنبية من داخل الاقتصاد المحلي (عوائد غير المقيمين)

وعموما يمكن تلخيص العلاقة بين **الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM)**و **الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق** (PNBM) في الجدول الموالي :

الجدول رقم 03: العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM)و الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق(PNBM)

علاقة PNBM بـPIBM	صافي دخل عوائد الانتاج من الخارج	تفسير العلاقة بينهما
PIBM.=PNBM	صفر	تحدث هذه الحالة عندما تعمل ضمن اقتصاد مغلق،او عندما يتعادل دخل عناصر الانتاج الوطنية العاملة في الخارج مع تلك الخاصة بخدمات عناصر الانتاج الاجنبية المشتغلة في الداخل.
PNBM أكبر من .PIBM	موجبة	تحدث هذه الحالة عندما تزيد التدفقات النقدية من عناصر الانتاج الوطنية العاملة في الخارج عن التدفقات النقدية الخاصة بخدمات عناصر الانتاج الاجنبية المشتغلة في داخل البلد.
PNBM أصغر منPIBM	سالبة	تحدث هذه الحالة عندما تزيد التدفقات النقدية لعناصر الانتاج الاجنبية العاملة في الداخل (لتخرج الى خارج الوطن المحلي) عن التدفقات النقدية التي تاتي الينا من عناصر الانتاج الوطنية العاملة في الخارج .

المصدر:حسام علي داود،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، 2011،ط2،ص60،بتصرف.

2-3- الناتج المحلي الصافي بسعر السوق(Produit intrieur Net marchant)و الناتج الوطني الصافي بسعر السوق (Produit National Net marchant)

ان المكانة الهامة **للمجمعات الاقتصادية الكلية** في تحديد إتجاهات النشاط الإقتصادي لأي دولة تقتضي التفرقة والتمييز بين مفهومها الاجمالي والصافي هذا الاخير الذي يعبر عن المقادير الصافية لهذه المجمعات عن طريق استبعاد مخصصات الاهتلاك نتيجة تآكل راس المال الثابت المحلي.

لذلك فانه عند احتساب الاهتلاكات لاغراض الحسابات الاقتصادية الكلية الصافية فانه يلزم توافر مجموعة من المعلومات التالية :

- احصاءات السلع الراسمالية(الاصول الثايتة).
- تحديد العمر الانتاجي المتوقع لهذه السلع.
- افتراض اساس سليم لتوزيع خدمات الاصول الثابتة خلال فترة عمرها الانتاجي المتوقع.

فمن هذا المنطلق يمكن تحديد العلاقات المحددة للقيم الصافية للحسابات الاقتصادية الكليةعلى النحو التالي:

الناتج المحلي الصافي بسعر السوق(PINM)= الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM)–الاهتلاكات Amortissment(Am)

الناتج الوطني الصافي بسعر السوق(PNNM)=الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق (PNBM)–الاهتلاكات Amortissment(Am)

2-4-الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة (Produit National Net Prix des facteursde production)(PNNf)

ان الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة(PNNf) يعبر عن الناتج الوطني الصافي بسعر السوق(PNNM) منقوصاً منه الضرائب غير المباشرة و مضافاً اليه اعانات الانتاج،وهو يعبر عن الوجه الاخر للدخل الوطني Revenu National(RN) وهو يمثل مجموعة الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عوامل الانتاج مقابل خدمات هذه العوامل التي يبيعونها ،فهو يعبر عن مجموع اجور العمل وريع الارض وفائدة راس المال وربح المنظم.
ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية :

الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة(PNNf)= الدخل الوطني (RN)=الناتج الوطني الصافي بسعر السوق (PNNM)– الضرائب غير المباشرة+ اعانات الانتاج

- **الضرائب غير المباشرة:**يقصد بالضرائب غير المباشرة تلك الضرائب التي افرض على النشاط الاقتصادي ويتحمل عبئها المستهلك النهائي كالرسوم الجمركية ،ضريبة المشتريات ...الخ.
- **اعانات الانتاج:**وهي الاعانات التي تدفعها الدولة الى المنتجين احيانا لبيع انتاجهم بسعر معين يقل عن التكلفة الحقيقية نظرا لاهمية انتاجهم من الناحية الاجتماعية او السياسية .

2-5-الدخل الشحصي (RP)Revenu Personnel

يعرف **الدخل الشخصي** (RP)بانه عبارة عن ذلك الجزء من الدخول المكتسبة التي تعود الى مالكي عوامل الانتاج والتي يستلمونها فعلا.وعليه فان :

الدخل الشخصي (RP)=الدخل الوطني (RN)– مجموع الاقتطاعات القانونية + المدفوعات التحويلية (تحويلات للافراد)

تتمثل **الاقتطاعات القانونية** في: ارباح الشركات غير الموزعة ،الضرائب على ارباح الشركات،اقتطاعات الضمان الاجتماعي والمساهمات التقاعدية.

✍ تتمثل **المدفوعات التحويلية (تحويلات للافراد)**في: مختلف الاعانات المقدمة للافراد مثل: اعانات البطالة الرواتب التقاعدية ...الخ .

2-6-الدخل المتاح Revenu disponible(RD)

يعرف **الدخل المتاح (RD)** بانه يمثل الدخل الذي يكون بامكان الفرد التصرف فيه استهلاكاً أوادخاراً.ويمكن تحديده وفق العلاقة التالية:

الدخل المتاح (RD) = الدخل الشخصي (RP)- الضريبة على الدخل + المدفوعات التحويلية (تحويلات من الافراد)

الدخل المتاح (RD) =الاستهلاك C+ الادخار S

ثانيا:طرق قياس الناتج الوطني

يكتسي عملية قياس الناتج الوطني اهمية بالغة كونه يعد المؤشر الاكثر استخداما في دراسة التصرفات الاقتصادية للدول وتطورها ويعكس مستوى الرفاه الاجتماعي لها من خلال قياس حجم الاشباع الذي يحصل عليه افراد المجتمع.

1-مشكلات قياس الناتج الوطني

تعترض عملية قياس الناتج الوطني العديد من الصعوبات والمشاكل التي من شانها التاثير على تقديرات الناتج الوطني بشكل يترتب عنها اختلافات التقديرات التي يقوم بها الخبراء عند قياس الناتج الوطني ويمكن اجمال هذه الصعوبات والمشاكل في النقاط التالية :

✍مشكلة التغيرات في هيكل الاسعار.

✍مشكلة اخطاء القياس وعدم توفر البيانات الدقيقة .

✍مشكلة الانتاج غير المتداول في الاسواق .

✍مشكلات تتعلق بتقدير بعض البنود التي ادخل في حساب الناتج الوطني .

✍مشكلة ازدواج القيد في حساب السلع الوسيطة النتاج عن صعوبة التفرقة بين السلع والخدمات الوسيطة والسلع والخدمات النهائية المنتجة .

2- طرق قياس الناتج الوطني

قصد تفادي الاختلافات في قياس الناتج الكلي والتقليل من الصعوبات والمشاكل التي تعترض عملية القياس سواء بمقياس الناتج الوطني او الناتج المحلي، توصل الخبراء و المختصين الى اعتماد الطرق التالية لقياس الناتج الكلي والتي نوجزها فيما يلي :

2-1- طريقة المنتج النهائي

تعتمد طريقة المنتج النهائي في قياسها للناتج الوطني على فكرة اساسية مفادها التمييز بين المنتجات النهائية التي يتم شراؤها اوانتاجها لغرض الاستخدام النهائي ،والمنتجات الوسيطة التي يتم شراؤها اوانتاجها لغرض الاستخدام في عملية انتاج جديدة .

فقياس الناتج الوطني بطريقة المنتج النهائي تقوم على اساس مجموع قيم ماتم انتاجه من مختلف السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية عادة ماتكون سنة وهذا على اساس الاسعار السوقية السائدة لكل السلع والخدمات النهائية خلال فترة التقدير.

2-2- طريقة القيمة المضافة

تعتبر **طريقة القيمة المضافة من اهم طرق** قياس الناتج الوطني كونها تساعد على تجنب الوقوع في خطا ازدواج القيد في العمليات الحسابية لقيمة الناتج الوطني،كما تفيد مراجعة حسابات الناتج الوطني والمحلي على السواء ، كما تبدو دلالتها في تحديد الاهمية النسبية التي تتمع بهاالانشطة الاقتصادية لمختلف القطاعات ومن ثم الخصائص المميزة للهيكل الاقتصادي،وتجدر الاشارة الى ان هذه الطريقة على فكرة جمع القيم المضافة خلال المراحل المختلفة للانتاج ،وتمثل القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الانتاج قيمة الانتاج النهائي في كل مرحلة منقوصا منها قيمة السلع الوسيطة التي تدخل تركيبه.وعموما يمكن توضيح ذلك في العلاقة التالية:

الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق (PNB)=مجموع القيم المضافة $\sum VA$ +الرسم على القيمة المضافة +الرسوم الجمركية

مثال تطبيقي:

لتكن لديك المعلومات الخاصة باقتصاد ما متكون من اربعة قطاعات A.B .C.D ،خيث ان القطاع A انتج 2000ون واستعمل ما يعادل 500ون،والقطاع B انتج2400ون،واستعمل ما يعادل700ون، والقطاع C انتج1000ون و واستعمل ما يعادل400ون، والقطاع D انتج1200ون و واستعمل ما يعادل600ون،واذا علمت ان الرسم على القيمة المضافة 450ون،الرسوم الجمركية 150ون.

المطلوب:1-احسب القيمة المضافة لكل قطاع؟

2- احسب القيمة المضافة الكلية؟

3-احسب الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM)؟

4- احسب الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق(PNBM)،علما ان عوائد المقيمين300ون، عوائد غير المقيمين200ون؟

5- احسب **الناتج الوطني الصافي بسعر السوق(PNNM) اذا علمت ان الاهتلاك =120ون؟**

6- احسب **الدخل الوطني (RN)اذا كانت الضرائب غير المباشرة 200ون،واعانات الانتاج100ون؟**

7- احسب **الدخل المتاح (RD)** اذا كانت الضريبة على الدخل 300ون؟

الحـــــــــــــــــــــــــــــل :

1- حساب القيمة المضافة لكل قطاع والقيمة المضافة الكلية:

مراحل الانتاج	الانتاج النهائي	السلع الوسيطة	القيمة المضافة لكل قطاع**VAi** = الانتاج النهائي في كل مرحلة – قيمة السلع الوسيطة
A	2000	500	1500
B	2400	700	1700
C	1000	400	600
D	1200	600	600
القيمة المضافة الكلية		$\sum VA$	4400

2-حساب الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM)

الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM) =مجموع القيم المضافة $\sum VA$ +TVA +الرسوم الجمركية

=4400+450+150

=5000ون

3- حساب الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق(PNBM):

الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق (PNBM) =الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM) +عوائد المقيمين – عوائد غير المقيمين

=5000+300-200=5100ون

4- حساب الناتج الوطني الصافي بسعر السوق(PNNM):

الناتج الوطني الصافي بسعر السوق(PNNM)=الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق (PNBM)– الاهتلاكات Amortissment(Am)

=5100-120=4980ون

5- حساب الدخل الوطني (RN):

الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة(PNN_f)= الدخل الوطني (RN)=الناتج الوطني الصافي بسعر السوق(PNNM)– الضرائب غير المباشرة+ اعانات الانتاج

=4980-200+100=4880ون

6- حساب الدخل المتاح (RD) :الدخل المتاح (RD) = الدخل الوطني (RN)– الضريبة على الدخل **=4880-300=4580ون**

2-3- طريقة الانفاق:

تقوم هذه الطريقة بجمع كل اوجه الانفاق النهائي على السلع والخدمات النهائية التي انتجت خلال فترة محددة من الزمن عادة سنة من اجل تحديد الناتج الكلي، حيث ينقسم الانفاق المحلي في المجتمع الى اربعة عناصر اساسية نوجزها فيما يلي:

- **الانفاق الاستهلاكي C** :وهو يشمل كل ما ينفقه قطاع العائلات على السلع المعمرة .
- **الانفاق الاستثماري I:** حيث يمثل انفاق القطاع الانتاجي على السلع الراسمالية .
- **الانفاق الحكومي G**:تشمل هذه الفئة نفقات الحكومة على شراء السلع والخدمات من اجل اداء وظائفها العديدة.
- **صافي الصادرات X-M**:ويمثل صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة مع الدول الاخرى من حيث التصدير والاستيراد.

وعليه فناتج المحلي الاجمالي وفق هذه الطريقة يمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM) = **الانفاق الاستهلاكي C+ الانفاق الاستثماري I+ الانفاق الحكومي G+ صافي الصادرات X-M**

مثال تطبيقي:لتكن لدينا المعلومات التالية :

الاستهلاك الخاص 200Cون، الاستثمار 700Iون، الانفاق الحكومي 100Gون،الصادرات 3100Xون الواردات1500-Mون،الاهتلاك400ون،الضرائب غير المباشرة75ونالضرائب على ارباح الشركات 125ون الضريبة الشخصيةعلى الدخل100ون.

المطلوب:

1-احسب الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM)؟

2- احسب الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق(PNBM)،علما ان عوائد المقيمين200ون، عوائد غير المقيمين100ون؟

3- احسب الناتج الوطني الصافي بسعر السوق(PNNM) ؟

4- احسب الدخل الوطني (RN) ؟

5- احسب الدخل الشخصي (RP)؟

6- احسب الدخل المتاح (RD) ؟

الحـــــــــــــــــــــــــــــــل :

1-حساب الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM)

الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM) = **X-M +G +I +C**

=(1500-3100)+100+700+200)

=2600ون

2- حساب الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق(PNBM) :

الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق (PNBM) =الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM) +عوائد المقيمين – عوائد غير المقيمين

=2600+200-100=2700ون

3- حساب الناتج الوطني الصافي بسعر السوق(PNNM):

الناتج الوطني الصافي بسعر السوق(PNNM)=الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق (PNBM)- الاهتلاكات Amortissment(Am)

=2700-400=2300ون

4-حساب الدخل الوطني (RN)

الدخل الوطني (RN)=الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة(PNNf) =الناتج الوطني الصافي بسعر السوق(PNNM)- الضرائب غير المباشرة+ اعانات الانتاج

=2300-75+0=2225ون

5-حساب الدخل الشخصي (RP):

الدخل الشخصي (RP)=**الدخل الوطني (RN)- مجموع الاقتطاعات القانونية + المدفوعات التحويلية (تحويلات للافراد)**

=2225-125+0=2350ون

6-حساب الدخل المتاح (RD):

الدخل المتاح (RD) = **الدخل الشخصي** (RP)- الضريبة على الدخل

=2350-100=2250ون

2-4- طريقة المداخيل:

تعتمد هذه الطريقة على اساس تقدير وجمع قيمة الدخول المكتسبة التي يحصل عليها مالكوا عوامل الانتاج المختلفة مقابل مساهمتها في انتاج الناتج الكلي،حيث تصنف النظرية الاقتصادية عوامل الانتاج الى ارض وعمل وتنظيم وراس مال،وعليه فتقدير الدخل الوطني وفق هذه الطريقة هو مجموع عوائد هذه العوامل المتمثلة في :-ريع الارض -ربح التنظيم - اجر العمل -فائدة راس المال.وعموما يمكن تلخيص الطريقة وفق العلاقة التالية :

الدخل الوطني = ربح**R**+ اجر **W**+ فائدة**I** + ريع**P**

<u>مثال تطبيقي:لتكن لدينا المعلومات التالية :</u>

ربحR 1000ون، اجر W3000ون، فائدةI 500ون، ريعP 200ون،اعانات الانتاج200ون،الضرائب غير المباشرة500ون،الاهتلاك1000ون ،عوائد المقيمين 200ون،عوائد غير المقيمين 100ون.

<u>المطلوب:</u>

1- احسب الدخل الوطني (RN) ؟

2- احسب الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM)؟

<u>الحـــــــــــــــــــــــــــل :</u>

1- حساب الدخل الوطني (RN):

لدينا:

الدخل الوطني = ربح**R**+ اجر **W**+ فائدة**I** + ريع**P**

200+500+3000+1000=

4700=ون

2-حساب الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM)

الناتـــج المحلي الاجمالي بسعر السوق(PIBM) = الدخـــــل الوطني (RN)+ الضرائب غير المباشرة -اعانات الانتاج200ون -عوائد المقيمين +عوائد غير المقيمين

=4700+500-200-1000+200+100=5900ون

ثالثا:الدخل الوطني كمقياس لرفاهية المجتمع:

تشكل رفاهية المجتمع إحدى المجالات الحيوية للسياسة العامة للحكومات الذي تزداد دراسته في ظل التحديات والتحولات الإقتصادية الراهنة،لذا يعتبر مفهوم رفاهية المجتمع أحد أبرز المفاهيم المستخدمة في أدبيات علم الإقتصاد ،التي واجهت صعوبة في تحديد مفهوم شامل جامع مانع محيط بأبعادها يعكس مؤشرات ومعايير لها وتحضى بإهتمام العديد من المفكرين والمنظرين الإقتصاديين وعموما يمكن القول ان :

رفاهية المجتمع تقاس بحجم الاشباع الذي يحصل عليه المجتمع بمعرفة كمية السلع والخدمات التي يتم انتاجها خلال عام واحد.[1]

و يعتبر الدخل الوطني احد المقاييس الاساسية للرفاهية لما لهما من علاقة وطيدة بينهما تبرز بشكل كبير عندما يعتبر الدخل الوطني المقاييس الهامة لقياس مستوى المعيشة للفرد من خلال حساب نصيب الفرد من الدخل الوطني وعليه نقول ان مستوى معيشة الفرد يرتفع بارتفاع الدخل الوطني وينخفض بانخفاضه، وعموما يمكن تحديد نصيب الفرد من الدخل الوطني وفق العلاقة التالية:

نصيب الفرد من الدخل الوطني = الدخل الوطني/عدد السكان

[1] -حسام علي داود ،مرجع سبق ذكره،ص85.

الفصل الثالث:

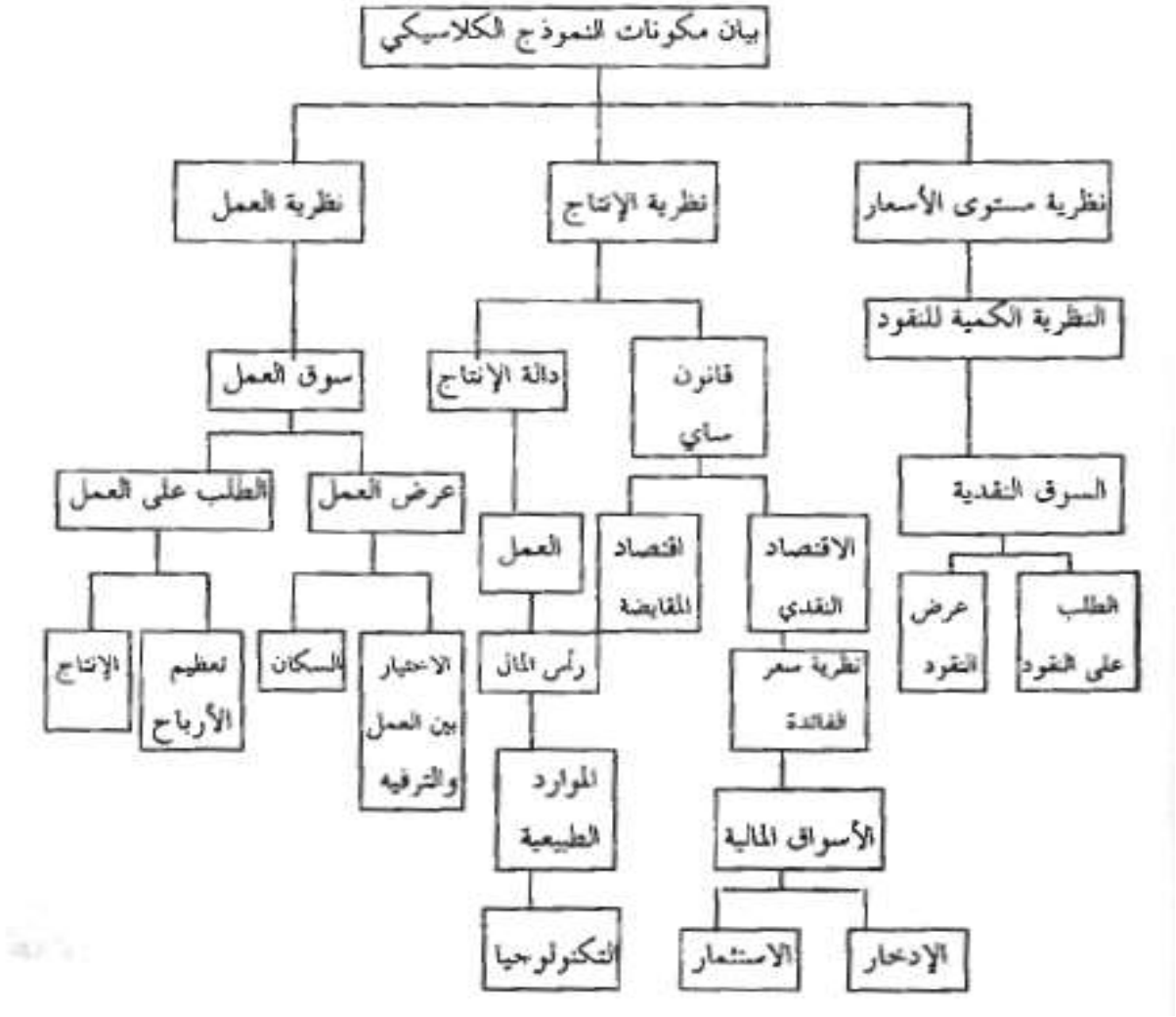
تحليل التوازن في الاقتصاد الكلي الكلاسيكي

تمهيد

لقد جاءت الفروض التي إستند عليها النموذج التقليدي التي تم التطرق اليها في الفصل الاول حيال تحليل مسألة التوازن في الإقتصاد الكلي الكلاسيكي ،نابعة من إيمانهم الراسخ بفكرة سيطرة نظام إقتصادي يميزه التوافق السائد بين العلاقات الحقيقية في الإقتصاد إذا ما تركت دون تدخل الدولة، وهذا ما يعكسه قانون ساي للأسواق الذي يرى ضرورة أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به،فهو بذلك يشير إلى أن الإنتاج يخلق معه قوته الشرائية،ومن ثم تظل النقود محايدة لا أثر لها في الظواهر الحقيقية،فالتحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل بين القطاع الحقيقي الذي تتحدد فيه العوامل الحقيقية كالدخل والإستخدام والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية والقطاع النقدي الذي تتحدد فيه كمية النقود وهو مايعرف بالازدواجية الاقتصادية لدى الكلاسيك .

فالنموذج الكلاسيكي الاساسي يهتم بدرجة كبيرة بالكيفة التي تعمل من خلالها الاسواق على تنظيم النشاط الاقتصادي المبني على اساس المنافسة الكاملة التي تسود كل أسواق السلع والعمل الرامية الى ضمان الحرية الإقتصادية و الملكية الخاصة، وعموما يمكن تلخيص مكونات النموذج الكلاسيكي بالشكل الموالي:

الشكل رقم06 : مكونات النموذج الكلاسيكي



المصدر :تومي صالح، مرجع سبق ذكره،ص97.

فمن خلال الشكل اعلاه وقصد الوقوف على معالم مسالة التوازن في الإقتصاد الكلي الكلاسيكي سنحاول تقسيم هذا الفصل الى المحاور التالية :

اولا: توازن سوق العمل

ثانيا: توازن سوق السلع والخدمات

ثالثا: توازن سوق النقود

اولا: توازن سوق العمل

يعتمد تحليل ودراسة التوازن في الإقتصاد الكلي الكلاسيكي على مناقشة العرض الكلي من خلال التركيز على الظروف السائدة في سوق العمل والكيفية التي يتحدد بها مستوى التوظيف في النظام الاقتصادي،وتعتبر دالة الانتاج نقطة انطلاقة النظرية الكلاسيكية في تحليلها لسوق العمل .

1- مفهوم دالة الانتاج

تعرف دالة الانتاج على انها الامكانيات المادية والفنية والادارية التي تستخدمها المؤسسة بالكفاءة الفنية القصوى لانتاج اكبر كمية ممكنة باقل كافة ممكنة وهذه الدالة العلاقة بين مدخلات ومخرجات الانتاج .[1] و يمكن كتابتها كما يلي :

(عوامل الإنتاج) f = الإنتاج.

.Y = f (N,K,..)

حيث : Y : تمثل الكمية المنتجة .

و N,K,.. : عوامل الإنتاج.

بإفتراض ثبات و كذا مستوى المعارف العلمية و التكنولوجية فإن حجم الإنتاج يصبح مرتبط في المدى القصير بحجم اليد العاملة و بذلك تصبح دالة الإنتاج كما يلي :

(عوامل الإنتاج) f = الإنتاج . و بذلك تصبح دالة الإنتاج كما يلي : Y = f(L)

ويكتسي الناتج الحدي للعمل MPL الذي يعبر عن معدل تغير الانتاج الكلي عند تغير عنصر العمل بوحدة واحدة والذي يكون دائما موجب و متناقصا اهمية بالغة في تحديد دالة الطلب على العمل .

2- الطلب على العمل Ld

إن الطلب على الأيدي العاملة على المستوى الإجمالي يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين، ويعني ذلك تجميع الطلبات الفردية للمؤسسات، والطلب على العمل من وجهة نظر المؤسسة (الطلب الفردي) يعكس رغبة المؤسسة في توظيف عنصر العمل عند أجر حقيقي معين وفي فترة زمنية ومكان معينين، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعليه فإن المؤسسة هي التي تحدد الكمية المطلوبة من العمل.[2]

[1] -عبد الرزاق بن هاني،مبادئ الاقتصاد الجزئي ،دار وائل للنشر،ط1،الاردن،ص189.

[2] - القينعي عزالدين ،اثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في افاق 2017،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف،ص100.

ويتميز الطلب على العمل بخاصيتين[1]: الأولى أن منحنى الطلب ينحدر إلى الأسفل، والثانية هي درجة استجابة الطلب للتغيرات الحاصلة في الأجور.

وينص قانون الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي دالة متناقصة للأجر الحقيقي :

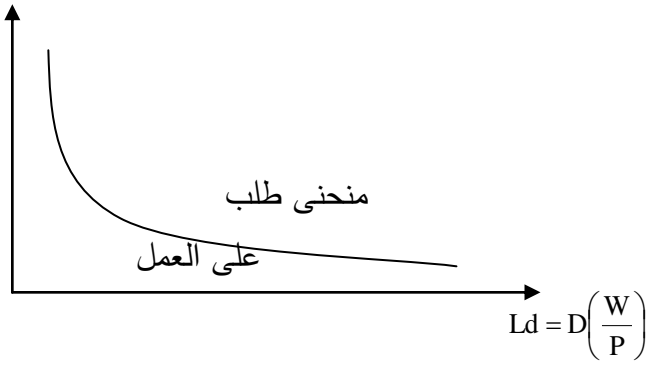
حيث : $D''\left(\frac{W}{P}\right) < 0$ ، $Ld = D\left(\frac{W}{P}\right)$

W : الأجر الإسمي.

P : المستوى العام للأسعار .

$Ld = D\left(\frac{W}{P}\right)$ هي دالة عكسية لمعدل الأجر الحقيقي.

الشكل رقم 07: **منحنى الطلب على العمل**



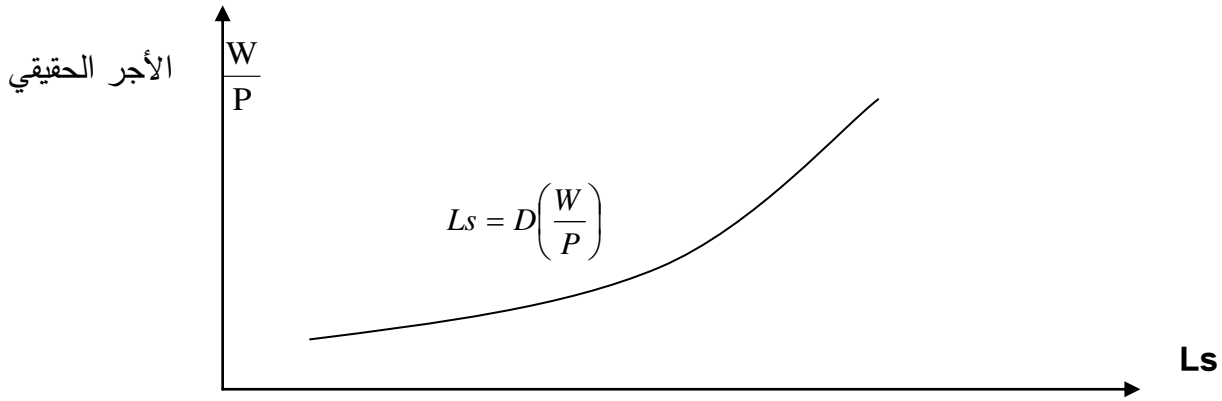
3- عرض العمل Ls

يعرف عرض العمل على انه عبارة عن عدد العمال الراغبين في العمل عند معدل الاجر الحقيقي السائد ،وعليه فعرض العمل هودالة متزايدة في الاجر الحقيقي تكتب من الشكل :

$Ls = D\left(\frac{W}{P}\right)$ هي دالة طردية لمعدل الأجر الحقيقي

[1]- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007. ، ص:31.

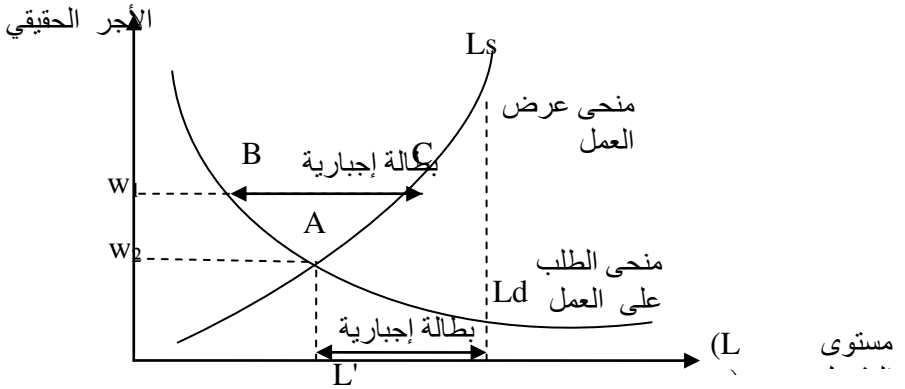
الشكل رقم 08: **منحنى عرض العمل**



3- توازن سوق العمل

ان التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك بتحقق عند معدل الاجر الحقيقي الذي يتساوى فيه عرض العمل **Ls** مع الطلب على العمل **Ld**على النحو التالي : $Ls = ld$ والشكل الموالي يوضح توازن سوق العمل وفقا للنظرية الكلاسيكية.

الشكل رقم09: توازن سوق العمل وفقا للنظرية الكلاسيكية.



ويتضح من هذا الشكل أن سوق العمل يتوازن عند النقطة (A)، حيث تتعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه، وبالتالي، فإن العمالة الكاملة تتحقق بتشغيل المستوى (*OL)، حيث يمثل هذا العدد كل القادرين على العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن (*w)، أما المسافة (L*L') فهي

تمثل القادرين على العمل وغير الراغبين فيه عند أجر التوازن، وبالتالي، فإنها تعبر عن البطالة الاختيارية.

إن ارتفاع الأجر الحقيقي عن الأجر التوازني يؤدي إلى ظهور فائض عرض في سوق العمل، أي بطالة إجبارية، ففي حالة الأجر (W_1) تقدر البطالة الإجبارية بالمسافة (BC)، غير أن وجود هذه البطالة يؤدي إلى التنافس بين العمال فيخفض الأجر، مما يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل وانخفاض الكمية المعروضة منه إلى أن يتحقق التوازن مرة أخرى وتختفي بذلك البطالة الإجبارية، ويحدث العكس عند انخفاض مستوى الأجر عن أجر التوازني .

ويقرر الكلاسيك أن السبب الأساسي لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يفوق أجر التوازن، مما يؤدي إلى جمود الأجور، وعليه، فالتوظيف الكامل لدى الكلاسيك يتفق مع وجود بطالة اختيارية، ويسمح بحجم معين من البطالة الاحتكاكية نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى، غير أنه لا يتفق مع وجود بطالة إجبارية[1]، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلات التالية :

دالة الطلب على العمل: $Ld = E + V$ ودالة عرض العمل: $Ls = E + U$

حيث أن: (E) تشير إلى مستوى التشغيل الفعلي. (V)تشير إلى الوظائف الشاغرة. (U)تشير إلى البطالةالاحتكاكية .

وعند التوازن في سوق العمل (شرط توازن سوق العمل) فإن: $Ld = Ls$ أي: $E + V = E + U$

إذن: $V = U$ أي أن الوظائف الشاغرة = البطالة الاحتكاكية، ولكن تواجد هذا النوع من البطالة هو تواجد مؤقت، إذ أنه يزول مع توافق المتعطلين مع الوظائف الشاغرة.

وعليه، فإنه وفقا للفكر الكلاسيكي، ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة نقص التشغيل (أي وجود بطالة إجبارية)، إذ أن وجود نقص التشغيل والذي يعني أن عرض العمل يزيد عن الطلب هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية، ليتم استيعاب اليد العاملة العاطلة، ذلك أن تخفيض الأجور سيرفع مستوى الأرباح، وهو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار،

---

[1] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها " دراسة تحليلية- تطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 36.

وبالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على مناصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائدة.

ثانيا: توازن سوق السلع والخدمات

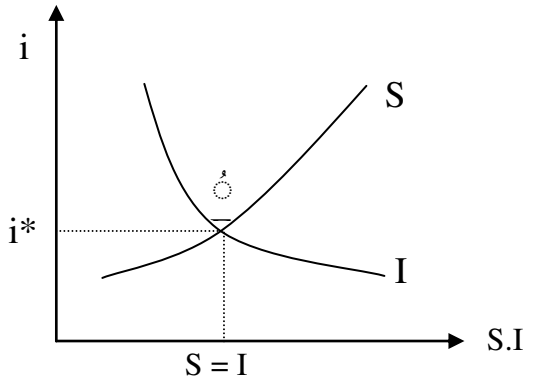
يتحدد مستوى الناتج على ضوء تحديد مستوى العمالة في توازن سوق العمل من جهة ، ومن جهة اخرى يعتمد الكلاسيك على فكرة اساسة مفادها ان الانتاج الكلي يساوي الدخل الوطني على اعتبار ان القصد من كسب الدخل هو انفاقه على الانتاج ، وعليه فالتوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق وفق قاعدة الطلب الكلي يساوي الانتاج الكلي الذي بدوره يساوي الدخل الوطني معتمدين في ذلك على تلقائية التوازن عند الكلاسيك التي تعتمد على تحديد العرض اولا ثم الطلب، مستندين في ذلك على قانون المنافذ الذي ينص على انه عند كل كستوى انتاجي محدد يكون الاستخدام كاملا لان أي مستوى من عرض السلع والخدمات من شانه ان تخلق طلبا مساويا له ، لان العرض يعتمد على الانتاج والذي يتكون باستخدام عوامل الانتاج (الارض،العمل،راس المال،التنظيم)والتي تاخد العوائد المتمثلة في (الريع،الاجر ،الفائدة ،الربح)،هاته العوائد سوف تستخدم حتما لشراء السلع والخدمات النهائية وما يتم ادخاره منها سيذهب لشراء السلع الراسمالية ،وبذلك لايمكن ان بحدث قصوراً في الطلب مهما كانت الاسباب مادام الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل ، وعموما سوق السلع والخدمات يمكن التعبير عنه بـ:

-السلوك الادخاري بالمعادلة $S = S(y)$.

-السلوك الاستثماري بالمعادلة $I = I(r)$.

-شرط التوازن $S = I$

الشكل رقم10: توازن سوق السلع والخدمات



ثالثا: توازن سوق النقود

ان **توازن** سوق النقود في خضم التحليل الإقتصادي الكلاسيكي يتجلى من خلال النظرية الكمية للنقود التي تشير إلى ان تغير كمية عرض النقود تؤدي إلى تغيرات متناسبة طردياً في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تغيرات متناسبة عكسياً في قيمة النقود،وبالتالي فإنه بالإمكان إستنباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود.[1]

وإذا كانت العلاقة السابقة التي إستندت عليها النظرية الكمية للنقود في بداية تحليلها،ما هي إلا علاقة تعريفية إلا أن الإقتصاديين التقليديين وعلى رأسهم فيشر (FISHER وألفرد مارشال afred marshall) وبيجو pigonوروبنسون وغيرهم،إستطاعو تطويرها وجعلها معادلة سلوكية تمثل النظرية الكمية للنقود تصلح لتفسير المستوى العام للأسعار وتغيره من وقت لأخر،وذلك بإفتراض بعض الفروض التحليلية ،التي يمكن حصرها فيمايلي :[2]

• ثبات حجم المعاملات أو الإنتاج أو العرض الكلي في المدى القصير بإعتبارها عوامل مستقلة بطيئة التغير .

•سرعة التداول النقدي ثابتة على المدى القصير بإعتبارها متغير مستقل بطيء التغير.

•إرتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود.

•الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيلة في التبادل

فتأسيسا على ما تقدم من فروض ،وسعياً منهم لتوضيح الموقف النظري،قام التقليديون بتقديم نموذجاً لتفسير سلوك المستوى العام للأسعار باعتمادهم على معادلة التبادل أو التعامل لفيشر FISHER، والتي صيغت على النحو التالي : $MV = PT$

حيث ان :M :تمثل النقود القانونية P : المستوى العام للأسعار T: حجم المبادلات

V:تمثل سرعة دوران النقودوالتي تعبرعن عدد المرات التي تستخدم فيهاوحدة النقود في شراء الإنتاج النهائي .

لتظهر معادلة أخرى،تسمى بمعادلة التبادل الإقتصادي لفيشر أيضاً،حيث أدخل من خلالها النقود المصرفية في التبادل وأصبحت بذلك معادلة التبادل على النحو التالي: $MV + M'V' = PT$

[1] –عوض فاضل اسماعيل الديلمي ، النقود والبنوك ،دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1990،ص388.

[2] – بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، مرجع سبق ذكره،ص ص11،10.

–أسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم المقومات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، ط 1 ،2007،ص60.

حيث أن : M:تمثل النقود القانونية ،V:تمثل سرعة تداولها،M' :تمثل النقود المصرفية ،V':تمثل سرعة تداولها

ولربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقط،راح التقليديون إلى إجراء تعديلات على الصيغة السابقة من خلال إستبدالهم لحجم المبادلات T بالمتغير Y الذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة لتصبح بذلك معادلة التبادل على النحو التالي :[1] $MV = PY$

ففي الوقت الذي كانت فيه النظرية الكمية للنقود تأخذ لها صيغة معتمدة في معادلة فيشر في الولايات المتحدة الأمريكية،كانت هناك محاولة لتطوير صيغة أخرى لتلك النظرية في بريطانيا،وبالتحديد في جامعة كامبردج وذلك من خلال أعمال ألفرد مارشال،حيث قدم هذا الأخير صياغة جديدة للطلب على النقود تستند أيضاً للنظرية الكمية للنقود،والتي أطلق عليها معادلة كامبردج أو نظرية الأرصدة النقدية،حيث صيغت على النحو التالي : $Md = kPY$

حيث أن :Md :الطلب على النقود، P: المستوى العام للأسعار، Y: حجم الإنتاج،k :التفضيل النقدي للمجتمع وهو نسبة من الدخل الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل سائل،وهي حجر الزاوية في تحليل مارشال ويمثل مقلوبV في معادلة التبادل لفيشر .

فرغم المحاولات التي قام بها التقليديون لتفسير العلاقة بين النقود والمستوى العام للأسعار،إلا أن نظرتهم للسياسة النقدية بأنها سياسة محايدة لا يتعدى دورها خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات فقط،ومن ثم إقتصار علاقتها مع المستوى العام للأسعار فقط لا غيرها ،وهذا ما جعلها محل العديد من الإنتقادات .

يتحدد التوازن في سوق النقود عند تساوي عرض النقود Ms مع الطلب على النقود Md حيث أن النقود المعروضة للتداول والتي يعبر عنها بـ Ms = Mo ،أما الطلب على النقود فهو متغير داخلي في النموذج الكلاسيكي : Md = K.P.Y وعليه نوازن سوق النقد يكون من خلال العلاقة التالية: Ms = Mo = K.P.Y او Msv =.P.Y.

[1] –عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،2003،ص239.

وعموما يمكن تلخيص تحليل التوازن في الاقتصاد الكلي الكلاسيكي في النقاط التالية :

$$Ld = Ld\left(\frac{W}{P}\right) \quad -1$$

$$Ls = Ls\left(\frac{W}{P}\right) \quad -2$$

$$Y = Y(L) \quad -3$$

$$M.V = P.Y \quad -4$$

مثال تطبيقي:

اذا كان لدينا : $Ls=w2/25$ **v=5 M =400**

$$y = 30(L)^{\frac{1}{2}}$$

المطلوب: احسب متغيرات النموذج التوازنية ؟

الحـــ

ان تحديد **متغيرات النموذج التوازنية** يتطلب اتباع الخطوات التالية :

1-تحديد دالة الطلب على العمل $Ld = Ld\left(\frac{W}{P}\right)$

ان تحديد دالة الطلب على العملLd يعتمد على ايجاد دالة الانتاجية الحدية للعمل MPL ومساواتها مع الاجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ على النحو التالي :

- ايجاد دالة الانتاجية الحدية للعملMPL :

لدينا دالة الانتاج $Y = 30L^{1/2}$

ولدينا من جهة اخرى - $MPL = dy/dl = (1/2)30L^{-1/2} = 15L^{-1/2}$

-دالة الطلب على العمل $Ld = Ld\left(\frac{W}{P}\right)$ لايجاد دالة الطلب على العمل يجب ان يتحقق مايلي:

$$MPL = w \Rightarrow w = 15L^{-1/2} \Rightarrow LD = 225/w^2$$

وهي دالة الطلب على العمل

2-تحديد الاجر الحقيقي التوازني w^*

لتحديد الاجر الحقيقي التوازني w^* يجب ان يتحقق الشرط التالي:

$$LD = LS \Rightarrow 225/w^2 = w^2/25$$

$$\Rightarrow \sqrt{225/w^2} = \sqrt{w^2/25}$$

$$\Rightarrow 15/w = w/5$$

$$\Rightarrow w^2 = 15 \times 5 = 75$$

$$\Rightarrow w = \sqrt{75} = 8.66$$

3- حجم العمالة التوازنية L^*

لتحديد حجم العمالة التوازنية L^* يجب ان يتحقق الشرط التالي:

$$L^* = LD = LS \qquad \Rightarrow L^* = 225/(8.66)^2 = (8.66)^2/25 = 3$$

4- حجم الناتج الحقيقي y^*

لتحديد حجم الناتج الحقيقي y^* يكفي التعويض في دالة الانتاج:

$$y = 30(3)^{1/2} = 51.96$$

5- تحديد المستوى العام للاسعار p^*

لتحديد المستوى العام للاسعار p^* يجب ان نعتمد على التوازن في سوق النقد على النحو التالي:

$$MV = Py \Rightarrow P = MV/y = (400 \times 5)/(51.96) = 38.49$$

6- تحديد الناتج الاسمي Y^*

$$Y = Py = 38.49 \times 51.96 = 1999.94$$

7- تحديد الاجر الاسمي W^*

لدينا:

$$w = W/P \Rightarrow W = wP = (8.66)/(38.49) = 333.32$$

الفصل الرابع:

تحليل التوازن في النموذج الكينزي البسيط

تمهيد :

لقد جاءت الفروض التي إستندت عليها النظرية الكينزية والتي تم الاشارة اليها في الفصل الاول لتدعم دور الدولة في التأثير على النشاط الإقتصادي من خلال إعتبارها السياسة المالية أكثر فعالية وتأثيراً في حل المشكلات الإقتصادية ، كما أنه أقر للسياسة النقدية بلعب دور المساعد لتلك السياسة،ويعود تأكيده على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية لإيمانه على خلاف التقليديين بأن للنقود وظيفة أخرى مهمة،هي مخزن للقيمة جاعلاً للنقود الدور المحرك في التغيير الإقتصادي من خلال الدخل والإنتاج والاستخدام ، حيث يعد التفضيل النقدي طبقاً للتحليل الكينزي مصدراً مهماً من مصادر التقلبات الإقتصادية،فالتحليل الكينزي يرتكز أساساً على أثر التغير في المعروض النقدي على التغيرات الإقتصادية الكلية ومن ثم المسار الإقتصاد،ووقوفا عند مرتكزات التحليل الكينزي سنتناول في هذا الفصل المحاور التالية:

اولاً : مكونات التوازن في النموذج الكينزي البسيط

ثانيا: اساليب تحديد التوازن في النموذج الكينزي البسيط

ثالثاً: التوازن في اقتصاد مكون من قطاعين

رابعا: التوازن في اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات

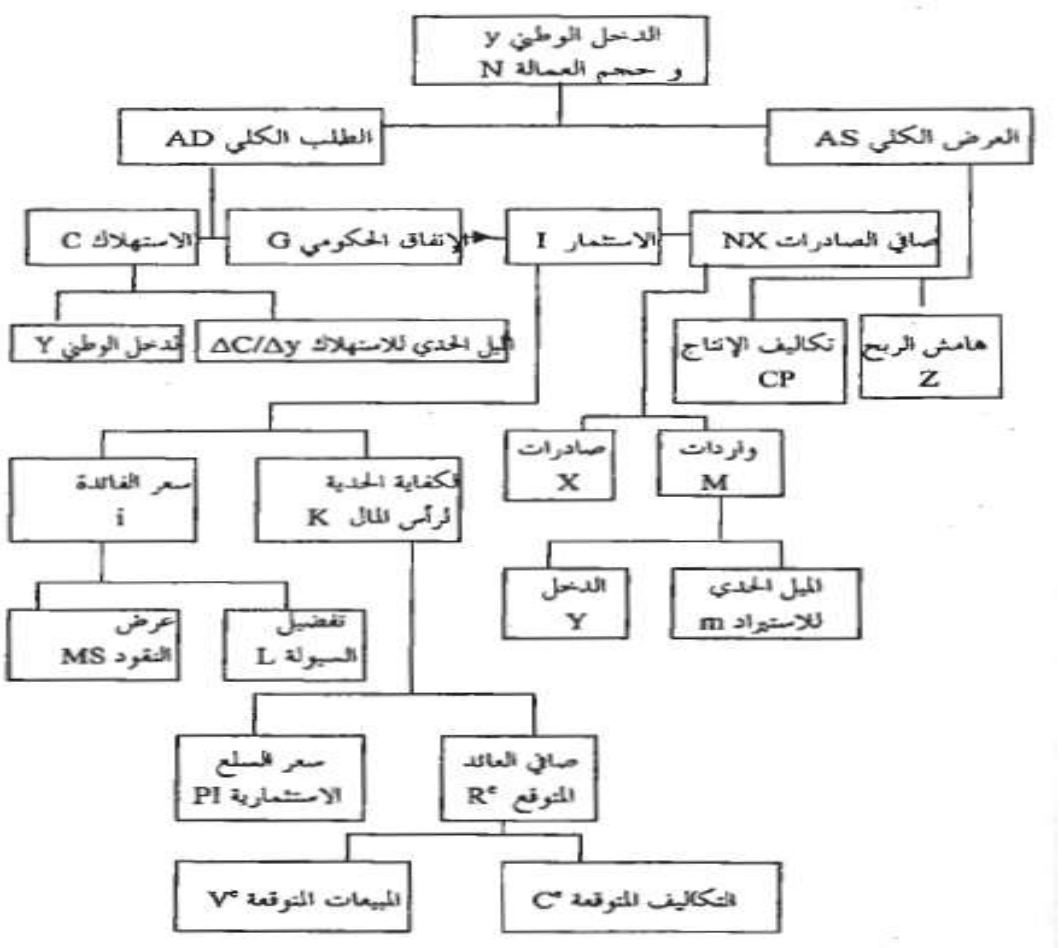
خامسا: التوازن في اقتصاد مفتوح

سادساً: الاختلال الكلي في الاقتصاد

اولاً : مكونات التوازن في النموذج الكينزي البسيط

يعتمد النموذج الكينزي البسيط للدخل والانفاق في تحديد التوازن على جانبين مهمين يتمثلان في العرض الكلي و الطلب الكلي والشكل الموالي يوضع العناصر الاساسية المكونة لمدونة النموذج الكينزي البسيط :

الشكل رقم 10:مدونة النموذج الكينزي البسيط



المصدر :تومي صالح، مرجع سبق ذكره،ص185.

1-العرض الكلي :

يعتبر العرض الكلي احد المكونات الاساسية في تحليل التوازن في النموذج الكينزي البسيط لما يكتسيه من اهمية بالغة في المسار الإقتصادي للمجتمعات وعموما يمكن تعريف العرض الكلي كما يلي :

يعرف العرض الكلي على أنه مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الأعمال على إستعداد لإنتاجه و بيعه خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) عند المستويات المختلفة للأسعار "[1].

فحسب النموذج الكينزي البسيط فان العرض الكلي يتحدد على اساس الطلب الكلي على اعتبار ان المنتجين بنتجون من السلع والخدمات ما يتوقعون بيعه ، وعليه فان منحنى العرض هو منصف الزاوية القائمة .[2]

وللعرض الكلي الكثير من المحددات نذكر منها :[3]

•الناتج الكامن او المحتمل؛

•مستويات الاجور .

2-الطلب الكلي:

2-1 تعريف الطلب الكلي: يمثل الطلب الكلي الفعال أحد أهم المفاهيم والمرتكزات الاساسية التي تقوم يقوم عليها النموذج الكينزي ، وعموما يمكن تعريف الطلب الكلي على انه :

"مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يطلبعا المستهلكون والحكومة والمؤسسات الانتاجية والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة"[4] .

فمن خلال التعريف السايق يتضح لنا جليا ان في النظرية الكنزية يتكون الطلب الكلي من عدة اجزاء لكل منها محدداته وتاثيراته،لذلك لايمكن اعتبار الطلب وحدة واحدة في تحليل

[1] -عبد الناصر عبادي واخرون ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ،ط1، 2000،ص81.

[2] -علاش احمدّ ،دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي ،دار هومة ،الجزائر ،2010،ص47.

[3] – عبد الحليم كراجة واخرون ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ،ط1، 2000،ص82.

[4] -نفس المرجع السايق،ص77

اسباب التقلبات الاقتصادية ،وانما يجب الاعتماد على تحديد المتغيرات التي من شانها التاثير في كل جزء من اجزاء الطلب الكلي لتمكين الحكومة من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوجيه السياسة الاقتصادية،وعموما فان مكونات الطلب الكلي تتمثل في:

- الانفاق الاستهلاكي الشخصي .
- الانفاق الاستثماري الخاص ؛
- الانفاق الحكومي ؛
- صافي الصادرات .

2-2 تحليل مكونات الطلب الكلي :

2-2 -1 الانفاق الاستهلاكي الشخصي :

2-2-1-1تعريف الانفاق الاستهلاكي الشخصي : يعتبر الانفاق الاستهلاكي الشخصي اكبر واهم مكونات الطلب الكلي لما يمقله من نسية عالية من الناتج المحلي الاجمالي وعموما يتجه مفهوم الاستهلاك الى مجموع ما يقتنيه الافراد من السلع والخدمات الاساهلاكية سواءً كامن معمرة او استهلاكية لاشباع حاجاته و رغباته ،فالاستهلاك يمثب لبغرض النهائي من النشاط الاقتصادي يتحدد بتفاعل العديد من المتغيرات التي تؤثر فيه .

-2-1-1-2دالة الانفاق الاستهلاكي الشخصي :

تمثل دالة الانفاق الاستهلاكي الشخصي العلاقة التي تبين كمية الانفاق التي يرغب المستهلكون في انفاقها على السلع والخدمات الاستهلاكية عند كل مستوى ممكن من الدخل المتاح[1]،حيث تكتب دالة الاستهلاك على النحو التالي :

$C = f(y)$ أي أن : $C = a + by_d$ حيث :

- a : الإستهلاك المستقل وهو مستوى الاستهلاك الموافق لانعدام الدخل
- y_d : الدخل المتاح وهو الدخل التصرفي الذي يكون يامكان الفرد ان يتصرف فيه استهلاكاً اوادخاراً ويكتب من الشكل : $y_d = C + S = Y - T + RT$ حيث ان Y:الدخل الوطني، T: الضرائب

[1] -حسام علي داود ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان الاردن ،2011،ص108.

RT:التحويلات ،S الادخار.

• C : الإستهلاك

• " b " فيسمى الميل الحدي للإستهلاك وهو عبارة عن مقدار التغير في الإستهلاك نتيجة التغير في الدخل ، و يرمز له بالرمز M_{PC} حيث انه يمكن حسابه في حالة القيم الجدولية المنقطعة وفق العلاقة التالية : $Mpc = \frac{\Delta c}{\Delta y} = \frac{C_2 - C_1}{y_2 - y_1}$ اما في حالة دالة فيمكن اشتقاق الميل الحدي للإستهلاك $b = \frac{\Delta c}{\Delta y} = M_{PC}$.

• اما بالنسبة للميل المتوسط للاستهلاك الذي يمثل متوسط ما يستهلك من الدخل او نسبةالاستهلاك الى الدخل فيحدد وفق الطريقة التالية : $Apc = \frac{C}{y}$.

• ان علاقة الميل الحدي للإستهلاك بالميل المتوسط للاستهلاك تتحدد وفق العلاقة التالية :

$Apc = \frac{C}{y} = \frac{a}{y} + \frac{by}{y} \Leftrightarrow Apc = \frac{C}{y} = \frac{a}{y} + b \Leftrightarrow Apc = \frac{C}{y} = \frac{a}{y} + Mpc$ وكون أن :

$Mpc < Apc \Leftrightarrow 0 < \frac{a}{y}$

2-1-1-4 العوامل المؤثرة في دالة الاستهلاك:تتمثل اهم العوامل المحددة لدالة الاستهلاك في العناصر التالية :[1]

•عامل التكيف .

•التوقعات المستقبلية للدخل ؛

•عامل الثروة؛

•تغير المستوى العام للاسعار؛

• اسعار الفائدة؛

•الزيادة السكانية .

[1] –نزار سعد الدين العيسى واخرون ،الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن،2006،ص ص ص175،174،173.

2-1-1-5 علاقة دالة الاستهلاك بدالة الادخار: ان دراسة وتحليل الانفاق الاستهلاكي الشخصي كاحد المكونات الاساسية للطلب الكلي تستوجب التعريج على دراسة وتحليل دالة الادخار لما له اهمية بالغة وعلاقة وطيدة بالاستهلاك الشخصي كونه يمثل الجزء الذي لايستهلك من الدخل يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال مايلي :

•الدخل المتاح يقسم بين الإستهلاك والإدخار أي أن : $y_d = C + S$

ولدينا الشكل العام لدالة الاستهلاك يكتب من الشكل : $C = a + by_d$ وبتعويضها في العلاقة السابقة نجد :

$$y_d = a + by_d + s \Leftrightarrow S = y_d - a - by_d = -a + (1-b)\, y_d$$

و عليه فالشكل العام لدالة الإدخار تكتب من الشكل

$$S = -a + (1-b)\, y_d$$

حيث أن :

a –إدخار مستقل عن الدخل او ما يصطلح عيه استنزاف الادخار .

S : الإدخار، y_d : الدخل التصرفي .

(1–b) : هو الميل الحدي للإدخار و الذي يمثل مقدار التغير في الإدخار نتيجة التغير في الدخل

و يرمز له بالرمز (Mps) حيث : $Mps = \frac{\Delta s}{\Delta y}$

• اما بالنسبة للميل المتوسط للإدخار و الذي يعبر عن نسبة الإدخار إلى الدخل حيث يرمز له بالرمز A_{PS} أي أن : $Aps = \frac{S}{Y}$

$$Aps = \frac{-a}{y} + \frac{y}{y} - \frac{by}{y} = \frac{-a}{y} + 1 - b = \frac{-a}{y} + Mps \Rightarrow A_{PS} = \frac{-a}{y} + Mps$$

وبما أن : $\frac{-A}{Y} < 0$ فإن : $Aps < Mps$ (18)

• العلاقة بين : Apc و Aps وبين Mps و Mpc :

$$yd = \quad C + S \Rightarrow \frac{Yd}{Yd} = \frac{c}{yd} + \frac{s}{yd} \Rightarrow 1 = Apc + Aps$$

$$\Delta y = \Delta c + \Delta s \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta Y} = \frac{\Delta c}{\Delta Y} + \frac{\Delta s}{\Delta Y} \Rightarrow 1 = Mpc + Mps$$

-2-1-1-6 خواص دالة الاستهلاك الكينزية في الاجل القصير :

تتميز دالة الاستهلاك الكينزية في الاجل القصير بالعديد من الخصائص يمكن اجمالها فيما يلي :[1]

• دالة الاستهلاك الكينزية غير قابلة للتحول بسرعة فهي تمثل علاقة مستقرة لانها مرتبطة بعادات وتفاليد الافراد في المجتمع والتي لا يمكن تغييرها في الاجل القصير.

• تمثل دالة الاستهلاك علاقة متينة بين الدخل المتاح والاستهلاك.

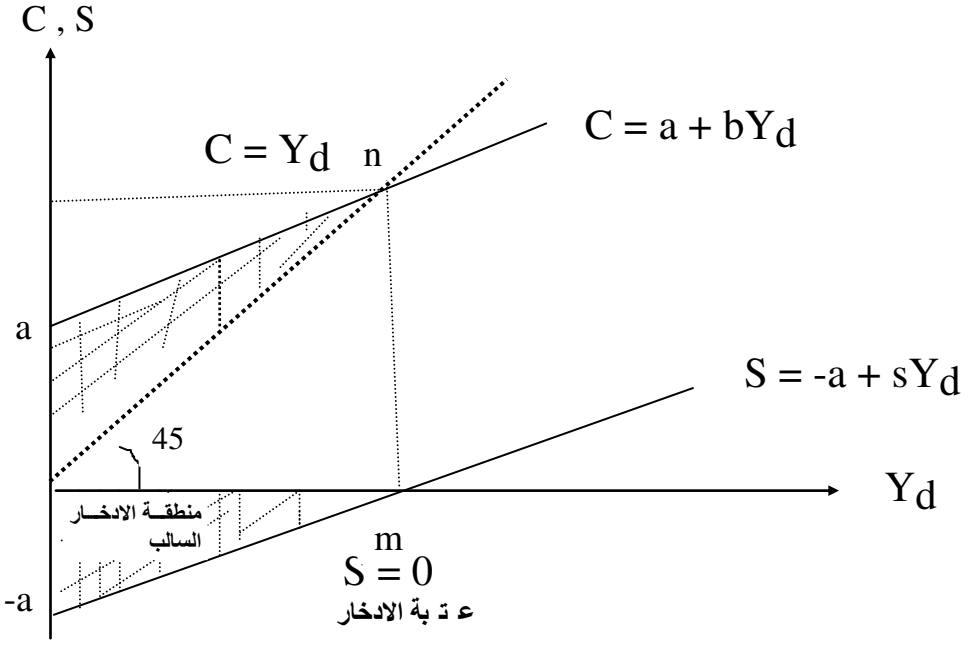
• الميل الحدي للإستهلاك هو دائما موجب ومحصور بين الصفر والواحد .

• الميل الحدي للإستهلاك لا يساوي الميل المتوسط للاستهلاك ،بل اذا كان الميل الحدي للإستهلاك ثابتا واستمر الدخل في الارتفاع فان الميل المتوسط للاستهلاك سيتناقص وهو ما يسمى بالقانون السيكولوجي لكينز .

[1] بريبش السعيد ،الاقتصاد الكلي :نظريات ،نماذج وتمارين محلولة ،دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة ،الجزائر ،2007،ص ص114،115.

2-1-1-7 التمثيل البياني لدالتي الاستهلاك والادخار :

الشكل رقم12 : التمثيل البياني لدالتي الاستهلاك والادخار



يوضح الشكل البياني أعلاه المنحنى الخطي لدالتي الاستهلاك والادخار ،حيث نلاحظ ان خط 45° يقطع منحنى معادلة الاستهلاك في النقطة n وهي النقطة التي يتساوى فيها الاستهلاك مع الدخل المتاح أي توجيه جميع الدخل للاستهلاك، وهي النقة التي تتوافق مع حالة الادخار المعدوم عند النقطة m التي تعبر عن عتبة الادخار،اما المنطقة المخططة السفلى تمثل منطقة الادخار السالب، والتي يتم ضمنها استنزاف الادخار، أي يتم فيها استهلاك تلك الأموال التي كان يجب أن توجه أصلا للادخار ، ويكون الدخل غير كافٍ لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية للأفراد ، وبذلك تُستخدم مدخرات سابقة أو الإقدام بالاستدانة .

مثـــــــــــــال تطبيـــــــــــــــــقي:

لتكن لدينا المعطيات التالية :

المطلوب :					200		yd
1- تكوين دالتي الاستهلاك						130	C
والادخار							S
9- اتمام الجدول					1.05	1.3	APC
3- رسم المنحنى البياني مع							MPC
وضع معالم البيان							a/ yd
							APS
							MPS
							- a/ yd

الحـــــــــــــــل

1- تكوين دالتي الاستهلاك والادخار:لتكوين دالتي الاستهلاك والادخار يجب اتباع الخطوات الاتية :

1-تكوين دالتي الاستهلاك والادخار

-لدينا دالة الاستهلاك تكتب من الشكل :c=a+byd

حيث ان :

b= MPC=(c2-c1)/yd2-yd1)=(210-130)/(200-100)=0.8

وعليه تصبح دالة الاستهلاك c=a+0.8yd

ولدينا من جهة اخرى لايجاد قيمة الاستهلاك التلقائي a يكفي بتعوض احد قيم الجدول ولتكن القيمة الثانية من الجدول على النحو التالي:

$210=a+0.8(200) \Rightarrow a = 210-0.8(200)=50$

وعليه تصبح دالة **الاستهلاك** $c=50+0.8yd$

-لدينا **دالة الادخار** تكتب من الشكل: $S=-a+syd$

حيث ان :

$MPS=1-b=(s2-s1)/yd2-yd1)=(-10-(-30))/(200-100)=1-(0.8)=0.2$

وعليه تصبح دالة الادخار $\Rightarrow S=-a+0.28yd$

ولدينا من جهة اخرى

$-a=-50$

وعليه تصبح دالة الادخار $S=-50+0.2yd$

2- اتمام الجدول : يتم ملأ الجدول حسب الخطوات التالية:

الحالة الاولى:التعويض في دالتي الاستهلاك والادخار

الحالة الثانية: استخدام الصيغ التالية :

$APC=c/yd \Rightarrow yd=C / APC \Rightarrow yd=130 / 1.3=100$

$APC=c/yd \Rightarrow C = yd \times APC \Rightarrow C = 200 \times 1.05=210$

$MPC=(c2-c1)/yd2-yd1)=(210-130)/(200-100)=0.8$

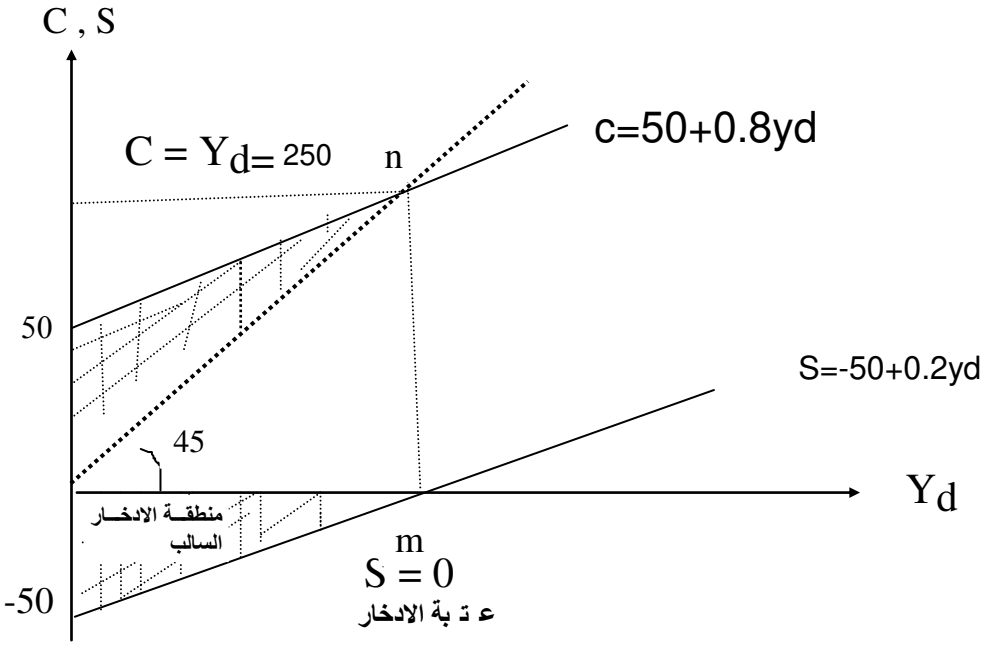
$S= yd- C=100-130=-30$

$APS=s/yd=-30/100=-0.3$

$MPS=(s2-s1)/yd2-yd1)=(-10-(-30))/(200-100)=0.2$

yd	100	200	300	400	500	600	
C	130	210	290	370	450	530	
S	30-	10-	10	30	50	70	
APC=c/yd	1.3	1.05	0.96	0.92	0.9	0.88	تم ملأ الجدول وفق الاتي :
MPC=(c2-c1)/yd2-yd1)	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	S= yd- C
a/ yd	0,5	0,25	0,16	0,125	0,1	0,083	APC=c/yd
APS=s/yd	-0,3	-0,05	0,03	0,075	0,1	0,11	MPC=(c2-c1)/yd2-yd1)
MPS=(s2-s1)/yd2-yd1)	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	APS=s/yd
- a/ yd	-0,5	-0,25	-0,16	-0,125	-0,1	-0,083	MPS=(s2-s1)/yd2-yd1)

3- رسم المنحنى البياني مع وضع معالم البيان



2-2 -2 الانفاق الحكومي :

تشكل دراسة الانفاق الحكومي ركنا أساسياً في الدراسات المالية،إزدادت أهميتها مع تعاظم دور الدولة وإنتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة،نتيجة التوسع في مهامها ووظائفها المتمثلة في إشباع الحاجات العامة بإعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم فيه في الميادين المختلفة،أي أن النفقة العامة ترسم حدود نشاط الدولة الإقتصادي والإجتماعي .

2-2 -2 -1 مفهوم النفقة العامة:

بعيداً عن تعدد وتباين التعاريف المقدمة للنفقات العامة سنتبنى تعريف النفقة العامة على أنها تلك المبالغ النقدية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) ،أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، فهي إذا إستعمال مبلغ نقدي من قبل هيئة عمومية بهدف إشباع حاجة عامة،وبهذا نستشف عناصر النفقة العامة ومشروعيتها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

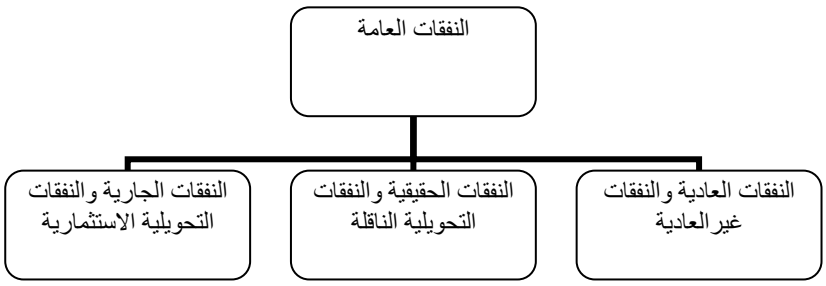
- مبلغ نقدي.
- يقوم بإنفاقه شخص عام؛
- إستهداف النفقة العامة لإشباع حاجة عامة.

2-2 -2 -2 تقسيم النفقات العامة:

في ظل إتساع مهام الدولة ودورها التدخلي إختلفت معايير تقسيم وتصنيف النفقات العامة، حيث قسمت النفقات العامة على أساس المعيار السياسي،في حين إعتمد البعض المعيار الإداري وإستخدم آخرون المعيار القانوني لهذا التصنيف،وهناك المعيار الإقتصادي الذي سنعتمده في دراستنا للأسباب التالية:

- أنه معيار حديث نسبياً ويعتمد الأساس الإقتصادي في التصنيف؛
- أنه الأكثر شيوعاً وإستخداماً في الدول العربية؛
- أنه معيار حركي ومتطور مع تبدل الظروف الإقتصادية لهذا جاءت ضمن هذا المعيار عدة تقسيمات للنفقات العامة يمكن عرضها في الشكل الموالي:

رقم الشكل13: تقسم النفقات العامة على أساس المعيار الإقتصادي



المصدر: نواز عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، الندخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2005، ص 35 .

أ- النفقات العادية والنفقات غير العادية:

• **النفقات العادية:** ويقصد بها تلك النفقات التي تتكرر بصفة دورية في الميزانية العامة للدولة بشكل سنوي كرواتب موظفي الدولة، والنفقات اللازمة لتسيير العجلة الإدارية للدولة؛

• **النفقات غير العادية:** وهي تلك النفقات التي لا تتكرر ولا تجدد كل سنة،بل تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة وفي ظروف غير عادية مثل نفقات الآفات الزراعية ونفقات الحروب والكوارث الطبيعية...الخ.

ب- النفقات العامة الحقيقية والتحويلية:

يعتمد هذا التقسيم على وجهة التقدير على الدخل الوطني،ويستند إلى ثلاثة معايير للتفرقة بين هذين النوعين من الإنفاق،يمكن حصرها فيما يلي:[1]

• معيار المقابل،حيث يشير هذا المعيار إلى ما إذا كانت النفقة بمقابل أو بدون مقابل ،حيث تتم النفقات الحقيقية بمقابل تقديم خدمة والنفقات التحويلية بدون مقابل؛

• معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي،حيث تعد نفقة حقيقية إذا أدت إلى زيادة الإنتاج القومي والنفقة التحويلية إذا لم تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي .

[1] – عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي : تحليل كلي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ،ص 58.

•معيار يعتمد على طبيعة القائم بالإستهلاك المباشر للموارد الإقتصادية للمجتمع،حيث تعد نفقة حقيقية إذا كانت الدولة هي القائمة بالإستهلاك المباشر للموارد الإقتصادية،وتعد نفقة تحويلية إذا كان الإستهلاك من قبل الأفراد .

وعموماً يمكن تعريف النفقة الحقيقية والتحويلية على النحو التالي:

• النفقة الحقيقية: هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لحياة الإدارات وتسيير المصالح مثل الأجور والمرتبات ،وكذلك تنفق لشراء السلع المختلفة التي تحتاجها الإدارات للقيام بأعمالها كالإنفاق على الصحة والتعليم والدفاع...الخ.[1]

• أما النفقة التحويلية: هي تلك النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي بشكل مباشر ولكنها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع وفئاته مثل الإعانات الإجتماعية، التأمينات الإجتماعية،إذ تستهدف الدولة من ممارستها لهذا النوع من النفقات زيادة القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد وتمارس هذه النفقات تأثيرها غير المباشر على الإنتاج القومي من خلال ما تحدثه من تغيير في توزيع الدخل القومي[2]،وتأخذ هذه النفقات ثلاثة أشكال أساسية هي: النفقات التحويلية الاقتصادية ، النفقات التحويلية الاجتماعية و النفقات التحويلية المالية .

ج- النفقات الجارية والنفقات الإستثمارية:

يعتمد هذا التقسيم على تحليل طبيعة النفقة والغرض منها، **فالنفقات الجارية** هي تلك النفقات اللازمة لتسيير المصالح العامة وإشباع الحاجات العامة،فهي نفقات تتكرر سنوياً وبصورة منتظمة لتسيير أعمال الدولة ، أما **النفقات الإستثمارية** فهي تلك النفقات التي تهدف لزيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة،فهي تتعلق بتنمية قدرات أجهزة الدولة على أداء الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمشروعات الإنتاجية.

[1] – نواز عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، الندخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2005، ص 37 .

[2] – عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد ، اقتصاديات المالية العامة : دراسة نظرية تطبيقية،المطبعة الكمالية،بدون بلد نشر،1990،ص 64.

2-2 -2 -3 ضوابط وحدود النفقات العامة وظاهرة تزايد حجمها :

أ- ضوابط النفقات العامة :

تعمل الدولة على ضمان مصداقية سياستها المالية،من خلال إعتمادها ضوابط معينة عند شروعها في الإنفاق،يمكن إجمالها فيما يلي:

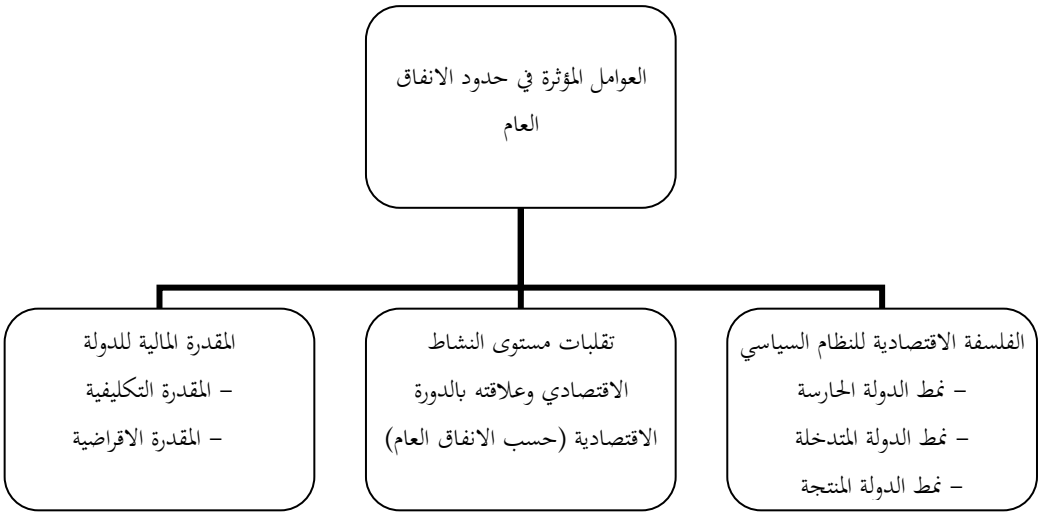
• **ضابط المنفعة:**ويقصد به ضرورة توفر الأهمية والفائدة والنفع الإجتماعي في الإنفاق العام،إذ بغياب المنفعة يصبح الإنفاق العام غير مجدي .

• **ضابط العقلانية الإقتصادية:**ويقصد به الرشادة وحسن التدبير في إدارة الأموال العامة والإبتعاد عن مظاهر الهدر والتسيب المالي في إنفاق المال العام،ويتجلى ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات تقيس ضابط العقلانية الإقتصادية كمؤشر إنتاجية الإنفاق العام العاكس للعلاقة بين الناتج الإجتماعي المتولد من الإنفاق العمومي والموارد المستخدمةلذلك،إضافة إلى مؤشر الإنفاق العام الإستثماري الذي يتضمن القدرة على إستيعاب العمالة الوطنية وتوفير رصيد من العمولات الأجنبية والقدرة على سرد إحتياجات السوق المحلية.

ب- حدود الإنفاق العام :

تتوقف عملية تحديد حجم الإنفاق العام ودراستها كونها ظاهرة عامة تشمل جميع الدول، على مجموعة من العوامل المؤثرة والتي تتباين من دولة لأخرى، يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 14:العوامل المؤثرة في حدود الإنفاق العام

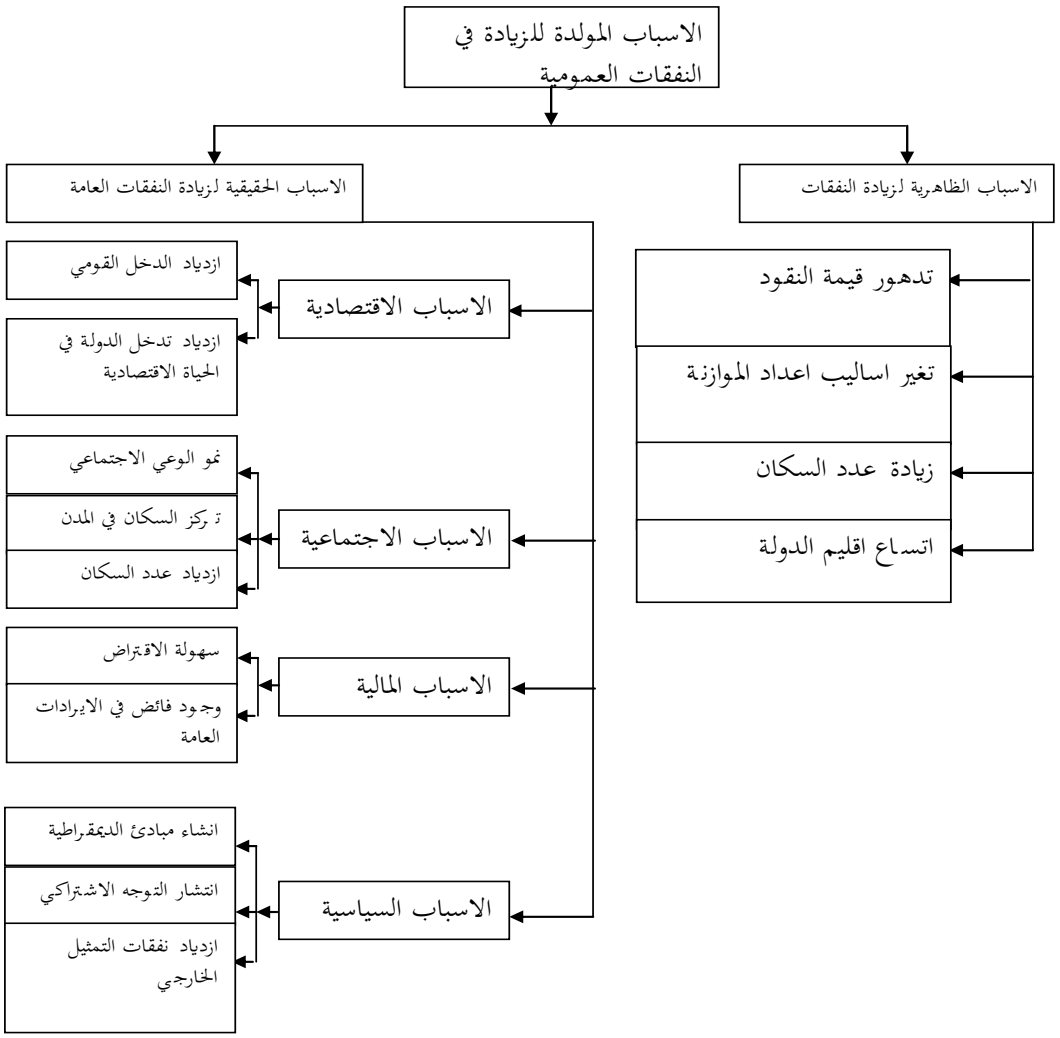


المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي ،منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سبق ذكره، ص 43 .

ج- عوامل تطور النفقات العامة :

إن إستفحال ظاهرة الزيادة المتصاعدة في حجم النفقات العامة ،وخروجها عن السيطرة في الكثير من الدول بغض النظر عن فلسفتها الإقتصادية والتنموية أو درجة تقدمها الإقتصادي،جعل الكثير من الإقتصاديين يهتمون بتحليل ودراسة الأسباب المفسرة لهذا التصاعد ، حيث قدموا العديد من التفسيرات لها ،والتي يمكن تلخيصها في الشكل الموالي.

الشكل رقم15: أسباب تزايد النفقات العامة



المصدر: من إعداد الباحث

ويقصد بالأسباب الظاهرية لإزدياد الإنفاق العام،تلك التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق العام عددياً دون أن يقابله زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين مستواها ،أما الأسباب الحقيقية فهي تعبر عن زيادة النفقات العامة المصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الأفراد من إستهلاك للخدمات العامة المقدمة له .

2-2 -2 -4 الإنفاق العام كسياسة مالية :

تسعى سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية مستخدمة في ذلك مجموعة من الوسائل والأدوات كتخفيض أو زيادة في الإنفاق العام،وكذا إعادة هيكلة بنيته بما يكفل تحقيق أهداف السياسة المالية،ومن ثم أهداف السياسة الإقتصادية ،حيث تتأثر جميع المتغيرات الإقتصادية المتمثلة في الناتج القومي الإستهلاك القومي، الإدخار...الخ، بحجم الإنفاق العام بشكل مباشر أو غير مباشر .

أ- الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام :

هي تلك الآثار التي تحدثها النفقات العامة بصورة أولية وفورية ،حيث تتوقف هذه الآثار على طبيعة النفقة والهدف الذي ترمي لتحقيقه إضافة إلى الحالة الاقتصادية السائدة، وعموماً يمكن إجمالها في العناصر التالية:

• **الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج القومي:** يتجلى أثر الإنفاق العام على الناتج القومي من خلال دوره في زيادة حجم الموارد الإقتصادية ورفع درجة تأهيلها وتنظيمها،بإعتبارها أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع ،حيث يؤثر الإنفاق العام على الناتج القومي من النواحي التالية:[1]

- التأثير في المقدرة الإنتاجية في شكل إنفاق إستثماري يؤدي إلى زيادتها،وبالتالي يكون له أثر إيجابي على الناتج القومي؛

- النفقات الجارية يمكن أن تزيد من المقدرة الإنتاجية للمجتمع؛

- التأثير في الطلب الفعلي ،حيث يتوقف أثر النفقات العامة على الناتج القومي على أمرين الأول هو تأثير النفقات العامة في الطلب الفعلي والذي يتوقف على حجم النفقات العامة ونوعها والثاني هو تأثير الطلب الفعلي في الناتج القومي الذي يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي.

[1] - أنظر:البيشاري احمد علي ،السياسة الاقتصادية اليمنية:سياسة الانفاق العام،دار الطرقجي ،صنعاء،1990،ص 22 .

- رياض محي الدين عمرو،المالية العامة دراسة الاقتصاد العام والتخطيط المالي، دار النهضة العربية،القاهرة،1974 ، ص 141 .

• **الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك القومي:** يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة على الإستهلاك القومي تلك الزيادة المباشرة للطلب على أموال الاستهلاك،وتتولد هذه الآثار بطريقتين :[1]

– من خلال قيام الدولة مباشرة بشراء السلع والخدمات الإستهلاكية وتوزيعها على بعض الفئات الإجتماعية بغية إشباع حاجياتهم أو الإنفاق على الخدمات الإستهلاكية.

– توزيع دخول تخصص للإستهلاك من خلال قيام الدولة بتوزيع دخول للأفراد سواء كانت رواتب وأجور لقاء أعمال يقومون بها أو بإعانات إجتماعية بدون مقابل تخصص كلها أو أكثرها للاستهلاك.

• **الأثر المباشر على توزيع الدخل:**حيث يؤثر الإنفاق العام عن طريق :

–إستخدام النفقات الحقيقية وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج في التدخل في توزيع الدخل الأولي بين المشاركين في إنتاج هذا الدخل؛

– إستخدام النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج الكفيلة بإعادة توزيع الدخل عن طريق إجراء تعديلات من الناحية السياسية الإقتصادية والإجتماعية.

• **الأثر على معدل النمو الاقتصادي:** حيث أن زيادة الإنفاق الإستثماري المؤدية إلى زيادة التراكم الرأسمالي والإستثمار تؤدي إلى زيادة معدل النمو .

ب– الآثار الإقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام :

لا تقتصر آثار النفقات العامة على الآثار المباشرة فحسب،بل هناك آثار غير مباشرة على الإستهلاك القومي من خلال أثر المضاعف،كما لها آثار غير مباشرة على الإنتاج القومي من خلال الأثر المسارع أو المعجل:[2]

فالمضاعف [3] يبين أثر التغيرات في الإستثمار على الإستهلاك،فهو يحدد مقدار الزيادة في الدخل التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق على الإستثمار من خلال ما تمارسه هذه الزيادة على الإنفاق

[1] – بيومي زكريا محمد ،مبادئ المالية العامة ،دار النهضة العربية،القاهرة،ط 2 ،1978 ،ص 179 .

[2] – شامية احمد زهير،الخطيب خالد،المالية العامة،دار زهران،عمان،1991 ،ص 106 .

[3] – شافعي محمد زكي ،مقدمة في النقود والبنوك،دار النهضة العربية،القاهرة،1988 ،ص 51 .

الإستهلاكي،ولكي يتحقق ذلك لابد من وجود إقتصاد يتمتع بجهاز إنتاجي مرن ،أما **المسارع** [1]يبين أثر التغير في الإستهلاك على الإستثمار ، فهو الإستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الإستهلاكية، مما يؤدي إلى زيادة الإستثمار من قبل المنتجين في القطاعات التي زاد فيها الطلب .

2-2 -2 -4 رصيد الموازنة العامة:

لقد تطور دور الموازنة العامة في الحياة الإقتصادية، حيث أصبح لها دور كبير لإعادة صياغة المتغيرات الإقتصادية وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإقتصادية المراد تطويرها،فلم تعد الموازنة العامة مجرد أرقام وخطة لإدارة الإقتصاد القومي وإنما أداة للتأثير على الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية[2].

لذا اصبح الاهتمام برصيد الموازنة العامة يكتسي اهمية بالغة كونه يعطي صورة واضحة حول وضعية مستوى الادخار العام وعموما فان رصيد الميزانية يعبر عن الفرق بين ايرادات العمومية والانفاق الحكومي ويكتب على الشكل : $BS = T - (G+RT)$ حيث ان :

- BS فائض الميزانية .
- T الضرائب ؛
- G الانفاق الحكومي ؛
- RT التحويلات .

وعموما رصيد الميزانية يأخذ ثلاث حالات هي :

- رصيد الميزانية اكبر من الصفر تحقيق فائض ؛
- رصيد الميزانية اقل من الصفر تحقيق عجز؛
- رصيد الميزانية يساوي الصفر الميزانية متوازنة .

[1] – مصطفى مصطفى حسني ، مبادئ المالية العامة،دار النهضة العربية،القاهرة،1999 ، ص 20 .

[2] – المهايني محمد خالد ،الموازنة العامة للدولة في سوريا الواقع والافاق،مجلة جامعة دمشق، المجلد السادس عشر، العدد الاول،2000 ، ص 09 .

2-2 -3 الانفاق الاستثماري :

يعتبر الانفاق الاستثماري احد العناصر الاساسية المكونة للطلب الكلي الفعال التي لاتقل اهمية للاقتصاد الوطني عن الاستهلاك والانفاق الحكومي ،حيث ان الكثير من التقلبات الاقتصادية تعود الى التغيرات التي تمس الاستثمار ومن هنا فنه من الاهمية البالغة دراسة الانفاق الاستثماري والوقوف على العوامل المؤثرة فيه.

2-2 -3 -1 تعريف الاستثمار:

يعرف الاستثمار على انه هو من يؤدي إلى نشأة أصول جديدة(بجانب الأصول الموجودة حاليا) أو إلى تحسين قدرتها الإنتاجية أي زيادة الطاقة الإنتاجية فيعرف هذا الاستثمار بعملية التكوين الرأسمالي كما يسميها رجال وعلماء الاقتصاد وهو المفهوم الرئيسي والأساسي للاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني ومن منظور التحليل الاقتصادي الكلي، ولا يدخل في عداد التكوين الرأسمالي ذلك الاستثمار المترتب على تحويل الملكية، إذن الخصخصة التي تحدث في كثير من الدول العالم اليوم لا تعتبر استثمارا من منظور الاقتصاد الكلي بل تحويل الملكية[1].

وقد عرف كينز (keynes) الاستثمار بأنه "الزيادة في الآلات والمعدات الرأسمالية، حيث أن هذه الزيادة تحمل على رأس المال الثابت ورأس المال الدائر أو السائل[2].

وعموما فان الاستثمار الكلي ينقسم الى :

- التكوين الراسمالي الثابت ؛
- التغير في المخزون ؛
- المشاريع الاسكانية .

[1] – حسين عمر، الجات والخوصصة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الجزائر، 1997، ص: 48.

[2] – عبد الحكيم جمعة محمود حسن، دور الاستثمار الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية بجمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص:17.

2-2 -3 -2 اصناف الاستثمار:

يتخذ الاستثمار اصنافاً متعدد فمنهم من يصنفه الى : الاستثمار العام والاستثمار الخاص، ،الاستثمار الصافي والاستثمار الإجمالي الاستثمار المستقل والاستثمار التبعي .

أ- الاستثمار العام والاستثمار الخاص:

الاستثمار العام هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة والهيئات الإقليمية والمحلية والمؤسسات العامة(أشخاص القانون العام). أما الاستثمار الخاص فهو ما تقوم به الأفراد والمؤسسات الخاصة.

وعليه الاستثمار الاجمالي = الاستثمار العام+الاستثمار الخاص+ التغير في المخزون

ب-الاستثمار الصافي والاستثمار الإجمالي:

فالاستثمار الاجمالي يمثل القيمة الاجمالية للسلع الراسمالية الجديدة المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ماتكون سنة متضمنة الاهتلاك او الاستثمار الاحلالي.[1]

اما الاستثمار الصافي يتمثل في الحصول على أموال إنتاجية جديدة من خلال توجيه المدخرات المتاحة إلى ذلك، أما الاستثمار الإجمالي فهو يشمل التكوين الرأسمالي الجديد بالإضافة إلى ذلك التكوين الرأسمالي الذي يهدف إلى المحافظة على حجم رأس المال الثابت أو الأصول الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك بتحديد ما يهلك منه، وهو ما يسمى بالاستثمار للإحلال. والواقع أن الاستثمار الصافي الذي يمثل الإضافة الصافية إلى رصيد المجتمع من رأس المال، هو وحده الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما أن معدله يعبر عن السرعة التي تتم

[1] -بريبش سعيد ، مرجع سبق ذكره ،ص135.

بها هذه الزيادة، وعليه فإن الاستثمار الصافي يمثل الفرق بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الإحلالي[1] .

وعليه الاستثمار الاجمالي = الاستثمار الصافي + والاستثمار الإحلالي(الاهتلاكات)

ج- الاستثمار المستقل والاستثمار التبعي.

2-2 -3 -4 دالة الاستثمار :

تمثل **دالة** الإنفاق الإستثماري العلاقة التي تبين كمية الانفاق التي يرغب المستثمرون في انفاقها من اجل انتاج راس المال او السلع الراسمالية عند كل مستوى ممكن من الدخل الوطني ، الطلب الكلي ، معدل الفائدة السائد ، ،حيث تكتب دالة الإنفاق الإستثماري على النحو التالي :

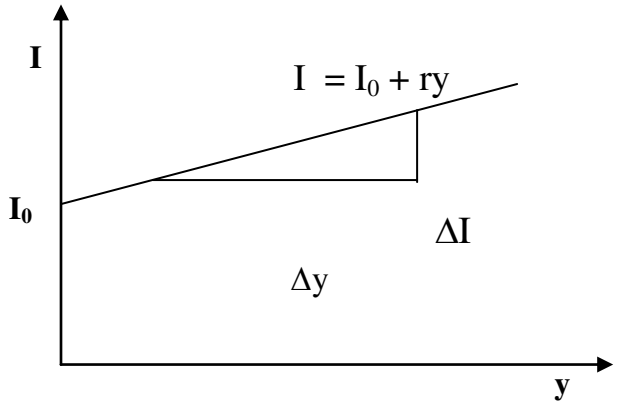
الحالة الاولى : الإنفاق الإستثماري دالة في الدخل الوطني $I = f(y)$ أي أن : $I = I_0 + ry$

I_0 : إستثمار تلقائي .

r : ميل دالة الإستثمار (Mpl) حيث ان : $r = \frac{\Delta I}{\Delta y}$

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا كما يلي :

الشكل رقم16: منحنى الإستثماركدالة في الدخل الوطني

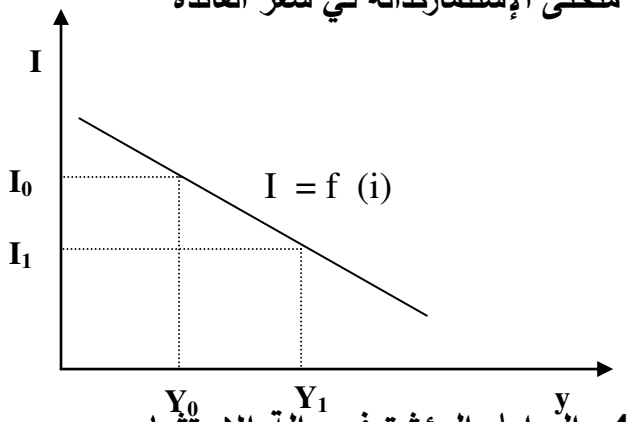


[1] – القينعي عز الدين ، أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف،ص07.

الحالة الثانية : الإنفاق الإستثماري دالة في سعر الفائدة$I = f(i)$ أي أن : $I = I_0 - gi$

حيث ان العلاقة بين الطلب الإستثماري وسعر الفائدة عكسية ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا :

الشكل رقم17: منحنى الإستثماركدالة في سعر الفائدة



2-2 -3 -4 العوامل المؤثرة في دالة الاستثمار :

- توقعات المستثمرين ؛
- حجم الطلب ومحدداته ؛
- المخاطر؛
- التقدم التقني والتكنولوجي ؛
- برامج تشجيع الاستثمار ؛
- سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي ؛
- الكفاية الحدية لراس المال.

2-2 -4 صافي الصادرات(X- M):

يمثل صافي الصادرات احد العناصر الاساسية للطلب الكلي فهو يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات : **صافي الصادرات NX= الصادراتX-الواردات M.**

حيث تمثل الصادرات سلع وخدمات واصول راسمالية تباع الى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة .

اما الواردات فهي السلع والخدمات والاصول الرأسمالية التي يتم شراؤها من الخارج متحركة من الدول المنتجة، حيث ان الوردات هي دالة في الدخل الوطني اكتب من الشكل:$M = f(Y)$

أي أن: $M = M_0 + my$

حيث ان: M_0 : الواردات المستقلة .

m : ميل دالة الواردات حيث ان : $m = \frac{\Delta M}{\Delta y}$

ثانيا: اساليب تحديد التوازن في النموذج الكينزي البسيط

يتحدد مستوى التوازن الكلي في النموذج الكينزي البسيط للدخل والانفاق لطريقتين مهمتين تمثلان شروط تحديد الدخل التوازني اللتان نوجزهما فيمايلي:

1- طريقة **الطلب الكلي AD= العرض الكلي**AS

و طبقا لهذا الاسلوب فان شرط التوازن يتحقق وفق الاتي :

$$\mathbf{AS=AD \Rightarrow Y=C+I+G+(X-M)}$$

2- طريقة الموارد = الاستخدامات او التسربات =الحقن

تتمثل التسربات في الكتلة النقدية التي تخرج من دائرة الطلب الكلي اوالجزء من الدخل الذي لايمر بدورة تدفق الدخل وتتمثل عناصر التسربات في الادخار S،الواردات M،الضرائبT.

يتمثل الحقن في الكتلة النقدية التي تدخل في دائرة الطلب الكلي أو الجزء من الدخل الذي يمر بدورة تدفق الدخل وتتمثل عناصر الحقن في الصادرات(X)، الإستثمار(I) ، الإنفاق الحكومي(G) و كذا التحويلات (RT).

و تمكن هذه الطريقة من المساواة بين موارد الدولة ونفاقاتها للحصول على الدخل التوازني كالتالي :

الموارد تتمثل في : الإدخار (s) و الضرائب (Tx) و الواردات (Z) .

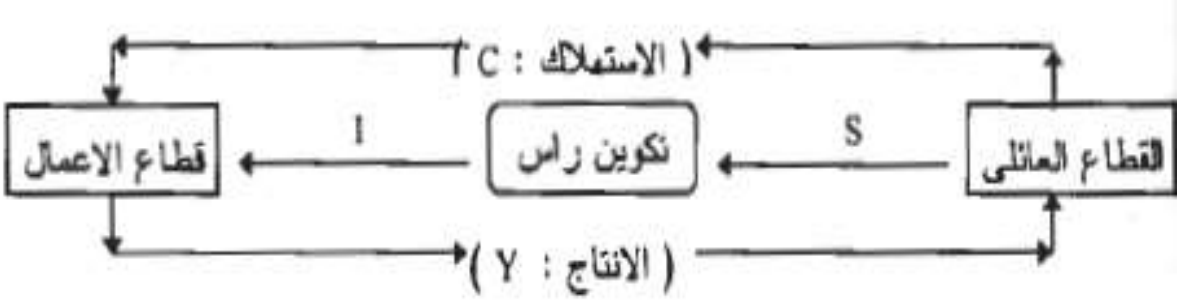
الإنفاق او الاستخدامات المتمثلة في : الصادرات(X) ، الإستثمار(I) ، الإنفاق الحكومي(G) و كذا التحويلات (RT).

و بالتالي يمكن التعبير عن معادلة التوازن كمايلي : $S + Tx + \mathbf{M} = X + I + G + RT$

ثالثاً: التوازن في اقتصاد مكون من قطاعين

تشمل الدورة الاقتصادية في النموذج الكينزي البسيط على قطاع العائلات الذي تكون وظيفته الاستهلاك وقطاع الاعمال الذي وظيفته الاستثمار كما يوضح الشكل الموالي :

الشكل رقم18: منحنى الدورة الاقتصادية في النموذج الكينزي البسيط



المصدر: فرحي محمد ،مرجع سبق ذكره ،ص111.

وعموما يتم تحديد التوازن في اقتصاد مكون من قطاعين باسخدام الطريقتان المذكورتان آنفا على النحو التالي :

1- الطلب الكلي = العرض الكلي .

و طبقا لهذه الطريقة و بوجود قطاعين وعلى افتراض انه يتم الاعتماد على الاستثمار المستقلI_o يكون لدينا :

$$Y = C + I$$

$$C = a + b_{yd} \quad , \quad I = I_o$$

$$Y = a + by_d + I_o$$

$$\Rightarrow Y = a + b\ y + I_o \ / y_d = y$$

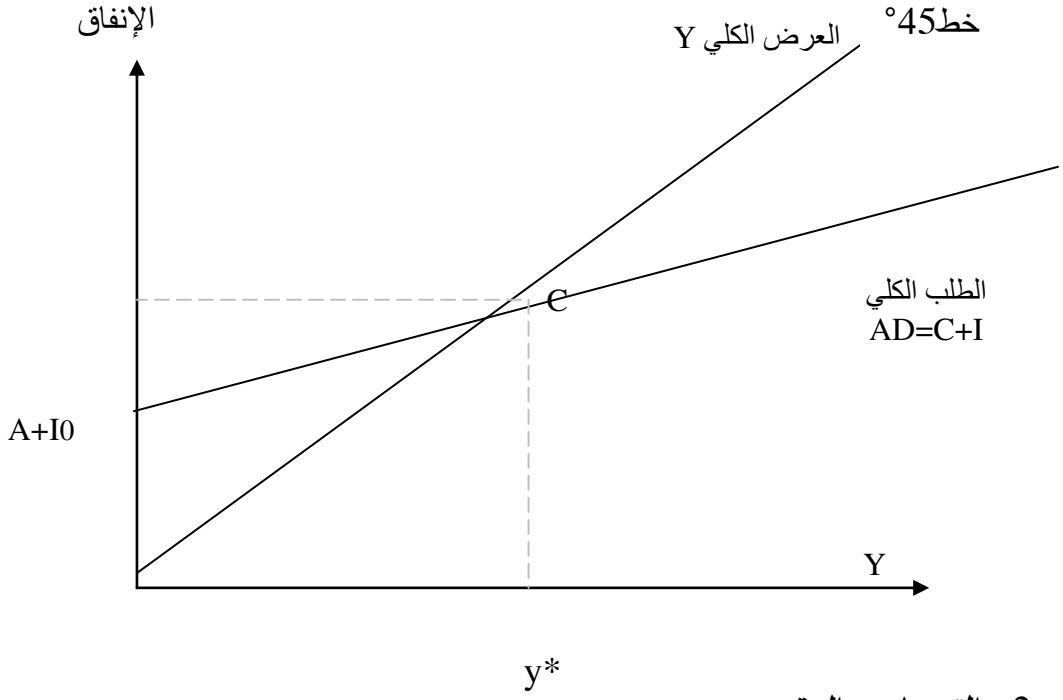
$$\Rightarrow Y - by = a + I_o$$

$$\Rightarrow Y\ (1 - b) = a + I_o$$

$$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{1-b}\ (a + I_o)$$

وهذه هي عبارة الدخل التوازني حسابيا حسب طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي،اما بيانيا فيتم تحديد الدخل التوازني حسب طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي عن طريق تقاطع منصف الزاوية القائمة للمعلم المتاعمد والمتجانس (خط45°) وفق التمثيل البياني الموالي :

الشكل رقم19: التوازن بطريقة الطلب الكلي = العرض الكلي



2- التسريات =الحقن

و تمكن هذه الطريقة من المساواة الموارد والاستخدامات للحصول على الدخل التوازني كالتالي :

$S = I$

$\Rightarrow -a + (1-b)\,Y_d = I_o$ ومنه:

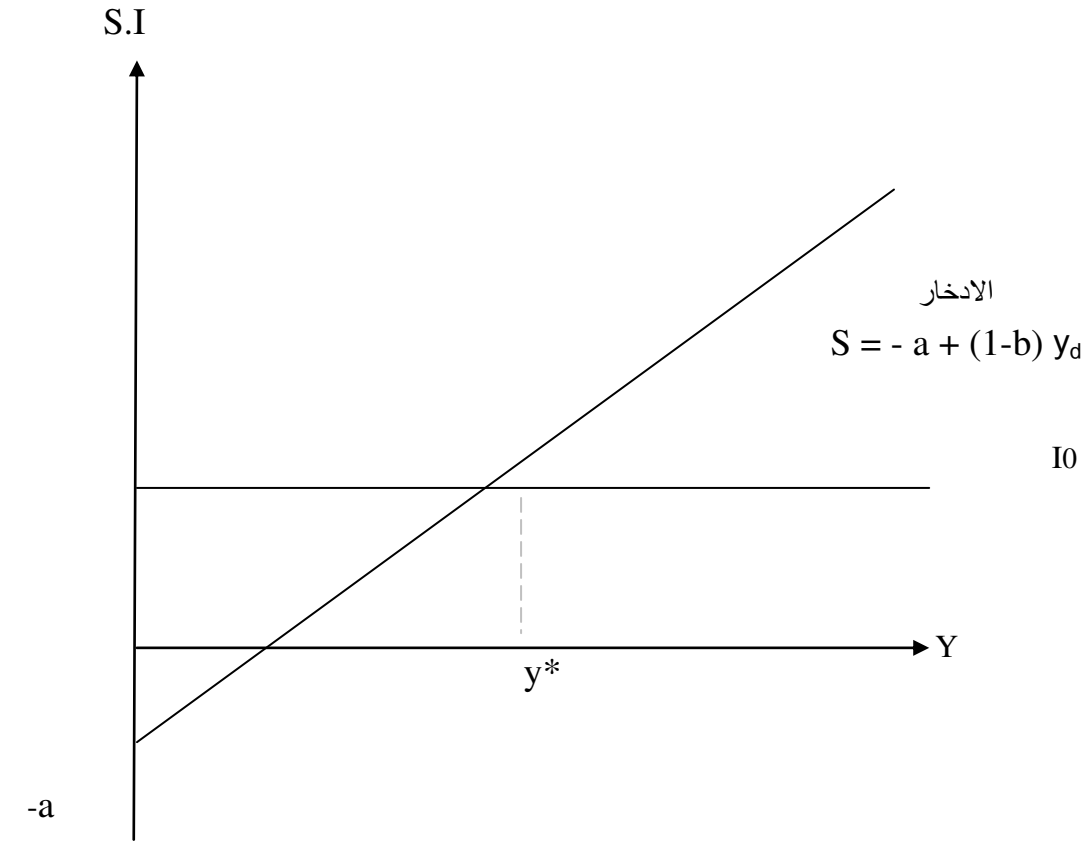
$\Rightarrow -a + (1-b)\,y = I_o$

$\Rightarrow (1-b)\,y = a + I_o$

$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{1-b}\,(a + I_o)$

وهو شرط التوازن حسابيا وفق طريقة التسريات =الحقن، اما بيانيا فيتم تحديد الدخل التوازني حسب طريقة التسريات =الحقن عن طريق تقاطع منحنى الذي يكون موازي لمحور الفواصل مع منحنى الادخار وفق التمثيل البياني الموالي :

الشكل رقم20: التوازن بطريقة التسريات =الحقن



ملاحظة :في حالة الاستثمار التبعي $I = I_0 + ry - gi$

فإنه يتم استخدام نفس خطوات شرط التوازن

3-المضاعف :

يعرف المضاعف على انه عدد المرات التي يتغير بها الدخل نتيجة تغير احد المتغيرات المستقلة ويحدد حسابيا على النحو التالي :

$$k = \frac{1}{mps} = \frac{1}{1-b}$$

حيث ان اثر المضاعف على الدخل التوازني يتجلي من خلال العلاقة التالية :

- $\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta a)$ ومعناه إذا تغير a بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{1}{1-b}$

- $\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta I)$ ومعناه إذا تغير I0 بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{1}{1-b}$

- وعليه فان $\frac{1}{1-b}$ = مضاعف الاستثما ر Kio = مضاعف الاستهلاك ka

مثـــــــــــــــال تطبيـــــــــــــــــــــــــقي

لنفترض ان اقتصاد مكون من قطاعين استهلاك القطاع العائلي فيه يمثل بالمعادلة السلوكية التالية :$C = 50 + 0.8\ y_d$ ،وان مقدار ماتستثمره المؤسسات $I_{o=150}$

المطلوب :1- احسب الدخل التوازني لهذا الاقتصاد بطريقة الطلب الكلي = العرض الكلي ؟

3- احسب مضاعف الاستهلاك ومضاعف الاستثمار ؟

الـــــــــحـــــــــــــــل

1- حساب الدخل التوازني :

ان تحديد عبارة الدخل التوازني حسابيا حسب طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي يكون وفق شرط التوازن التالي:

$Y = C + I$

$\Rightarrow Y = a + by_d + I_o$

$\Rightarrow Y = a + b\ y + I_o\ /y_d=y$

$\Rightarrow Y - by = a + I_o$

$\Rightarrow Y\ (1- b) = a + I_o$

$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{1-b}\ (a + I_o)$

$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{1-0.8}\ (50 + 150) = 1000um$

2- حساب مضاعف الاستهلاك ومضاعف الاستثمار:

مضاعف الاستهلاك التلقائي(**ka=5**) $ka = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$

هذا يعني انه اذا تغير الاستهلاك التلقائيa بوحدة واحدة فان الدخل التوازني يتغير بـ05وحدات

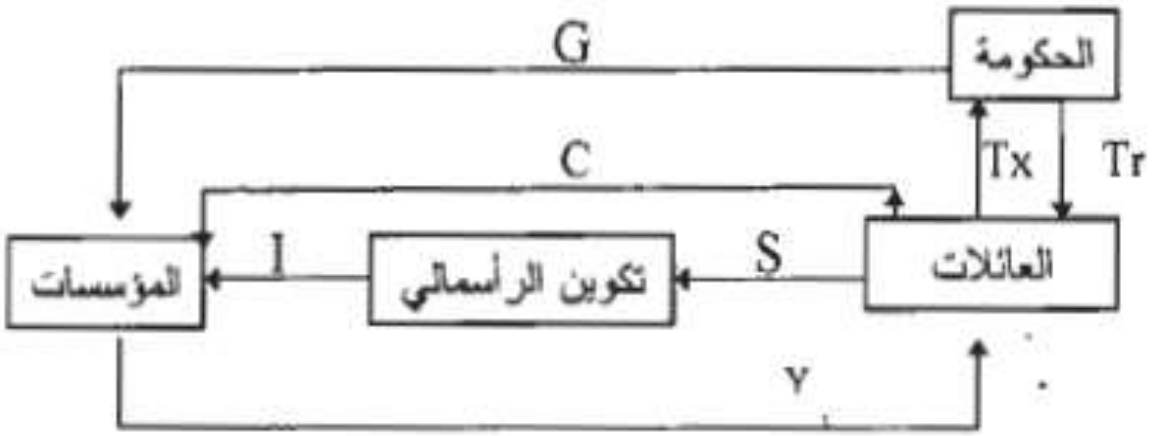
مضاعف الاستثمارالمستقل(**kI_o= 5**) $kI_o = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$

هذا يعني انه اذا تغير الاستثمارالمستقل I_o بوحدة واحدة فان الدخل التوازني يتغير بـ 05 وحدات.

رابعاً: التوازن في اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات

تشمل الدورة الاقتصادية في النموذج الكينزي البسيط اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات على قطاع العائلات الذي تكون وظيفته الاستهلاك وقطاع الاعمال الذي وظيفته الاستثمار والقطاع الحكوميالذي يؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال الانفاق الحكومي G والضرائب T والتحويلات RT كما يوضح الشكل الموالي :

الشكل رقم21: منحنى الدورة الاقتصادية في النموذج الكينزي البسيط من ثلاث قطاعات



المصدر: فرحي محمد ،مرجع سبق ذكره ،ص133.

وعموما يتم تحديد التوازن في اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات باسخدام الطريقتان المذكورتان آنفا على النحو التالي :

1- الطلب الكلي = العرض الكلي .

و طبقا لهذه الطريقة و بوجود ثلاث قطاعات يكون لدينا :

$$Y = C + I + G$$

$$C = a + b_{yd} \qquad I = I_o \quad , \quad G = G_o \quad Tx = Tx_o + ty \quad , \quad RT = RT_o$$

$$\Rightarrow Y = a + by_d + I_o + G_o$$

$$\Rightarrow Y = a + b\,(\, y - Tx_o - ty + RT_o\,) + I_o + G_o \;/ y_d = y - Tx_o - ty + RT_o$$

$$\Rightarrow Y = a + by - bTx_o - bty + b\,RT_o + I_o + G_o$$

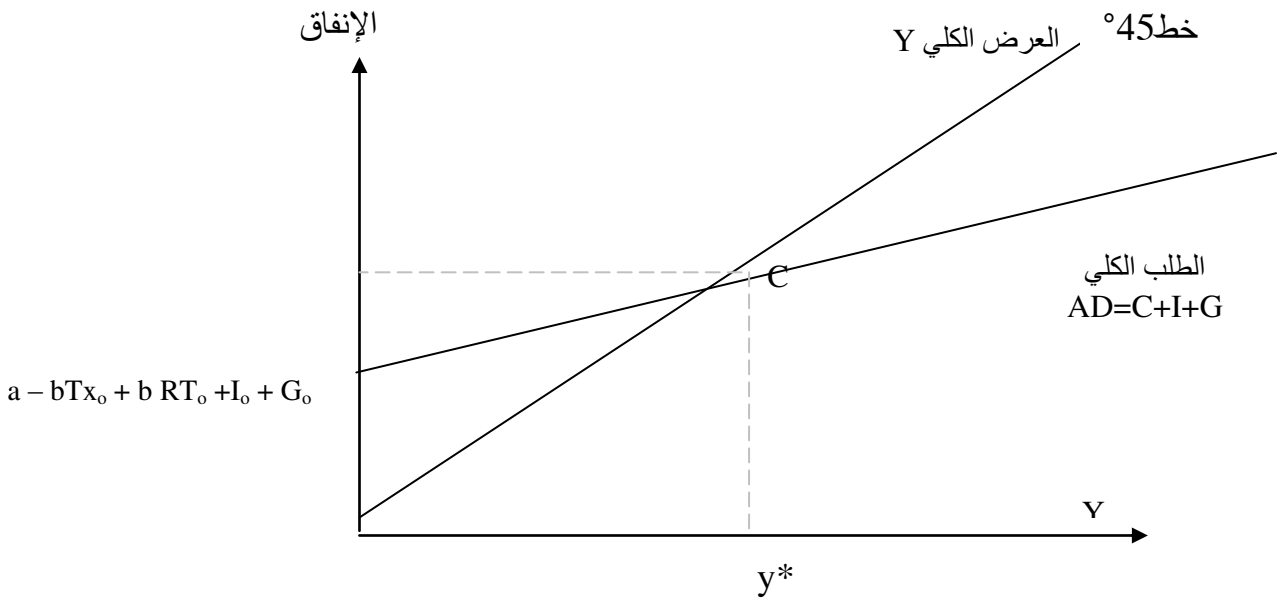
$$\Rightarrow Y - by + bty = a - bTx_o + b\,RT_o + I_o + G_o$$

$$\Rightarrow Y\,(\,1 - b + b\,t) = a - bTx_o + b\,RT_o + I_o + G_o$$

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt}\,(\,a - bTx_o + b\,RT_o + I_o + G_o)$$

وهذه هي عبارة الدخل التوازني حسابيا حسب طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي،اما بيانيا فيتم تحديد الدخل التوازني حسب طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي عن طريق تقاطع منصف الزاوية القائمة للمعلم المتاعمد والمتجانس (خط45°) وفق التمثيل البياني الموالي :

الشكل رقم22: التوازن بطريقة الطلب الكلي = العرض الكلي من ثلاث قطاعات



2- التسريات =الحقن

و تمكن هذه الطريقة من المساواة الموارد والاستخدامات للحصول على الدخل التوازني كالتالي :

$$S + T = I + G + RT_o$$

$$S + Tx = I + G + RT_o \qquad \text{ومنه}$$

$$-a + (1-b)\,Y_d + Tx_o + ty = I_o + G_o + RT_o \qquad \text{ومنه:}$$

$$\Rightarrow \quad -a + (1-b)(y - Tx_o - ty + RT_o) + Tx_o + ty = I_o + G_o + RT_o$$

$$\Rightarrow -a + y - Tx_o - ty + Tr_o - by + bTx_o + bty - bTr_o + Tx_o + ty = + I_o + G_o + RT_o$$

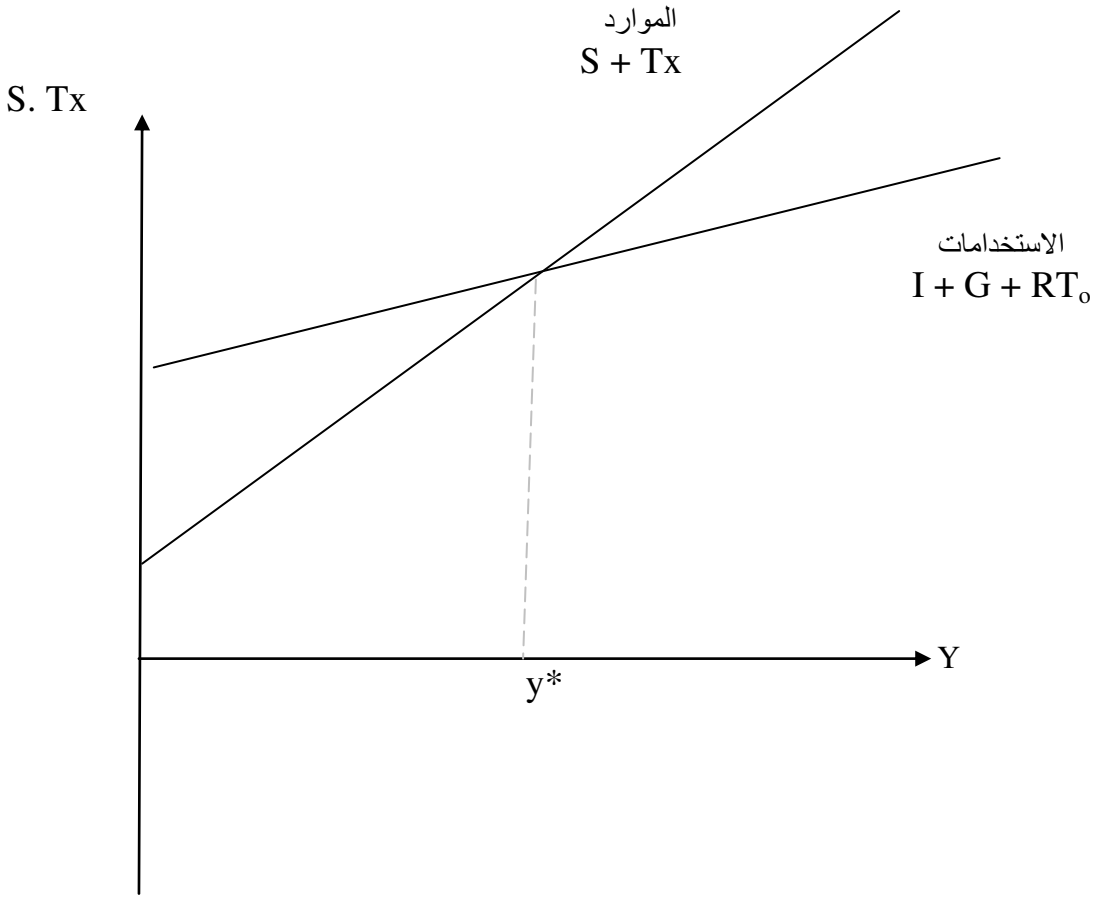
$$\Rightarrow Y - b\,y + bty = +a - Tr_o - bTx_o + b\,RT_o + I_o + G_o + RT_o$$

$$\Rightarrow \quad Y(1 - b + bt) = a + b\,RT_o - bTx_o + I_o + G_o$$

$$\Rightarrow \quad Y^* = \frac{1}{1-b+bt}\,(a + b\,RT_o - bTx_o + I_o + G_o)$$

وهو شرط التوازن حسابيا وفق طريقة التسريات =الحقن، اما بيانيا فيتم تحديد الدخل التوازني حسب طريقة التسريات =الحقن وفق التمثيل البياني الموالي :

الشكل رقم23: التوازن بطريقة التسريات =الحقن من ثلاث قطاعات



ملاحظة :في حالة الاستثمار التبعي $I = I_o + ry - gi$

فإنه يتم استخدام نفس خطوات شرط التوازن

3-المضاعف :

يعرف المضاعف على انه عدد المرات التي يتغير بها الدخل نتيجة تغير احد المتغيرات المستقلة ويحدد حسابيا على النحو التالي :

$$k = \frac{1}{1-b+bt}$$

حيث ان اثر المضاعف على الدخل التوازني يتجلي من خلال العلاقة التالية :

- $\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}(\Delta a)$ ومعناه إذا تغير a بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{1}{1-b+bt}$
- $\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}(\Delta I0)$ ومعناه إذا تغير I0 بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{1}{1-b+bt}$
- $\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}(\Delta G0)$ ومعناه إذا تغير G0 بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{1}{1-b+bt}$
- $\Delta y = \frac{-b}{1-b+bt}(\Delta Tx)$ ومعناه إذا تغير T0 بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{1}{1-b+bt}$
- $\Delta y = \frac{b}{1-b+bt}(\Delta RT0)$ ومعناه إذا تغير RT0 بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{1}{1-b+bt}$

وعليه فان: • مضاعف الاستهلاك ka = مضاعف الاستثمار Kio = مضاعف الانفاق الحكومي

$=KGo \quad \frac{1}{1-b+bt}$

• مضاعف التحويلات K RT0 = $\frac{b}{1-b+bt}$

•مضاعف الضرائب K T0 = $\frac{-b}{1-b+bt}$

مثـــــــــــــــال تطبيـــــــــــــــــــــــــقي

لنفترض ان اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات استهلاك القطاع العائلي فيه يمثل بالمعادلة السلوكية التالية : $C = 100 + 0.6\ y_d$ ،وان مقدار ماتستثمره المؤسسات $I_{o=150}$ ،و مقدار ماتنفقه الحكومة $G_{o=200}$، $RT0=20$، $T = 5 + 0.1\ Y$

المطلوب :1- احسب الدخل التوازني لهذا الاقتصاد بطريقة الطلب الكلي = العرض الكلي ؟

2- احسب مضاعف الاستهلاك ومضاعف الاستثمار ومضاعف الانفاق الحكومي و مضاعف التحويلات،و مضاعف الضرائب ؟

الـــــــــــــــحـــــــــــــــــل

1- حساب الدخل التوازني :

ان تحديد عبارة الدخل التوازني حسابيا حسب طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي في اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات يكون وفق شرط التوازن التالي:

$$Y = C + I + G$$

$$\Rightarrow Y = a + by_d + I_o + G_o$$

$$\Rightarrow Y = a + b\ (\ y - Tx_o - ty + RT_o\ ) + I_o + G_o \ /y_d = y - Tx_o - ty + RT_o$$

$$\Rightarrow Y = a + by - bTx_o - bty + b\ RT_o + I_o + G_o$$

$$\Rightarrow Y - by + bty = a - bTx_o + b\ RT_o + I_o + G_o$$

$$\Rightarrow Y\ (\ 1 - b + b\ t) = a - bTx_o + b\ RT_o + I_o + G_o$$

$$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{1-b+bt}\ (\ a - bTx_o + b\ RT_o + I_o + G_o)$$

$$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{1-0.6+(0.6)(0.1)}\ (\ 100 - 0.8(5) + 0.8(20) + 150 + 200)$$

$$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{0.46}\ (\ 462) = \mathbf{1004,34}$$

2-حساب مختلف المضاعفات :

• حساب مضاعف الاستهلاكka:

$$ka = \frac{1}{1-b+bt} = \frac{1}{1-0.6+(0.6)(0.1)} = \frac{1}{0.46} = 2,17$$

• حساب مضاعف الاستثمار KI_0:

$$KI_0 = \frac{1}{1-b+bt} = \frac{1}{1-0.6+(0.6)(0.1)} = \frac{1}{0.46} = 2,17$$

• حساب مضاعف الانفاق الحكوميKG_0 :

$$KG_0 = \frac{1}{1-b+bt} = \frac{1}{1-0.6+(0.6)(0.1)} = \frac{1}{0.46} = 2,17$$

• حساب مضاعف التحويلات $K\ RT_0$:

$$K\ RT_0 = \frac{b}{1-b+bt} = \frac{0.6}{1-0.6+(0.6)(0.1)} = \frac{0.6}{0.46} = 1,30$$

• حساب مضاعف الضرائب$K\ T_0$

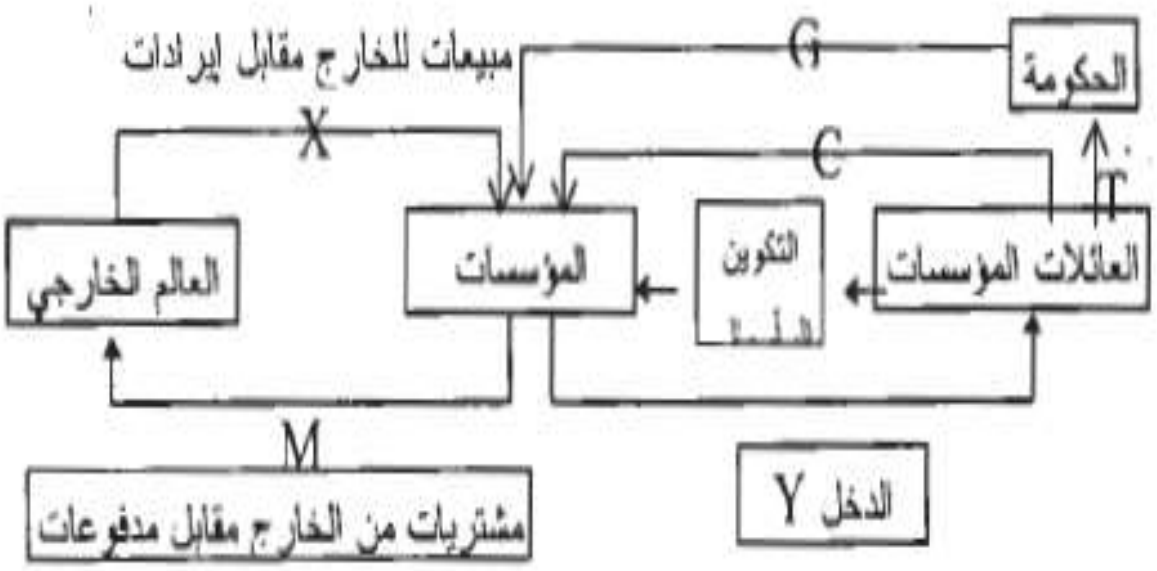
$$= \frac{-b}{1-b+bt+m}$$

$$K\ RT_0 = \frac{-b}{1-b+bt} = \frac{-0.6}{1-0.6+(0.6)(0.1)} = \frac{-0.6}{0.46} = -1,30$$

خامساً: التوازن في اقتصاد مفتوح

تشمل الدورة الاقتصادية في النموذج الكينزي البسيط اقتصاد مفتوح على قطاع العائلات الذي تكون وظيفته الاستهلاك وقطاع الاعمال الذي وظيفته الاستثمار والقطاع الحكوميالذي يؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال الانفاق الحكومي G والضرائب T والتحويلات RT والعالم الخارجي كما يوضح الشكل الموالي :

الشكل رقم24: منحنى الدورة الاقتصادية في النموذج الكينزي البسيط من أربع قطاعات



المصدر: فرحي محمد ،مرجع سبق ذكره ،ص150.

وعموما يتم تحدبد التوازن في اقتصاد مكون من أربع قطاعات باسخدام الطريقتان المذكورتان آنفا على النحو التالي :

1- الطلب الكلي = العرض الكلي .

و طبقا لهذه الطريقة و بوجود أربع قطاعات يكون لدينا :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$C = a + b_{yd} \quad , \quad I = I_o, \quad G = G_o \quad , \quad X = X_o$$

$$M = M_o + my \quad , \quad Tx = Tx_o + ty \quad , \quad RT = RT_o$$

$$\Rightarrow Y = a + by_d + I_o + G_o + X_o - M_o - my$$

$$\Rightarrow Y = a + b (y - Tx_o - ty + RT_o) + I_o + G_o + X_o - M_o - my$$

$$\Rightarrow Y = a + by - bTx_o - bty + b\, RT_o + I_o + G_o + X_o - M_o - my$$

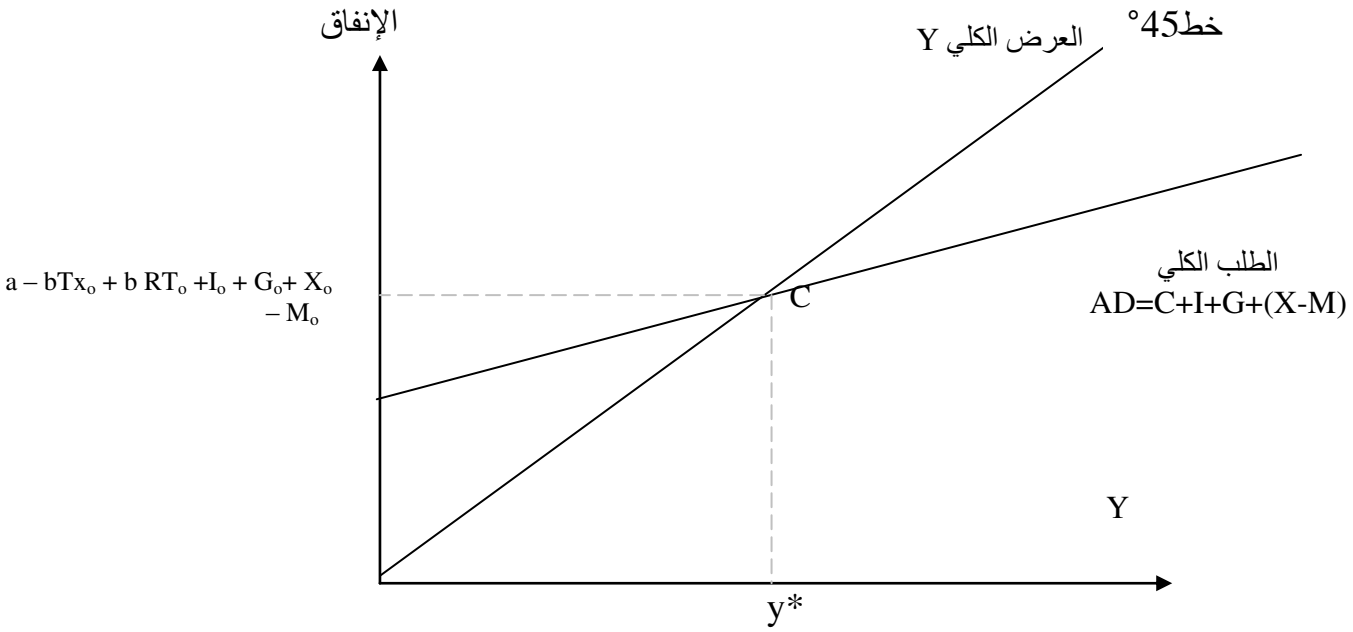
$$\Rightarrow Y - by + bty + my = a - bTx_o + b\, RT_o + I_o + G_o + X_o - M_o$$

$$\Rightarrow Y (1 - b + b\, t + m) = a - bTx_o + b\, RT_o + I_o + G_o + X_o - M_o$$

$$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{1 - b + bt + m} (a - bTx_o + b\, RT_o + I_o + G_o + X_o - M_o)$$

وهذه هي عبارة الدخل التوازني حسابيا حسب طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي،اما بيانيا فيتم تحديد الدخل التوازني حسب طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي عن طريق تقاطع منصف الزاوية القائمة للمعلم المتاعمد والمتجانس (خط45°) وفق التمثيل البياني الموالي :

الشكل رقم24: التوازن حسب طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي في النموذج الكينزي البسيط من أربع قطاعات



2- التسريات =الحقن

و تمكن هذه الطريقة من المساواة الموارد والاستخدامات للحصول على الدخل التوازني كالتالي :

$S + Tx + M = X + I + G + Tr$ ومنه

$-a + (1-b)\,Y_d + Tx_o + ty + M_o + my = X_o + I_o + G_o + RT_o$ ومنه:

$\Rightarrow -a + (1-b)(y - Tx_o - ty + RT_o) + Tx_o + ty + M_o + my = X_o + I_o + + G_o + RT_o$

$\Rightarrow -a + y - Tx_o - ty + Tr_o - by + bTx_o + bty - b\,RT_o + Tx_o + ty + M_o + my = X_o + I_o + G_o + RT_o$

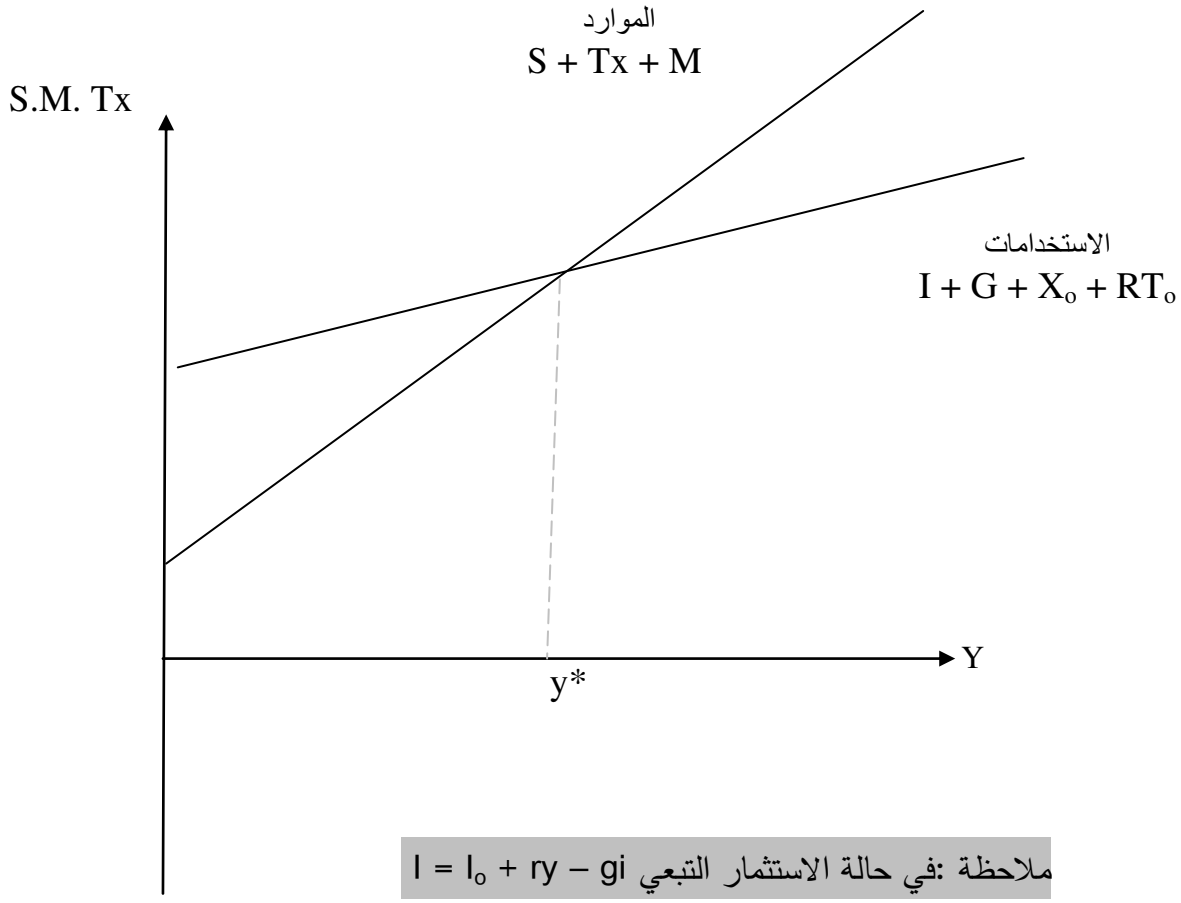
$\Rightarrow Y - b\,y + bty + my = +a - RT_o - bTx_o + bTr_o - M_o + X_o + I_o + G_o + RT_o$

$$\Rightarrow \quad Y\,(1 - b + bt + m) = a + b\,RT_o - bTx_o - M_o + X_o + I_o + G_o$$

$$\Rightarrow \quad Y^* = \frac{1}{1-b+bt+m}\,(a + b\,RT_o - bTx_o - M_o + X_o + I_o + G_o)$$

وهو شرط التوازن حسابيا وفق طريقة التسريات =الحقن، اما بيانيا فيتم تحديد الدخل التوازني حسب طريقة التسريات =الحقن وفق التمثيل البياني الموالي :

الشكل رقم25: التوازن حسب طريقة التسريات =الحقن في النموذج الكينزي البسيط من أربع قطاعات



ملاحظة :في حالة الاستثمار التبعي $I = I_o + ry - gi$

فإنه يتم استخدام نفس خطوات شرط التوازن

3-المضاعف :

يعرف المضاعف على انه عدد المرات التي يتغير بها الدخل نتيجة تغير احد المتغيرات المستقلة ويحدد حسابيا على النحو التالي :

$$k = \frac{1}{1-b+bt+m}$$

حيث ان اثر المضاعف على الدخل التوازني يتجلي من خلال العلاقة التالية :

- $\Delta Y = \frac{1}{1-b+m+bt}(\Delta a)$ ومعناه إذا تغير a بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{1}{1-b+bt+m}$
- $\Delta Y = \frac{1}{1-b+m+bt}(\Delta I0)$ ومعناه إذا تغير I0 بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{1}{1-b+bt+m}$
- $\Delta Y = \frac{1}{1-b+m+bt}(\Delta G0)$ ومعناه إذا تغير G0 بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{1}{1-b+bt+m}$
- $\Delta y = \frac{-b}{1-b+bt+m}(\Delta Tx)$ ومعناه إذا تغير T0 بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{-b}{1-b+bt+m}$
- $\Delta y = \frac{b}{1-b+bt+m}(\Delta RT0)$ ومعناه إذا تغير RT0 بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{b}{1-b+bt+m}$
- $\Delta Y = \frac{1}{1-b+m+bt}(\Delta X0)$ ومعناه إذا تغير X0 بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{1}{1-b+bt+m}$

• $\Delta Y = \frac{1}{1-b+m+bt}(\Delta M0)$ ومعناه إذا تغير M0 بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{-1}{1-b+bt+m}$

وعليه فان مضاعف الاستهلاك ka= مضاعف الاستثمار Ki = مضاعف الانفاق الحكومي KGo $= \frac{1}{1-b+bt+m}$

• مضاعف التحويلات= K RT0 $\frac{b}{1-b+bt+m}$

• مضاعف الضرائب T0 K = $\frac{-b}{1-b+bt+m}$

• مضاعف الصادرات X0 K= $\frac{1}{1-b+bt+m}$

• مضاعف الواردات KM0 $= \frac{-1}{1-b+bt+m}$

مثـــــــــــــــال تطبيـــــــــــــــ

الـــــــــحـــــــــــــــل

1- حساب الدخل التوازني :

ان تحديد عبارة الدخل التوازني حسابيا حسب طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي في اقتصاد مكون من أربع قطاعات يكون وفق شرط التوازن التالي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$\Rightarrow Y = a + by_d + I_o + G_o + X_o - M_o - my$$

$$\Rightarrow Y = a + b (y - Tx_o - ty + RT_o) + I_o + G_o + X_o - M_o - my$$

$$\Rightarrow Y = a + by - bTx_o - bty + b\,RT_o + I_o + G_o + X_o - M_o - my$$

$$\Rightarrow Y - by + bty + my = a - bTx_o + b\,RT_o + I_o + G_o + X_o - M_o$$

$$\Rightarrow Y (1 - b + b\,t + m) = a - bTx_o + b\,RT_o + I_o + G_o + X_o - M_o$$

$$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{1-b+bt+m} (a - bTx_o + b\,RT_o + I_o + G_o + X_o - M_o)$$

$$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{1-0.6+(0.6)(0.1)+0.2} (\mathbf{100 - 0.8(5) + 0.8(20) + 150 + 200 + 20 - 3})$$

$$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{0.66} (479) \mathbf{= 725,75}$$

2-حساب مختلف المضاعفات :

• حساب مضاعف الاستهلاكka:

$$ka = \frac{1}{1-b+bt+m} = \frac{1}{1-0.6+(0.6)(0.1)+0.2} = \frac{1}{0.66} = 1,51$$

• حساب مضاعف الاستثمار KI_o:

$$KI_o = \frac{1}{1-b+bt+m} = \frac{1}{1-0.6+(0.6)(0.1)+0.2} = \frac{1}{0.66} = 1,51$$

• حساب مضاعف الانفاق الحكومي KG_0 :

$$KG_0 = \frac{1}{1-b+bt+m} = \frac{1}{1-0.6+(0.6)(0.1)+0.2} = \frac{1}{0.66} = 1,51$$

• حساب مضاعف التحويلات $K\ RT_0$:

$$K\ RT_0 = \frac{b}{1-b+bt+m} = \frac{0.6}{1-0.6+(0.6)(0.1)+0.2} = \frac{0.6}{0.66} = \mathbf{0,90}$$

• حساب مضاعف الضرائب $K\ T_0$:

$$K\ T_0 = \frac{-b}{1-b+bt+m} = \frac{-0.6}{1-0.6+(0.6)(0.1)+0.2} = \frac{-0.6}{0.66} = \mathbf{-0,90}$$

• حساب مضاعف الصادرات $K\ X_0$:

$$KX_0 = \frac{1}{1-b+bt+m} = \frac{1}{1-0.6+(0.6)(0.1)+0.2} = \frac{1}{0.66} = 1,51$$

• حساب مضاعف الواردات $K\ M_0$:

$$KM_0 = \frac{-1}{1-b+bt+m} = \frac{-1}{1-0.6+(0.6)(0.1)+0.2} = \frac{-1}{0.66} = -1,51$$

سادساً: الاختلال الكلي في الاقتصاد

يعد معيار تحقيق الكفاءة الإقتصادية التي تعتمد على بلوغ مستوى التشغيل الكامل من خلال سعي الدول الى تحقيق مستوى توازن للدخل الوطني من شأنه ضمان تحقيق مستوى التشغيل الكامل أحد أهم المعايير الأساسية التي يستخدمها الكثير من الإقتصاديين في تقييم فعالية السياسة المالية،ومن ثم الحكم على أدائها و وإجراءاتها ، حيث تتحقق الكفاءة الإقتصادية على المستوى الكلي عندما يحقق النشاط الإقتصادي الذي تتم ممارسته قدراً من المنافع أكبر من التكاليف بالنسبة للأفراد[1]،أما فيما يخص الكفاءة الإقتصادية كمعيار لتقييم السياسة المالية،فإنه ينصرف مفهومهاً أساساً إلى كيفية تخصيص الموارد وتوجيهها بحسب الأولويات والإحتياجات،ومدى إتسامها بالإتساق مع ما تسعى إلى تحقيقه من أهداف من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وعملية توزيعها تبعا للأولويات ،وبما يجسد تحقيق أكبر قدر من المنافع بإستخدام الموارد المحدودة والأدوات المتوفرة لتحقيق ذلك.

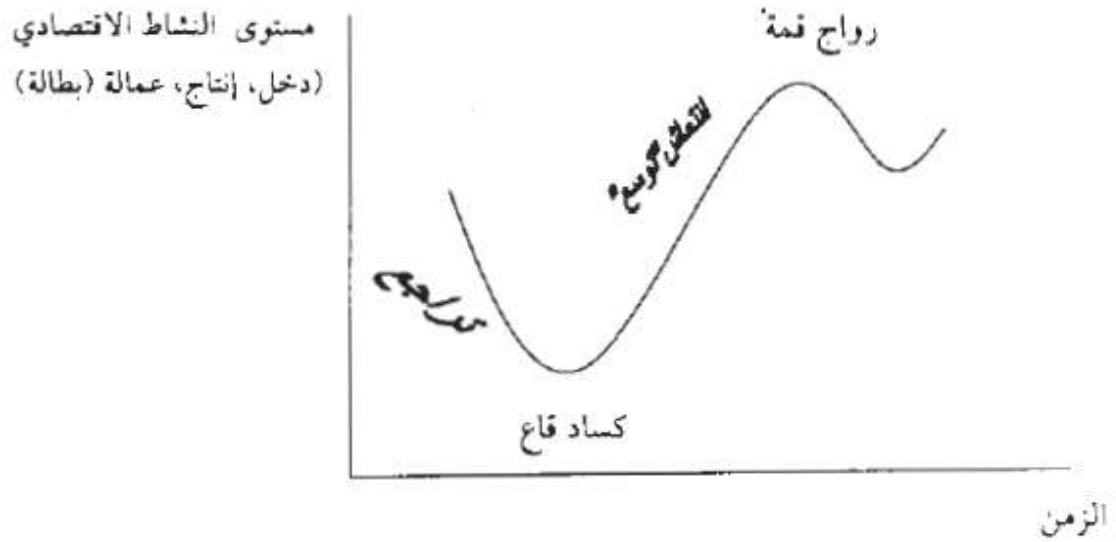
ان تحقيق الكفاءة الإقتصادية مرهون بدرجة التقلبات والتذبذبات في مستوى النشاط الاقتصادي عبر الزمن والتي اصطلح عليها الاقتصاديون بالدورة الاقتصادية أو التجارية ،حيث تعرف هذه الاخيرة "بأنها ذبذبات متكررة ،ولكنها غير منتظمة وغير متنبأ بها في النشاط الاقتصادي العام والتي تأخذ مجراها عبر السنين،وهذه التذبذبات تحدث عادة في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل:الدخل ،الانتاج،العمالة والاسعار وفي معظم الاحيان فانها تصيب هذه المتغيرات في نفس الوقت وفي نفس الاتجاه ولكن بمعدلات مختلفة "[2].

ان الدورة الاقتصادية أو التجارية نمر بأربعة مراحل اساسية تتمثل في :مرحلة الرخاء او الازدهار ،مرحلة الانتكاس او التراجع ،مرحلة الكساد،مرحلة الانتعاش، كما هي موضحة في الشكل الموالي :

[1] --عاتق سالم جابر الاحول ،السياسة المالية :فاعليتها واثارها النقدية في الاقتصاد اليمني للمدة 1990-2000،مرجع سبق ذكره ،ص20.

[2] -حسام علي داود ،مرجع سيق ذكره،ص267.

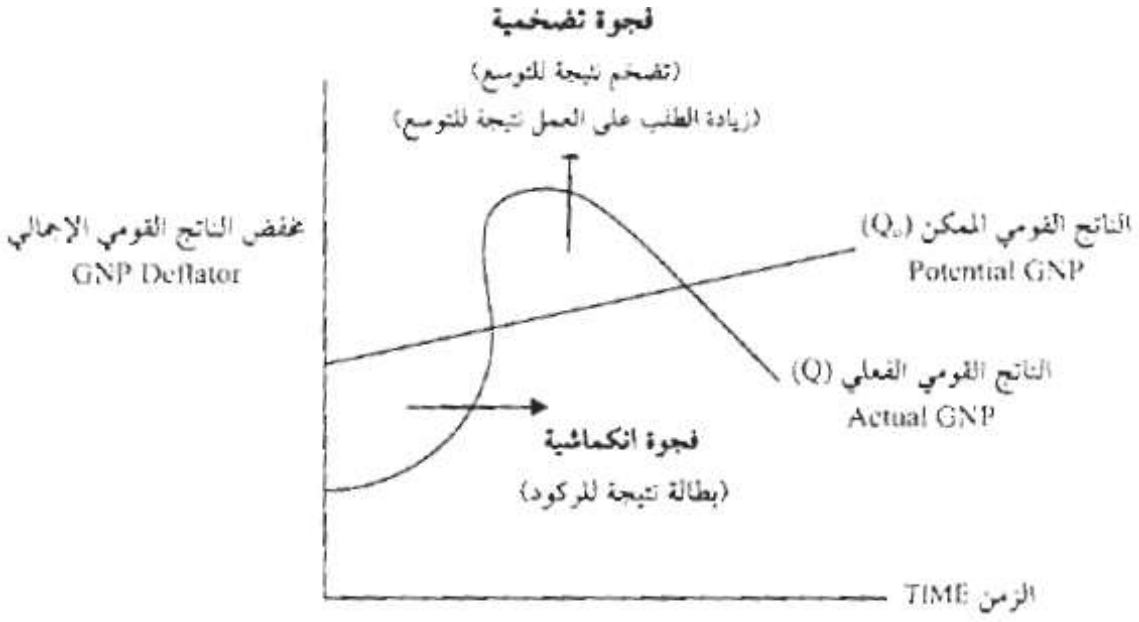
الشكل رقم27: مراحل الدورة الاقتصادية



المصدر : حسام علي داود ،مرجع سيق ذكره،ص269.

يعتبر تحليل التوازن الاقتصادي الكلي الركيزة الاساسية لتفسير التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي المصاحب للدورة الاقتصادية، حيث يرى العديد من الاقتصاديين ان هذه التغيرات ترجع الى التغيرات التي تطرأ على العرض الكلي والطلب الكلي ،والتي من شأنها التأثير على بلوغ مستوى التشغيل الكامل ، حبث قد يعمل الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وقد يعمل الاقتصاد عند مستوى يفوق مستوى التشغيل الكامل،وخي حالات تعبر عن وجود اختلال في كلي في الاقتصاد ،وعموما يمكن توضيح الحالات غير التوازنية التي الممكن حدوثها داخل الاقتصاد الوطني في الشكل المولي :

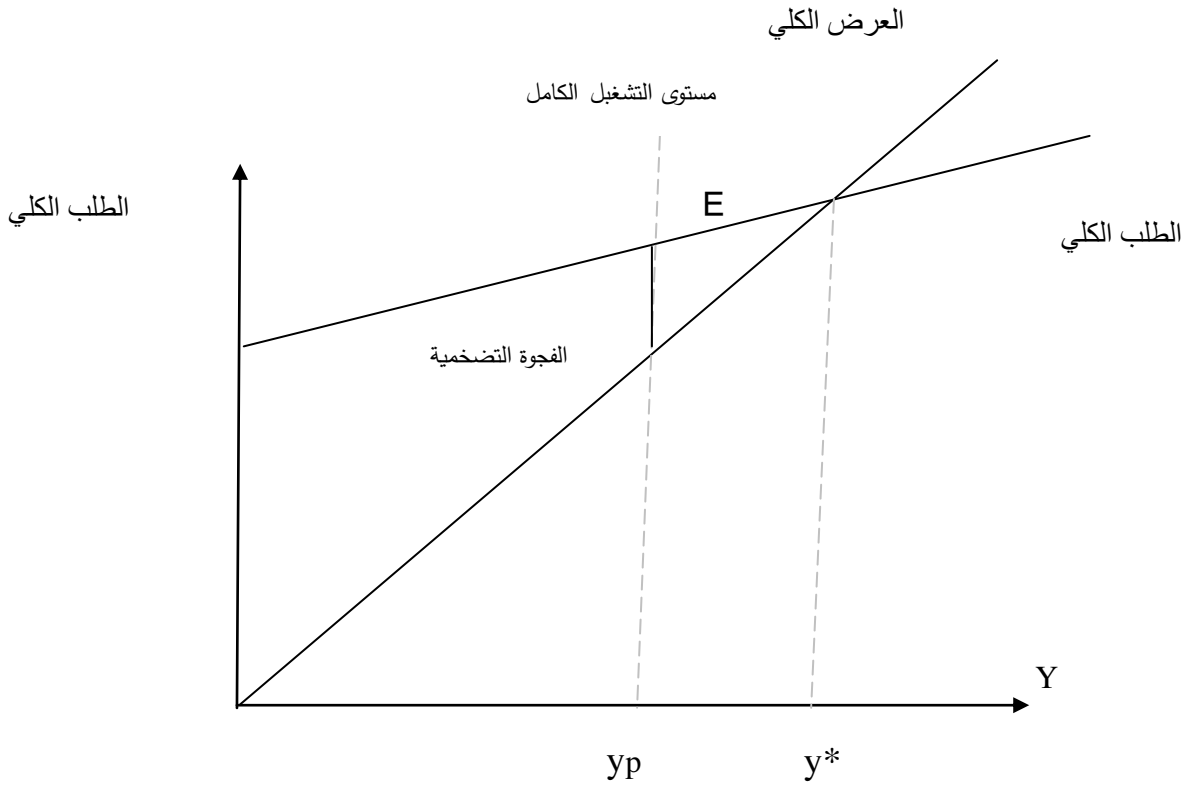
الشكل رقم28: حالات الاختلال الكلي للاقتصاد



المصدر : حسام علي داود ،مرجع سبق ذكره،ص300.

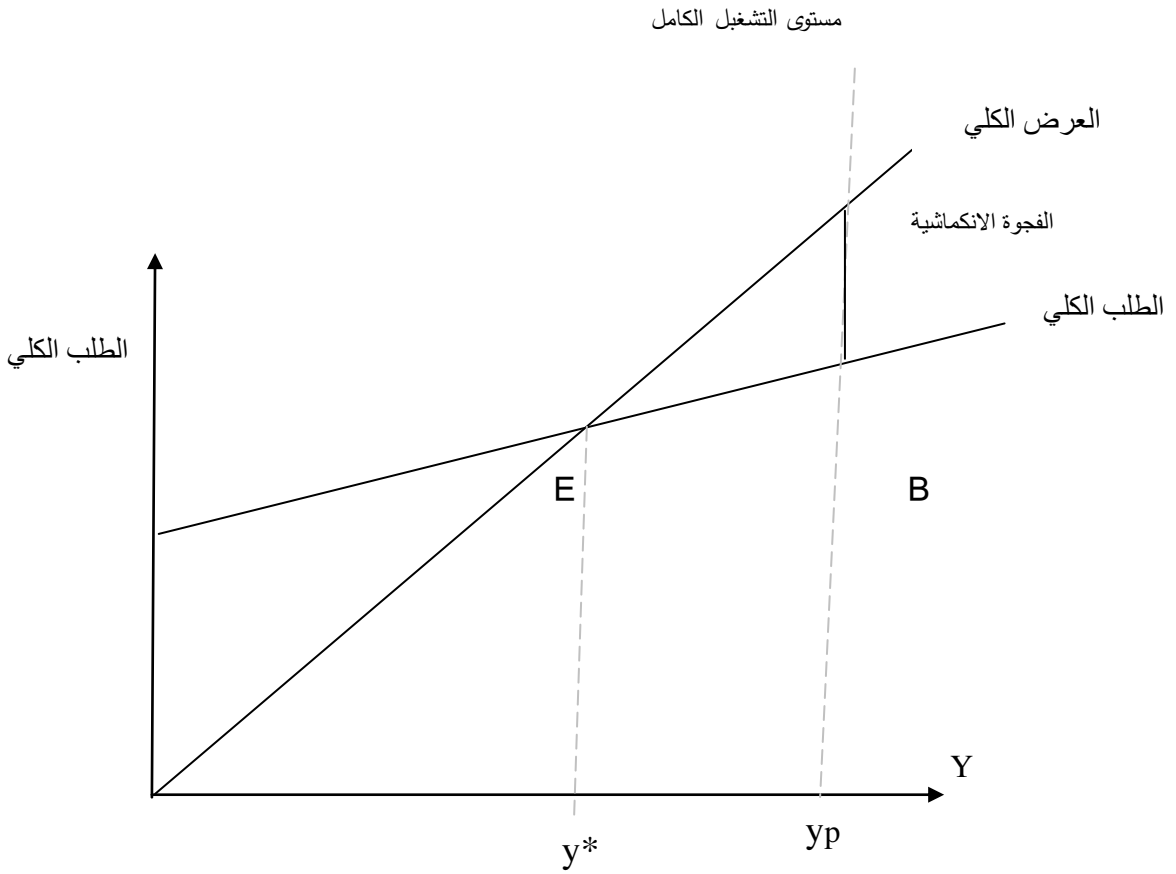
الحالة الاولى:الفجوة التضخمية:هي الحالة التي يكون فيها الدخل التوازني المحققأكبر من الدخل الممكن حبث يكون الطلب الكلي أكبر مما يجب عند تحقيق مستوى التشغيل الكامل ،وهو يوافق مرحلة التوسع أوالانتعاش الاقتصادي في الدورة الاقتصادية ، حيث يتم معالجة هذه الفجوة عن طريق استخدام ادوات السياسة المالية من أجل التأثير المباشر على المجاميع الاقتصادية الكلية، وذلك بهدف الوصول الى تحقيق تساوي بين الدخل التوازني ومستوى التشغيل الكامل، حيث يتم استخدام سياسة مالية انكماشية عن طريق :تخفيض الانفاق الحكومي G بمقدار $\Delta G = \frac{1}{K}(\Delta Y)$ أو تخفيض التحويلات بمقدار $\Delta G = \frac{b}{K}(\Delta Y)$ RT أوزيادة الضرائبT ،والشكل الموالي يوضح **الفجوة التضخمية:**

الشكل رقم29: يوضح الفجوة التضخمية



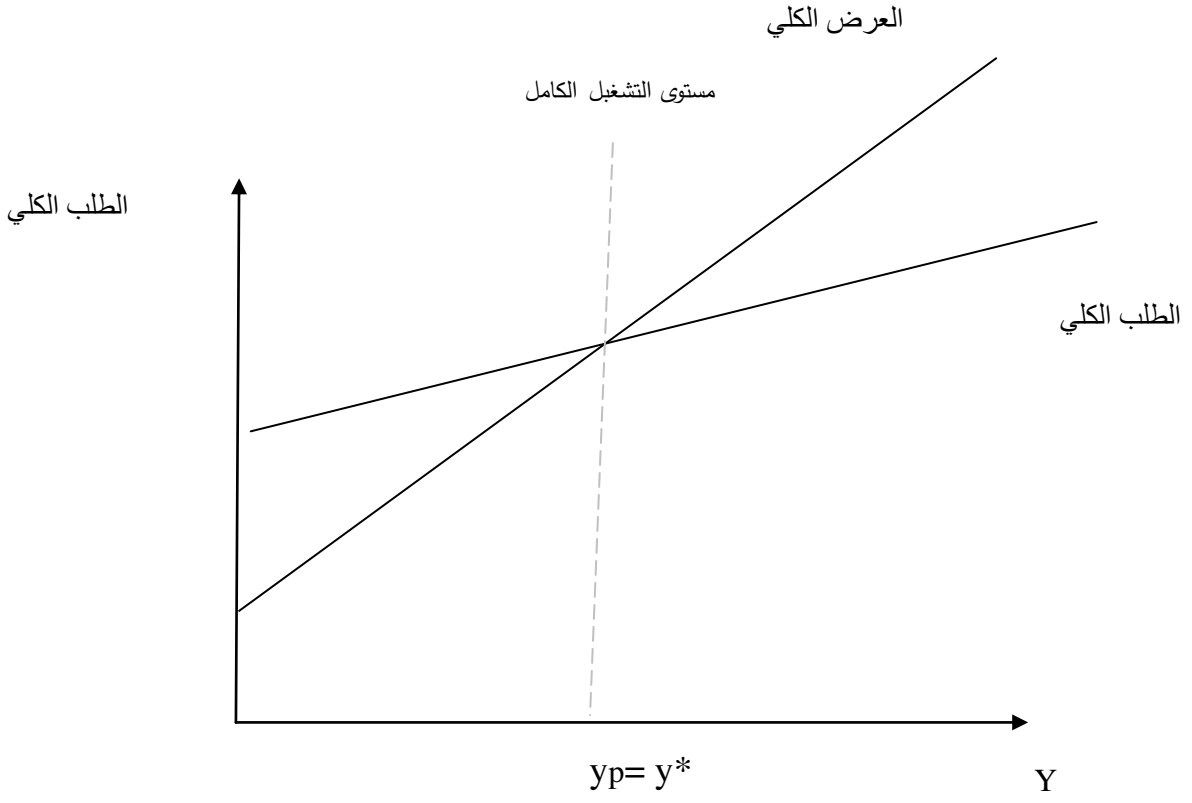
الحالة الثانية:الفجوة الانكماشية:هي الحالة التي يكون فيها الدخل التوازني المحقق أقل من الدخل الممكن حبث يكون الطلب غير كاف لتحقيق مستوى التشغيل الكامل ،وهو يوافق مرحلة الركود أوالانكماش الاقتصادي في الدورة الاقتصادية ، حيث يتم معالجة هذه الفجوة عن طريق استخدام ادوات السياسة المالية من أجل التأثير المباشر على المجاميع الاقتصادية الكلية، وذلك بهدف الوصول الى تحقيق تساوي بين الدخل التوازني ومستوى التشغيل الكامل، حيث يتم استخدام سياسة مالية توسعية عن طريق :زيادة الانفاق الحكومي G بمقدار $\Delta G = \frac{1}{K}(\Delta Y)$ أوزيادة التحويلات بمقدار $\Delta G = \frac{b}{K}(\Delta Y)$ RT أو تخفيض الضرائبT ،والشكل الموالي يوضح **الفجوة الانكماشية:**

الشكل رقم30: يوضح الفجوة الانكماشية



الحالة الثالثة:حالة الاستقرار: هي الحالة التي يكون فيها الدخل التوازني المحقق يساوي الدخل الممكن حبث يكون الطلب الكلي يساوي مستوى التشغيل الكاملوهي الحالة المثلى للاقتصاد.

الشكل رقم31: يوضح حالة الاستقرار



الفصل الخامس:

تحليل التوازن العام نموذج IS-LM لتحديد مستوى الدخل

تمهيد:

ان التوازن العام للاقتصاد يرتكز أساساً على دراسة التوازن في سوق السلع والخدماتIS و التوازن في سوق النقودLM، لما لهما من أثر بالغ التأثير على التغيرات الإقتصادية الكلية ومن ثم المسار الإقتصاد،ووقوفا عند مرتكزات تحليل التوازن الآني في سوق السلع والخدمات و سوق النقود(IS–LM)، سنتناول في هذا الفصل المحاور التالية:

اولاً : التوازن في سوق السلع والخدماتIS

ثانيا: التوازن في سوق النقودLM

ثالثاً: التوازن الآني في سوق السلع والخدمات و سوق النقود(IS–LM)

رابعا: اثر السياسة المالية و السياسة النقدية على التوازن الآني في سوق السلع والخدمات و سوق النقود(IS–LM).

اولاً : التوازن في سوق السلع والخدماتIS

ان التوازن في سوق السلع والخدماتIS يعتمد على تحديد توليفات مابين معدلات الفائدة ومساويات الدخل اين يكون فيه الانفاق المخطط مساويا للدخل بحيث يصبح الاستثمارمتغيرا داخليا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدل الفائدة والذي تكتب دالته في سعر الفائدة($I = f(i)$) أي أن :

$I = I_0 - gi$ حيث:

I_0 : إستثمار تلقائي .

g : درجة حساسية الاستثمار بالنسبة لمعدلات الفائدة

وبالاعتماد على طرق تحديد شرط التوازن وبالاعتماد على خصائص دلة الاستثمار يمكن تحديد معادلة التوازن في سوق السلع والخدماتISعلى النحو التالي:

1- تحديد معادلة التوازن في سوق السلع والخدماتIS

1-1 الطلب الكلي = العرض الكلي :

و طبقا لهذه الطريقة و بوجود أربع قطاعات يكون لدينا :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$C = a + b_{yd} \quad , \quad I = I_o - gi \quad , \quad G = G_o \quad , \quad X = X_o$$

$$Z = Z_o + my \quad , \quad Tx = Tx_o + Zy \quad , \quad Tr = Tr_o$$

$$Y = a + by_d + I_o - gi + G_o + X_o - M_o - my$$

$$Y = a + b (y - Tx_o - ty + Tr_o) + I_o - gi + G_o + X_o - M_o - my$$

$$Y = a + by - bTx_o - bty + bTr_o + I_o - gi + G_o + X_o - M_o - my$$

$$Y - by + bty + my = a - bTx_o + bTr_o + I_o - gi + G_o + X_o - M_o$$

$$Y (1 - b + b\,t + m) = a - bTx_o + bTr_o + I_o - gi + G_o + X_o - M_o$$

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bt + m} (a - bTx_o + bTr_o + I_o - gi + G_o + X_o - M_o)$$

وهذه هي عبارة التوازن في سوق السلع والخدماتIS حسب الحالة الأولى، اما بيانيا فيتم تحديد الدخل التوازني حسب طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي عن طريق تقاطع منصف الزاوية القائمة للمعلم المتعامد والمتجانس (خط45°) وبالاعتماد على خصائص منحنى الاستثنار الذي يعكس العلاقة العكيبة بين الاستثمار ومعدلات الفائدة وباعتبار ان ذلك يؤثر على الطلب الكلي بالسلب ايضا وعلى اعتبار ان كل مستوى لمعدل الفائدة يحدد مستوى توازني معين للدخل.

2-1- التسريات =الحقن

و تمكن هذه الطريقة من المساواة الموارد والاستخدامات للحصول على التوازن في سوق السلع والخدماتIS كالتالي :

$$S + Tx + M = X + I + G + Tr \qquad \text{ومنه}$$

$$-a + (1-b)\,Y_d + Tx_o + ty + M_o + my = X_o + I_o + G_o + RT_o \qquad \text{ومنه:}$$

$$\Rightarrow \quad -a + (1-b)(y - Tx_o - ty + RT_o) + Tx_o + ty + M_o + my = X_o + I_o + + G_o + RT_o$$

$$\Rightarrow -a + y - Tx_o - ty + Tr_o - by + bTx_o + bty - b\,RT_o + Tx_o + ty + M_o + my = X_o + I_o + G_o + RT_o$$

$$\Rightarrow Y - b\,y + bty + my = +a - RT_o - bTx_o + bTr_o - M_o + X_o + I_o - gi + G_o + RT_o$$

$$\Rightarrow \quad Y(1 - b + bt + m) = a + b\,RT_o - bTx_o - M_o + X_o + I_o - gi + G_o$$

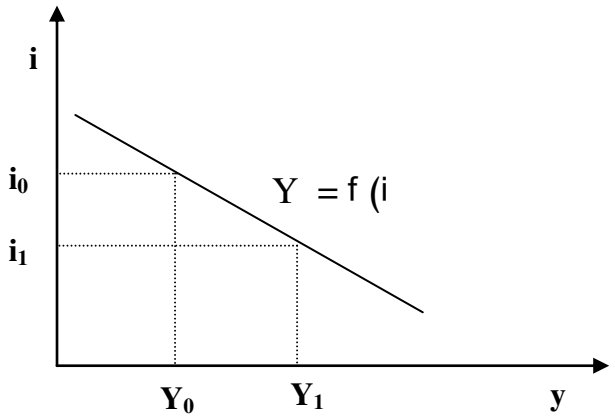
$$\Rightarrow \quad Y^* = \frac{1}{1-b+bt+m}\,(a + b\,RT_o - bTx_o - M_o + X_o + I_o + G_o - gi)$$

وهو شرط التوازن في سوق السلع والخدماتIS حسابيا وفق طريقة التسريات =الحقن، اما بيانيا فيتم تحديد الدخل التوازني حسب طريقة التسريات =الحقن .

2-منحنى التوازن في سوق السلع والخدماتIS

يعرف منحنى التوازن في سوق السلع والخدماتIS على انه المحل الهندسي للثنائيات او التوليفات المختلفة من اسعار الفائدة والدخل الذي يكون عندها سوق السلع والخدمات في وضع توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ويتميز منحنى IS بالميل السالب الذي يشير الى العلاقة عكسية بين اسعار الفائدة والدخل وعموما يمكن توضيح منحنى IS على النحو التالي:

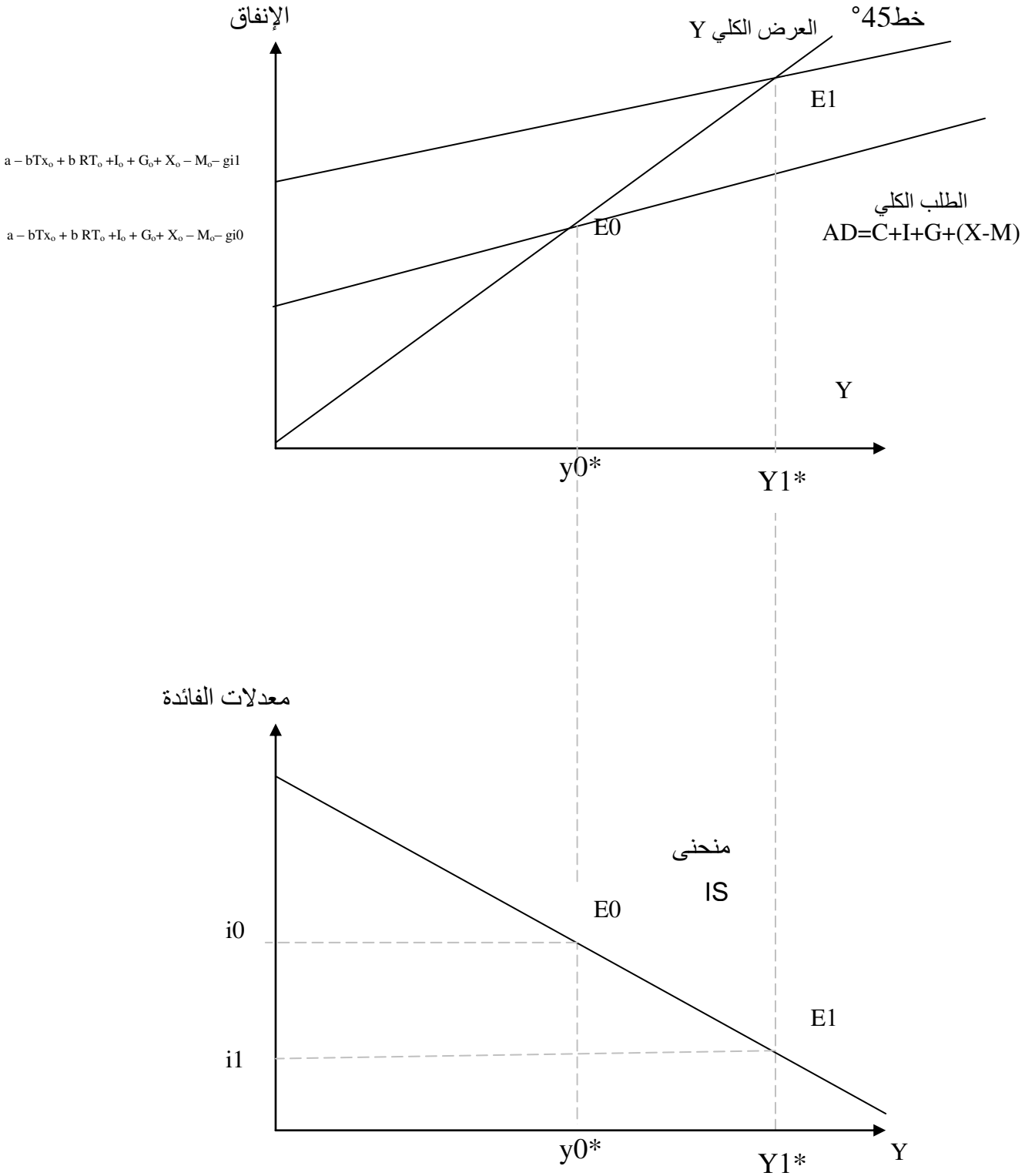
الشكل رقم 32: منحنى IS



2-1- اشتقاق منحنىIS وفق طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي

وعلى اعتبار ان تغيرات معدلات الفائدة ينجم عنه تغير المستويات التوازنية للدخل فانه يمكن اشتقاق منحنىIS وفق طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي على النحو التالي :

الشكل رقم 33: اشتقاق منحنىIS وفق طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي



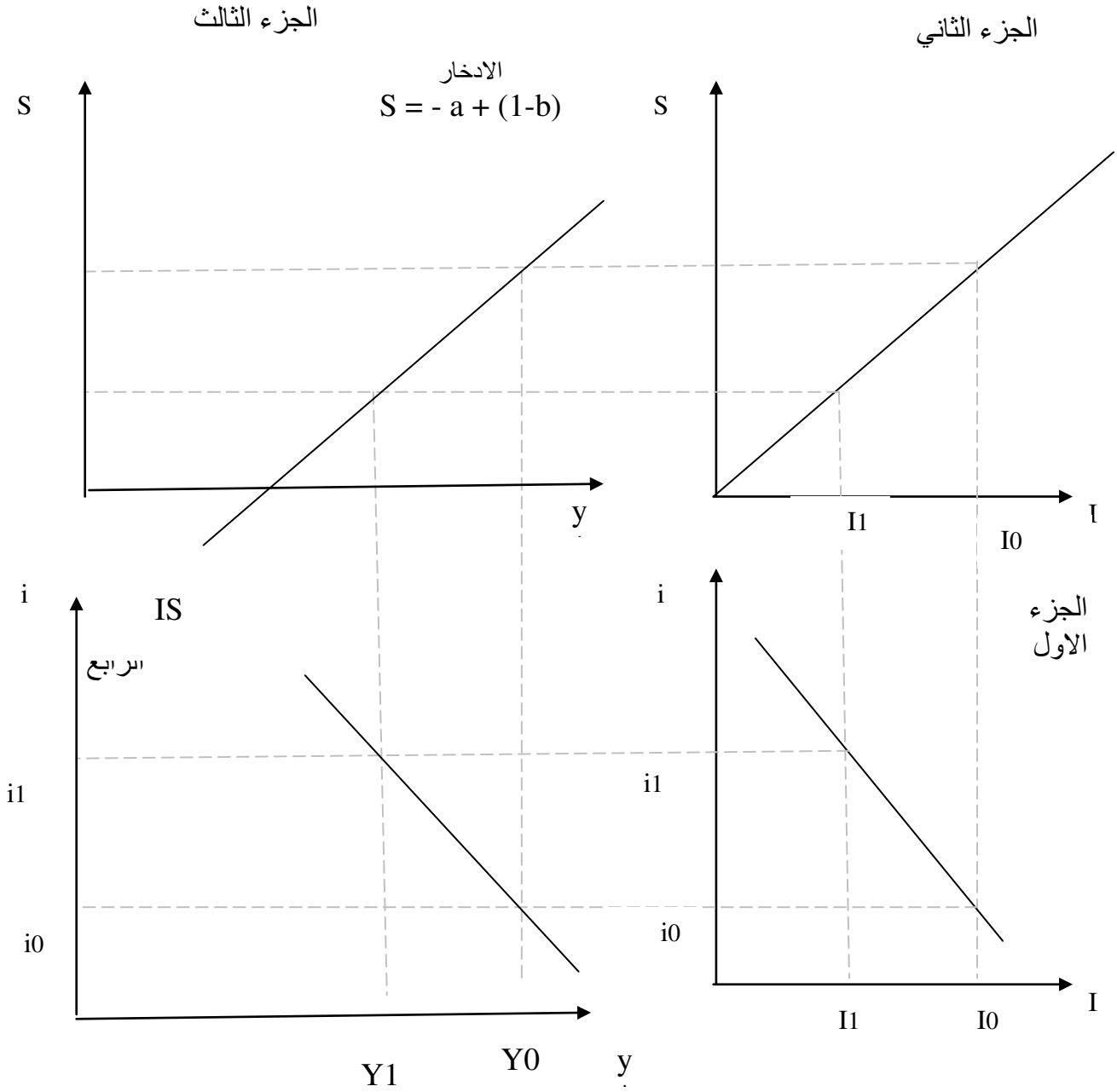
2-2- اشتقاق منحنىIS وفق طريقة التسريات =الحقن

يمكن اشتقاق منحنىIS وفق طريقة **التسريات =الحقن** من خلال الاعتماد على اربعة اجزاء اساسة هي :

- الجزء الاول: يتعلق بدالة الاستثمار كدتاو متناقصة في أسعار الفائدة حيث اوضع مساويات الاستثمار على المحور الافقي ومعدلات الفائدة على المحور العمودي .
- الجزء الثاني :يتعلق بالشكل البياني لشرط التوازن استثمار =ادخار حيث يوضع الاستثمار على المحور الافقي والادخار على المحور العمودي حيث يكون المنحنى المميز لهذه الحالة خطاً مستقيماً متجهاً الى اعلى منطلقاً من نقطة المبدأ .
- الجزء الثالث: فيمثل دالة الادخار كدالة تابعة للدخل .

حيث أن اشتقاق منحنى IS يعتمد على مستويات أسعار الفائدة المحددة بـ i_0،i_1 الموافقة لحجم الاستثمار المحدد بـI_0 ،I_1 و الجزء الثانيمن الشكل نحدد S1،S0 و الجزء الثالث من الشكل نحدد Y1،Y0 وأخيراً في الجزء الرابع يتم الحصول على نقطة توازن واحدة في سوق الانتاج ،بمعنى أنه عند مستويات أسعار الفائدة المحددة بـ i_0،i_1 لابد ان يكون مسوى الدخل الوطني على التوالي Y1،Y0.

الشكل رقم 34: اشتقاق منحنىIS وفق طريقة التسريات =الحقن



3-محددات انحدار منحنى IS:

- مرونة الاستثمار g : درجة حساسية الاستثمار بالنسبة لمعدلات الفائدة بحيث يكون منحنى IS شديد الانحدار او يميل للعمودية عندما تكون درجة حساسية الاستثمار بالنسبة لمعدلات الفائدة صغيرة ويكون منحنى IS قليل الانحدار او يميل للافقية عندما تكون درجة حساسية الاستثمار بالنسبة لمعدلات الفائدة كبيرة
- الميل الحدي للادخار او الميل الحدي للاستهلاك ومن ثم مقدار قيمة المضاعف: يتوقف منحنى IS:

- على مقدار المضاعف k والذي يتحدد بالميل الحدي للادخار و الميل الحدي للاستهلاك بحيث يكون منحنى IS شديد الانحدار او يميل للعمودية عندما ينخفض مقدار المضاعف k وهذا بسبب انخفاض الميل الحدي للاستهلاك وزيادة الميل الحدي للادخار، ويكون منحنى IS قليل الانحدار او يميل للافقية عندما يكون مقدار المضاعف k كبيرا ،وعموما يمكن تلخيص ذلك على النحو التالي:

التغيرات	IS شدة انحدار منحنى
زيادة ق يمة المضاعف k	قليل الانحدار(يميل الى الافقية)
زيادة الميل الحدي للاستهلاك	قليل الانحدار(يميل الى الافقية)
زيادة الميل الحدي للادخار	شديد الانحدار(يميل الى العمودية)
زيادة مرونة الاستثمار g	قليل الانحدار(يميل الى الافقية)
انخفاض مرونة الاستثمار g	شديد الانحدار(يميل الى العمودية)
g =0	عمودي (رأسي)
g =∞	أفقي

4-انتقال منحنى IS:تتعد العوامل التي شانها احداث تغيرات على منحنى IS بالشكل الذي يؤدي الى الى انتقال منحنى IS باكمله نحو الاعلى اونحو الاسفل والتي يمكن اجمالها فيما يلي :

• التغير في a : الإستهلاك التلقائي (حيث ان زيادة الإستهلاك التلقائي تؤدي الى انتقال منحنى IS الى الاعلى وانخفاض الإستهلاك التلقائي تؤدي الى انتقال منحنى IS الى الاسقل).

•التغير فيRTo :التحويلات(حيث ان زيادة التحويلات تؤدي الى انتقال منحنى IS الى الاعلى وانخفاض التحويلات تؤدي الى انتقال منحنى IS الى الاسقل).

•التغير فيTxo :الضرائب المستقلة (حيث ان زيادة الضرائب المستقلة تؤدي الى انتقال منحنى IS الى الاسقل وانخفاض الضرائب المستقلة تؤدي الى انتقال منحنى IS الى الاعلى).

•التغير فيXo :الصادرات (حيث ان زيادة الصادرات تؤدي الى انتقال منحنى IS الى الاعلى وانخفاض الصادرات تؤدي الى انتقال منحنى IS الى الاسقل).

•التغير فيMo :الوردات المستقلة (حيث ان زيادة الوردات المستقلة تؤدي الى انتقال منحنى IS الى الاسقل وانخفاض الوردات المستقلة تؤدي الى انتقال منحنى IS الى الاعلى).

•التغير فيGo :الانفاق الحكومي(حيث ان زيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى انتقال منحنى IS الى الاعلى وانخفاض الانفاق الحكومي تؤدي الى انتقال منحنى IS الى الاسقل).

•التغير فيIo : الاستثمار التلقائي(حيث ان زيادة الاستثمار التلقائي تؤدي الى انتقال منحنى IS الى الاعلى وانخفاض الاستثمار التلقائي تؤدي الى انتقال منحنى IS الى الاسقل).

ثانيا: التوازن في سوق النقودLM

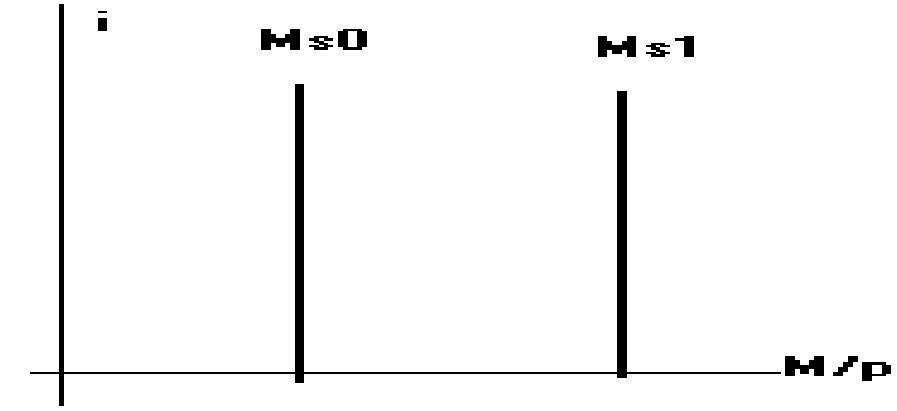
ان التوازن في سوق النقودLM يعتمد على تحديد توليفات مابين معدلات الفائدة ومساويات الدخل اين يكون فيه عرض النقود مساويا للطلب على النقود بحيث يصبح للطلب على النقود متغيرا داخليا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدل الفائدة والدخل وعموما تقتضي دراسة التوازن في سوق النقودLM تحليل جانبي سوق النقد طلباًعلى النقد بمختلف مركباته والعوامل المحددة له من جهة وجانب عرض النقد بمختلف اشكاله من جهة اخرى على حد سواء .

1- تحليل جانبي سوق النقد

1-1 عرض النقود

يعتبر عرض النقود احد المتغيرات الاساسية للسياسة النقدية الذي تتحكم يتحدد بواسطة السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي حسب حاجة النشاط الاقتصادي، كما يعتبر عرض النقود كمتغير مستقل عديم المرونة لتغيرات سعر الفائدة نرمز له بالرمز Ms ، لذلك يفرض ثابته في الفترة الزمنية القصيرة والشكل الموالي يوضح منحنى عرض النقود :

الشكل رقم 35: منحنى عرض النقود



1-2- الطلب على النقود

ينتج الطلب على النقود من الحاجة الى الحصول على مقبوضات نقدية لتسوسة المعاملات او الاحتفاظ بها ،وعموما يقسم **كينز** الطلب على إلى ثلاثة أنواع:[1]

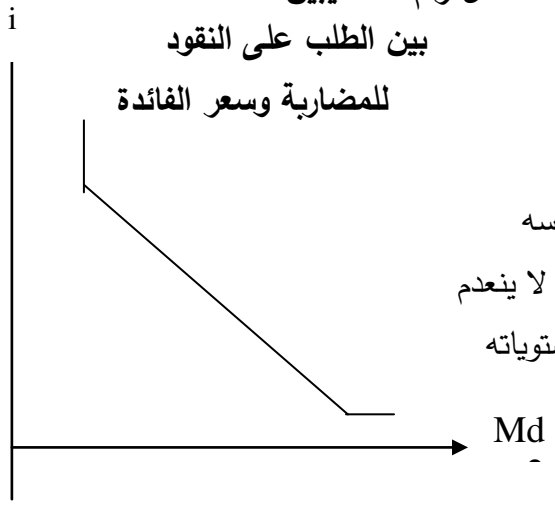
[1] علاش أحمد، محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد،تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،ص ص ص،150،151،152.

يتعلق نوعين بالمعاملات والحيطة والحذر، وهما على علاقة طردية بالدخل ويمثلان نسبة معينة منه ، بحيث يزداد الطلب على النقود لهذا الغرض كلما زاد الدخل ، ويحدث العكس عند انخفاض الدخل ، ويعني ذلك أن الأفراد يخصصون جزءً من دخلهم لهذا الغرض ،حيث ان معادلة الطلب على النقود للمعاملات والحيطة والحذر : $Md_1 = \alpha Y$ ، حيث α يمثل النسبة المحتفظ بها من الدخل لأجل المعاملات والحيطة والحذر (درجة حساسية الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية لمستوى الدخل)، **Y** الدخل الوطني .

أما النوع الثالث وهو الجديد الذي جاء به **كينز** فيتمثل في الطلب على النقود للمضاربة ، ويعني أن الأفراد يدخرون جزءاً من دخلهم لتوظيفه في المؤسسات المالية مقابل عائد يحققونه عند نهاية مدة التوظيف ، أو من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات ، وهذا النوع من الطلب يتعلق بسعر الفائدة " أي بالعائد المرتبط بذلك التوظيف " ، ويعني ذلك أن الأفراد يحررون جزءاً أكبر من المبالغ المالية المخصصة للمضاربة كلما ارتفع سعر الفائدة " أي العائد المتوقع من التوظيف " ويحرر الأفراد جزءاً أقل كلما انخفض العائد ، فتكون العلاقة بين العائد والطلب على النقود للمضاربة علاقة عكسية ، نمثلها بالمعادلة التالية مع منحناها البياني :

$$Md_2 = A - \lambda i$$

الشكل رقم 36: يبين العلاقة بين الطلب على النقود للمضاربة وسعر الفائدة



حيث " Md_2 " الطلب على النقود للمضاربة .

" **A** " **قيمة الدخل المحتفظ به عند انعدام سعر** الفائدة ، أي أن الأفراد لا يحررون عندها أي مبلغ للتوظيف بسبب انعدام العائد الذي على أساسه يتم التوظيف ، وهذا غير ممكن لأن سعر الفائدة لا ينعدم والواقع أنه عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوياته يفضل الناس النقود السائلة على توظيفها بعائد ضعيف ، وهو ما يسميه كينز بمصيدة السيولة .

"λ" درجة حساسية الطلب على النقود للمضاربة للتغيرات في سعر الفائدة(درجة حساسية الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية لمستوى سعر الفائدة)، قيمتها هي مقلوب ميل المنحنى ، ويعني

ذلك أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعني استجابة سريعة من قبل أصحاب الفائض المالي لتلك التغيرات ، على هذا الأساس يتغير ميل المنحنى لتتغير معه درجة الحساسية ." i " سعر الفائدة السائد خلال فترة محددة .

2- التوازن في سوق النقودLM

يحدث التوازن في سوق النقود من خلال تساوي الطلب على النقود مع العرض عليها ، فيكون لدينا الآتي :

$$Md = Md_1 + Md_2 = \alpha \mathbf{Y} + A - \lambda i$$

وعليه فان التوازن في سوق النقودLM يكون من خلال:

$$Ms = Md \Rightarrow Ms = Md_1 + Md_2 = \alpha \mathbf{Y} + A - \lambda i$$

وعليه تكون معادلة سوق النقودLM معطى بالعلاقة :

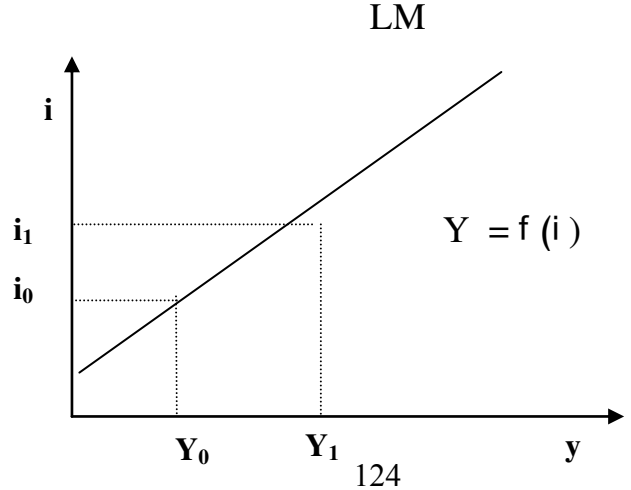
$$\alpha \mathbf{Y} = Ms - A + \lambda i \quad \Rightarrow \quad Y^* = \frac{1}{\alpha}(Ms - A + \lambda i)$$

فمن خلال ملاحظة معادلة LM يتضح لنا ان هناك علاقة طردية بين الدخل الوطني وسعر الفائدة .

2-1-منحنى التوازن في سوق النقودLM

يعرف منحنى التوازن في سوق النقودLM على انه المحل الهندسي للثنائيات او التوليفات المختلفة من اسعار الفائدة والدخل الذي يكون عندها سوق السلع والخدمات في وضع توازن بين عرض النقود والطلب على النقود ويتميز منحنى LM بالميل الموجب الذي يشير الى العلاقة الطردية بين اسعار الفائدة والدخل وعموما يمكن توضيح منحنى LM على النحو التالي:

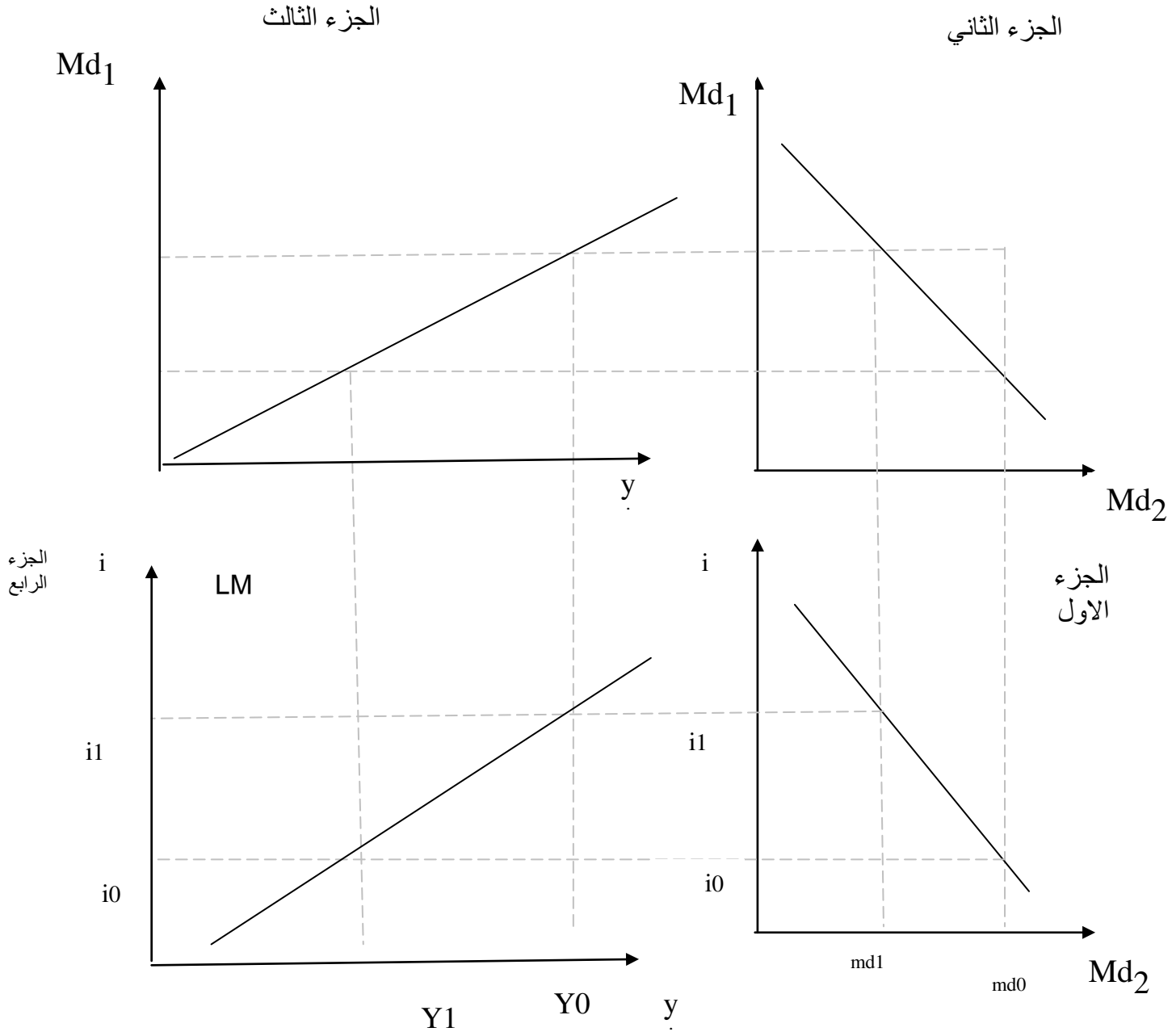
الشكل رقم 37: منحنى التوازن في سوق النقودLM



2-1- اشتقاق منحنىLM

يمكن اشتقاق منحنىLM من خلال الاعتماد على اربعة اجزاء اساسة كما هي موضحة في الشكل ادناه:

الشكل رقم 38: اشتقاق منحنىLM



3-محددات انحدار منحنى LM:

- αتمثل النسبة المحتفظ بها من الدخل لأجل المعاملات والحيطة والحذر (درجة حساسية الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية لمستوى سعر الفائدة)

-"λ" درجة حساسية الطلب على النقود للمضاربة للتغيرات في سعر الفائدة(درجة حساسية الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية لمستوى سعر الفائدة)

بحيث اذا كانت "λ : درجة حساسية الاستثمار بالنسبة لمعدلات الفائدة صغيرة و αالتي تمثل النسبة المحتفظ بها من الدخل لأجل المعاملات والحيطة والحذر (درجة حساسية الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية لمستوى سعر الفائدة)كبيرة عندها يكون منحنى LM شديد الانحدار او يميل للعمودية، اما كانت "λ : درجة حساسية الاستثمار بالنسبة لمعدلات الفائدة كبيرة وαتمثل النسبة المحتفظ بها من الدخل لأجل المعاملات والحيطة والحذر (درجة حساسية الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية لمستوى سعر الفائدة) صغيرة عندها يكون منحنى LM قليل الانحدار او يميل للافقية.

4-انتقال منحنى LM:تتعد العوامل التي شانها احداث تغيرات على منحنى LM بالشكل الذي يؤدي الى الى انتقال منحنى LM باكمله نحو الاعلى اونحو الاسفل والتي يمكن اجمالها فيما يلي :

• التغير في المعروض من النقود: حيث تؤدي زيادة المعروض من النقود الى انتقال منحنى LM الى اليمين وانخفاض المعروض من النقود تؤدي الى انتقال منحنى LM الى اليسار حيث يكون مقدار الانتقال مساوي ΔM.

• التغير في الطلب على النقود: حيث تؤدي زيادة الطلب على النقود الى انتقال منحنى LM الى اليسار وانخفاض الطلب على النقود يؤدي الى انتقال منحنى LM الى اليمين حيث يكون مقدار الانتقال مساوي الى جداء المضاعف النقدي $(1/\alpha)$.

ثالثاً: التوازن الآني في سوق السلع والخدمات و سوق النقود(IS–LM)

على الرغم من ان تحقق التوازن في سوق السلع والخدماتIS و سوق النقودLM كل على حدى عند مستويات متعددة من الدخل واسعار الفائدة، الا أن ذلك لا يعبر عن التوازن الكلي الحقيقي الذي يعني التوازن المتزامن في سوق السلع والخدماتIS و سوق النقودLM والذي يحدد مستوى واحد للدخل ومعدل الفائدة ،وهذا كون ان هناك تكامل بين السوقين اذ لايمكن تصور سوق السلع والخدمات بدون توقر نقود لتغطية الاستثمارات ولا سوق النقود بدون سلع وخدمات.

وعليه فان الاقتصاد في حاجة الى التوازن الآني في سوق السلع والخدمات و سوق النقود(IS–LM) الذي يتغير بتغير احد المتغيرات في السوقين .

1-كيفية تحديد التوازن :

ان تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي يتطلب تحقيق التوازن الآني في سوق السلع والخدمات و سوق النقود(IS–LM) وذلك من خلال اقتران الشروط المحققة لتوازن كل سوق على النحو التالي :لدينا من جهة :

$$YIS^* = \frac{1}{1-b+bt+m}\ (AG- gi)/K=\frac{1}{1-b+bt+m}$$ الـمضاعف

$$\Rightarrow YIS^* = K\ (AG- gi)$$

$$YLM^* = \frac{1}{\alpha}\ (Ms - A + \lambda i)$$

ولدينا من جهة أخرى شرط التوازن الاني :

$$YLM^* = YIS^* \Rightarrow \frac{1}{\alpha}\ (Ms - A + \lambda i) = K\ (A- gi)$$

$$\Rightarrow (gi + \lambda i) = \alpha K\ (AG- Ms+ A)$$

$$\Rightarrow (g + \lambda)\ i = \alpha K\ (AG- Ms+ A)$$

$$\Rightarrow i = \alpha K\ (AG- Ms+ A)/\ (g + \lambda)$$

حبث ان :$\alpha K\ (AG- Ms+ A)/\ (g + \lambda)$

- α تمثل النسبة المحتفظ بها من الدخل لأجل المعاملات والحيطة والحذر (درجة حساسية الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية لمستوى سعر الفائدة)

- "λ" درجة حساسية الطلب على النقود للمضاربة للتغيرات في سعر الفائدة(درجة حساسية الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية لمستوى سعر الفائدة)

- k المضاعف

- g : درجة حساسية الاستثمار بالنسبة لمعدلات الفائدة

- A" قيمة الدخل المحتفظ به عند انعدام سعر الفائدة

- Ms: عرض النقود

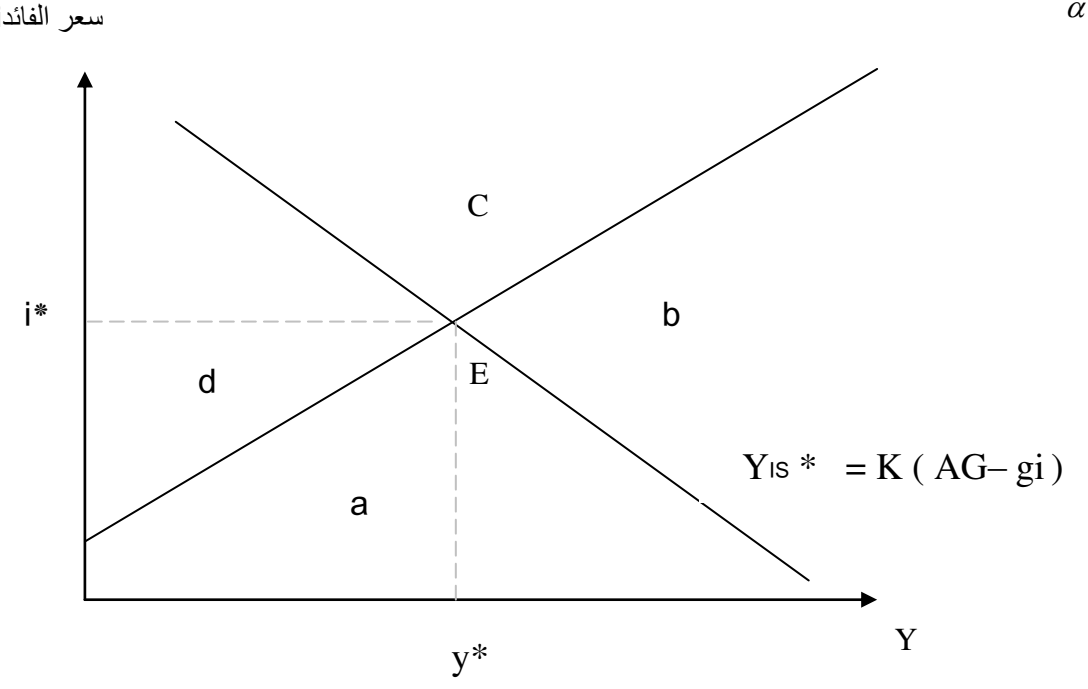
- AG: الانفاق المستقل $AG = (a + b\,RT_o - bTx_o - M_o + X_o + I_o + G_o)$

2-التمثيل البياني للتوازن الآني في سوق السلع والخدمات و سوق النقود(IS-LM):

يتحدد التوازن الآني في سوق السلع والخدمات و سوق النقود(IS-LM) بيانياً من خلال تقاطع كل من منحنى IS و منحنىLM عند نقطة معينة يتحدد عندها مستوى الدخل التوازني *Y مستوى سعر الفائدة التوازني *i والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم 39: المنحنى البياني للتوازن الآني في سوق السلع والخدمات و سوق النقود(IS-LM)

$$YLM^* = \frac{1}{\alpha}(Ms - A + \lambda i)$$



فمن خلال الشكل يتضح لنا ان النقطة E تمثل نقطة التوازن ، اما بالنسبة للنقاط b،a ، d،C هي نقاط تعبر عن وضعيات خارج تقاطع المنحنيين، وبالتالي لاتعبر عن الوضع التوازني الكلي بحيث انه عند كل نقطة من النقاط السابقة هناك عوامل من شأنها التأثير على سعر الفائدة لدفعه نحو مستواه التوازني وكذا الدخل .

رابعا: اثر السياسة المالية و السياسة النقدية على التوازن الآني في سوق السلع والخدمات و سوق النقود(IS-LM):

تعتبران السياسة المالية و السياسة النقدية أداتين هامتين من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لما لهما من تاثير بالغ الاهمية على التوازن الكلي ،لهذا سنحاول دراسة اثر السياسة المالية و السياسة النقدية على التوازن الآني في سوق السلع والخدمات و سوق النقود(IS-LM) في هذا المحور .

1 ماهية السياسة النقدية:

تكتسي السياسة النقدية أهمية بالغة كونها تلعب دوراً محورياً في إرساء المقومات الأساسية للتوازن الإقتصادي العام، بإعتبارها تمثل أحد أهم مجالات السياسة الإقتصادية التي تستخدمها الدولة في سبيل التأثير على مستوى النشاط الإقتصادي متخذة من المؤشرات النقدية موضوعاً لتدخلها، آخذة بعين الإعتبار بالعلاقة التأثيرية للنقود على المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالإستثمار ،والأسعار ،والدخل، والنمو الإقتصادي والإستقرار ...إلخ،والتي تعد بمثابة المحرك الأساسي لعجلة النشاط الاقتصادي، وللوقوف عل ذلك سنعرج على مفهوم السياسة النقدية وإتجاهاتها وأهدافها وأدواتها.

1-1 مفهوم السياسة النقدية:

إهتم الإقتصاديون بدراسة السياسة النقدية كإصطلاح يعبر عن أحد أهم دعائم السياسة الإقتصادية، التي من شأنها التأثير على النشاط الإقتصادي بهدف الوصول إلى تحديد دقيق لمضمونها وأبعادها،وعلى الرغم من هذا الإهتمام المتزايد لدراستها وشيوع إستخدامها،إلا أنه لايوجد إتفاق بين الإقتصاديين حول تعريف موحد للسياسة النقدية يحضى بالقبول العام في الفكر الاقتصادي،وفيما يلي أهم أبرز التعريفات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

تعرف الساسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والإئتمان وتنظيم السيولة العامة.[1]

[1] – بلعزوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 112.

و تعرف أيضا على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات المالية (البنك المركزي) لتؤثر على النقود المتداولة لتحقيق أهداف معينة .[1]

كما تعرف السياسة النقدية على أنها الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقد و تحقيق أهداف إقتصادية معينة،أو هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق هدف إقتصادي معين كالإستخدام الكامل تبعاً للإقتصادي كنت ،و عرفها شو بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير في كلفة الحصول عليه .[2]

كما تعني السياسة النقدية جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي،وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان،وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم و تركيب الدين الحكومي[3].

مما تقدم نستشف أن التعريفات المختلفة للسياسة النقدية تقوم على ثلاثة عناصر أساسية يمكن إجمالها فيما يلي:

- الإجراءات المتخذة ؛
- الجهة المختصة التي تقوم بإتخاذ التدابير ووضع وتنفيذ السياسة النقدية التي ينبغي أن تنسق مع أهداف السياسة الاقتصادية؛
- الهدف النهائي المرجو تحقيقه.

فهي بذلك تشكل بيان للوسائل التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي،بالشكل الذي يمكن أصحاب القرار من التحكم في الأهداف الإقتصادية المنشودة،ويمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية أو توسعية.

1-2 أهداف السياسة النقدية

تستمد السياسة النقدية أهدافها من السياسة الإقتصادية،بإعتبارها تمثل أحد الوسائل الهامة التي تعتمد عليها هاته الأخيرة في التأثير على النشاط الإقتصادي،فهي ترمي إلى تحقيق

---

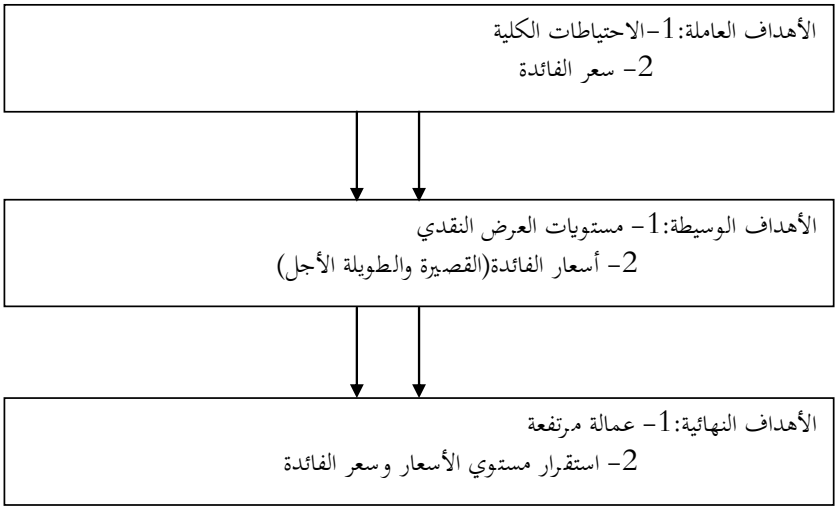
[1] – عوف محمودالكفراوي،السياسة الماليةوالنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي:دراسة تحليلية مقارنة،مركز الاسكندرية للكتاب ،الاسكندرية،ص 161.

[2] – أكرم حداد ،مشهور هذلول ،النقود و المصارف :مدخل تحليلي ونظري،دار وائل للنشر، عمان ،ط 1 ،2005، ص 183.

[3] – عباس كاظم الدعمي ، السياسة النقدية و المالية واداء سوق الأوراق المالية ،دار صفاء للنشر و التوزيع عمان ،ط 1 ،2010 ،ص 25

أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة تتنوع حسب طبيعة الظروف الإقتصادية السائدة،فهي تختلف بإختلاف مستويات التقدم الإقتصادي والإجتماعي والسياسي،حيث نجد في الدول المتقدمة هناك إتجاه نحو عدم التوسع في الأهداف والإقتصار على هدف وحيد للسياسة النقدية يتمثل في إستقرار الأسعار،أي إستهداف التضخم،بينما الدول المتخلفة تعلق على السياسة النقدية تحقيق أكثر من هدف،مما جعلها يعتريها الكثير من الغموض والضبابية من ناحية إمكانية التطبيق ، وفي هذا الإطار يرى الكثير من الإقتصاديين أن أهداف السياسة النقدية في أي نظام معاصر تعتبر أهداف بعيدة المدى تؤثر على المستوى الإقتصادي بشكل عام،وهذا يعني أن تأثير إستخدام أدوات السياسة النقدية على هذه الأهداف قد لا يظهر بصورة سريعة أو مباشرة،وبالتالي يصبح الحكم على كفاءة السياسة النقدية حكماً غير صحيح،لا سيما في ظل تعارض أهداف السياسة النقدية،لذلك تسعى السلطات النقدية ممثلة في البنوك المركزية في إنتهاج إستراتجية لممارسة السياسة النقدية،من خلال إستهداف متغيرات تقع بين أدواتها وبين تحقيق أهدافها على ضوئها يتم التفريق بين ثلاث مستويات من الأهداف، يمكن تلخيصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم40 : مخطط يوضح إستراتجية البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية



المصدر : بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، مرجع سبق ذكره، ص 72.

أ- الأهداف النهائية

تختلف الأهداف النهائية للسياسة النقدية بإختلاف النظم الإقتصادية السائدة وإحتياجات وأهداف المجتمعات،ذلك أن التشريعات النقدية تتباين من حيث التوسع والتضييق في هذه الأهداف، ونوجزأهمها فيما يلي:[1]

- المساهمة في تحقيق المعدل الأمثل للنمو الإقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة؛
- تحقيق مستوى مقبول من الإستقرار النقدي والإقتصادي من حيث تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ من التغيرات في المستوى العام للأسعار؛
- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات(السوق المالي والنقدي) وبما يخدم تطوير الإقتصاد الوطني؛
- ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية؛
- تحقيق التوازن الداخلي للإقتصاد القومي من خلال الرقابة على عرض النقود والإئتمان ،بحيث أن لا تتجاوز معدلات الكتلة النقدية معدلات الناتج القومي؛
- المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- تلبية المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي؛
- التحكم في دائرة التقلبات الإقتصادية.

ب- الأهداف الوسيطة

تحاول السلطات النقدية تحقيق الأهداف النهائية من خلال التأثير على متغيرات وسيطة تتميز بإستجابتها السريعة لأدوات السياسة النقدية ،وبالمقابل يمكن إختبار تأثيرها على الأهداف النهائية لهذه السياسة.

فالأهداف الوسيطة هي متغيرات نقدية قابلة للمراقبة بواسطة السلطات المرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية.[2]

---

[1] – انظر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، مرجع سبق ذكره،ص 114.

– أكرم حداد ،مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره،ص 184.

– زكريا الدوري،يسرى السامرائي،البنوك المركزية والسياسة النقدية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الاردن،2006،ص 186-189.

– عوض فؤاد هاشم،اقتصاديات النقود والتوازن النقدي،دار النهضة العربية ،القاهرة،1984،ص 27 .

[2] – صالح مفتاح ،النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره ،ص 126.

فهي بذلك تعبر عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها للوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية[1] ،وتستخدم الأهداف الوسيطة نظراً لفوائدها التي يمكن إيجازها فيما يلي:

• يمكن للمصارف المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات؛

• تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن إستراتجية للسياسة النقدية؛

•وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف النهائي.

وفي هذا الإطار يرى الكثيرمن الإقتصاديين أن المتغيرات النقدية التي تعبرعن الأهداف الوسيطة تتمثل في :

-المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة،وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق،فهي تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان[2]،فالمجمعات النقدية تعمل على توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تمكين السلطات النقدية من رصد وتيرة نمو الكتلة النقدية،وتستخدم هاته المجمعات كأهداف وسيطة نظراً لفوائدها التي يمكن إجمالها فيما يلي:[3]

• كون المجمعات النقدية تستقطب إهتمام البنوك المركزية فهي تقوم بتحديدها وحسابها ونشرها؛

• يمكن التعرف عليها من قبل الجمهور.

ويرتبط تحديد المجمعات النقدية ومستوياتها بالظروف الإقتصادية ومستويات تقدم الخدمات المصرفية والمنتجات المالية،فالسلطات النقدية لمختلف البلدان تستعمل معطيات ومجاميع معينة كأهداف وسيطة لسياستها النقدية ويعد الطلب على النقود وعرضها من أهم الوسائل الممكن إستخدامها لرصد المجمعات النقدية .

- معدل الفائدة

تسعى السلطات النقدية في إطار إستراتجيتها إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية النهائية متخذة من معدلات الفائدة هدفاً وسيطاً لإنتقال أثر السياسة النقدية على هدف النمو ،نظراً للإستجابة العالية التي تتمتع بها ،فهي تؤدي دوراً مهماً في بلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية إن على الصعيد الداخلي أو الخارجي، فعلى المستوى الداخلي فهي تؤثر على الإستثمارات كونها

[1] – عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية وتقييمية، مرجع سبق ذكره،ص 64.

[2] – نفس المرجع السابق ، ص 64.

[3] – صالح مفتاح،النقود والسياسة النقدية ، مرجع سبق ذكره،ص 129.

تتمتع بدرجة عالية من الحساسية إتجاه معدلات الفائدة من ناحية تكلفة القروض أو من ناحية تلقي التعويضات عن توظيف مدخراتهم ،أما على المستوى الخارجي تؤثر على حركات رؤوس الأموال في الأجل القصير.

إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة الأجل والنقود هذا من ناحية،ومن ناحية أخرى لا تعكس التغيرات في معدلات الفائدة الإسمية الناتجة عن التغير في توقعات التضخم في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية،ويفسر ذلك بأن إستجابة السياسة النقدية للتغيرات في معدلات الفائدة الإسمية يتوقف على ما إذا كان هذا التغير ناتج عن تغير أسعار الفائدة الحقيقية أو ناتج من توقعات التضخم،هذا فضلاً على أن زيادة التضخم المتوقع بمعدل يفوق الزيادة في أسعار الفائدة الإسمية المحلية يعكس إنخفاض أسعار الفائدة الحقيقية،وهو ما سوف يولد ضغوط تنازلية على القيمة الحقيقية للعملة المحلية.[1]

- سعر الصرف:

يستخدم سعر الصرف كهدف وسيط للتأثير على الصادرات من جهة،وجذب الإستثمار الأجنبي من جهة أخرى كونه يلعب دوراً مهما في تحسين وضعية ميزان المدفوعات،فهو يعد مؤشراً هاماً حول الأوضاع الإقتصادية لدولة ما،وذلك للمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريباً من مستواه لتعادل القدرات الشرائية بالشكل الذي يضمن إستقرار وضعية البلاد إتجاه الخارج .

وعموماً فعملية ضبط الأهداف الوسيطة الكفيلة بتمكين السلطات النقدية من وضع إستراتجية للممارسة السياسة النقدية تعتمد على ضرورة إعتدادها لمجموعة من المعايير لها آثار على الهدف النهائي، بما يجعله يفي بالغرض أكثر من غيره، ويمكن إجمال هذه المعايير فيما يلي [2]:

- القابلية للقياس ؛
- القدرة على التحكم في الهدف الوسيط؛
- إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي.

[1] – نشأت الوكيل ، التوازن النقدي ومعدل الفائدة دراسة تحليلية وتقيمية لسوق النقود وسعر الصرف ،شركة ناس للطباعة،القاهرة،2006،ص 299.

[2] – الناقة أحمد أبو الفتوح،نظرية النقود والبنوك والاسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ،القاهرة،1997 ، ص ص 139،140.

ج- الأهداف العاملة:

تمثل الأهداف العاملة حلقة بداية الإستراتجية التي تتبعها السلطات النقدية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية،فهي مجموعة من المتغيرات التي يختارها البنك المركزي ليحاول من خلالها التأثير على الأهداف الوسيطة وربطها بأدوات السياسة النقدية،وتتكون الأهداف العاملة من مجموعتين من المتغيرات:[1]

• المجموعة الأولى هي مجمعات الإحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع إحتياطات البنوك وإحتياطات الودائع الخاصة والإحتياطات غير المقترضة؛

• المجموعة الثانية هي تتعلق بظروف سوق النقد وتتضمن الإحتياطات الحرة،معدل الأرصدة،أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد؛

فالأهداف العاملة إذاً حلقة ربط قوية التأثر لأدوات السياسة النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة،فمن خلالها يمكن للبنك المركزي أن يتأكد بسرعة ما إذا كانت سياسته تسير في الطريق الصحيح أم لا،بدلاً من الإنتظار لكي يرى النتيجة النهائية لسياسته.

1-3 أدوات السياسة النقدية:

تعتمد السلطات النقدية لبلوغ أهداف السياسة النقدية مجموعة من الأدوات والقواعد والإجراءات،والتي تقع تحت تحكمها المباشر بما يمكنها من التأثير على كمية النقد وحجم الإئتمان بما يضمن التدخل المباشر والمقصود في

الحياة الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة النقدية، وتشتمل أدوات هاته الأخيرة على نوعين من الوسائل:[2]

• الأولى وسائل نوعية إنتقائية مباشرة تستهدف التأثير في نوع الإئتمان ووجهته وليس مقاديره فقط،بقصد توجيه بعض الأنشطة الإقتصادية وهي تلائم الأوضاع الخاصة التي تتميز بها الإقتصاديات المختلفة؛

• الثانية وسائل كمية غير مباشرة تستهدف التأثير في حجم النقد عامة والإئتمان المصرفي خاصة وكلفته وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الإقتصاد .

[1] – باري سيجل ،النقود والبنوك والاقتصاد،مرجع سبق ذكره،ص 293.

[2] – زكريا الدوري،يسرى السامرائي،البنوك المركزية والسياسة النقدية ،مرجع سبق ذكره،ص 192.

1-3-1 الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

تستهدف الأدوات النوعية للسياسة النقدية توجيه الإئتمان صوب القطاعات الإقتصادية،التي تمثل أهمية إستراتجية والتأثير على حجم القروض الممنوحة إلى قطاعات خاصة في الإقتصاد وكلفة الحصول عليه، وهكذا تعتبر الأدوات النوعية للسياسة النقدية أدوات لها تأثيرها المباشر على المقرض والمقترض في آن واحد،فهي تمارس تأثيراً نوعياً وكمياً على مستوى طلب القروض،وكذلك على مستوى قدرة المؤسسات المالية على الإقراض،ومن أهم الأدوات المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الإئتمان توجيهاً يتوافق وأهداف السياسة الإقتصادية مايلي:[1]

• تحديد حجم الإئتمان المسموح به للمصارف التجارية على أساس حجم رأس مالها،أي لا تستطيع المصارف التجارية زيادة حجم الإئتمان إلا بزيادة رأس مالها؛

• تحديد نسبة كل مصرف إلى رأس ماله أو تحديد حد أعلى من الودائع خلال فترة معينة والزيادة عن ذلك يجب أن توظف بأوراق حكومية أو وضعها لدى المصرف المركزي كأرصدة مدينة؛

• وضع قيود على تزايد الأصول المصرفية ،حيث يقوم المصرف المركزي في تحديد حجم الزيادة المسموح بها لمكونات أصول المصرف التجاري؛

• تحديد حصص إعادة الخصم حيث يقوم البنك المركزي بوضع حد أقصى لما سيقوم به كل مصرف تجاري من خصم أوراق مالية وسندات حكومية ويتحدد هذا الحد بناءاً على الظروف الإقتصادية السائدة؛

• إستخدام الودائع الحكومية للتأثير على حجم الإئتمان من خلال وضعها لدى البنك المركزي مما يقلل من حجم الإئتمان الممنوح أو لدى المصارف التجارية لزيادة حجم الإئتمان؛

• منع المصارف التجارية من إعطاء القروض لبعض الأنشطة لزيادة حجم الائتمان؛

• التمييز بين مختلف القطاعات الإقتصادية عن طريق الأوراق المالية المقدمة كضمان للقروض ،حيث يقوم المصرف المركزي بحرمان نشاط اقتصادي معين من القروض بضمان الأوراق المالية مما يحد من حجم الإئتمان الموجه إليه؛

• التأثير والإقناع الأدبي وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية لطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح إئتمان؛

[1] – أحمد مجدوب،السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي،دار اللواء للنشر والتوزيع،الرياض،ط 1 ،1989 ، ص 80.

– عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية وتقييمية ،مرجع سبق ذكره،ص 82.

• التعليمات والتوجيهات التي تقوم البنوك المركزية بإصدرها للبنوك التجارية يحدد فيها حجم ونوع الإئتمان الذي يمكن أن تقدمه للمتعاملين معها وذلك وفقا للظروف الإقتصادية السائدة؛

• قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية؛

• الودائع المشروطة من أجل الاستيراد.

3-1-2 الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

يقصد بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة،الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على كمية النقود المتداولة وحجم الإئتمان بشكل عام،بغض النظر عن أوجه إستعمال هذا الإئتمان، ويتم تأثيرها على كمية النقود وحجم الإئتمان عبر السوق النقدية والمالية،ومن أهمها نجد:

أ- معدل إعادة الخصم:

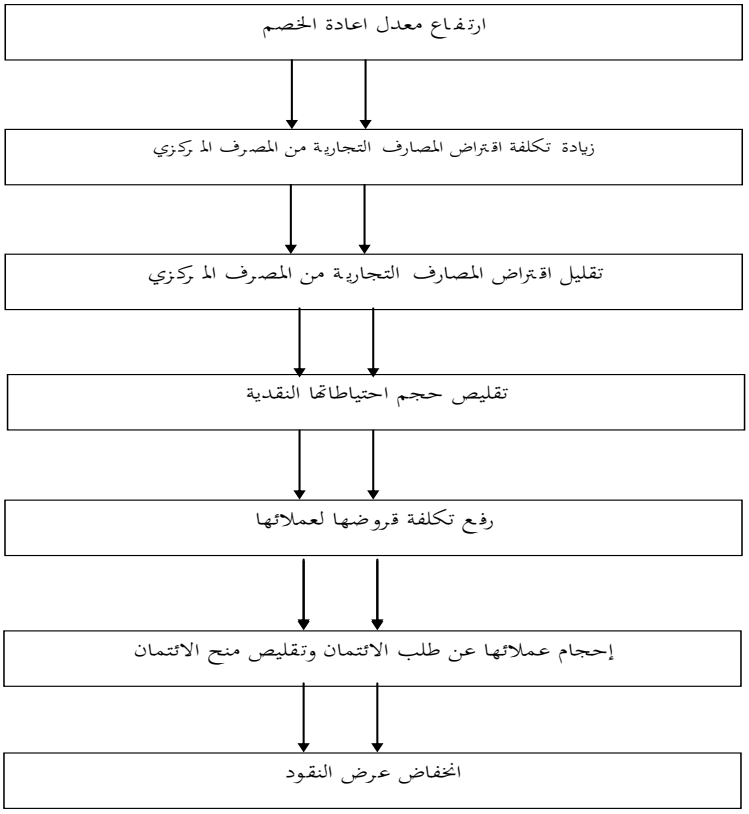
تعد سياسة معدل إعادة الخصم من أقدم أدوات السياسة النقدية التي إستخدمتها البنوك المركزية للتأثير على عرض النقود وحجم الائتمان، فأي تغيير يطرأ على معدل إعادة الخصم سيؤدي إلى تغيير مماثل في معدلات الفائدة في السوق النقدية المحلية، مما يؤثر على في الأسعار والإنتاج.

و يقصد بمعدل إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي عن القروض التي يمنحها للبنوك التجارية أو عن الأوراق المالية التي تقدمها هذه المصارف لإعادة خصمها لديه،وذلك بغرض توفير السيولة اللازمة[1] .

فالبنك المركزي يهدف من خلال سياسة معدل إعادة الخصم ،إلى التأثير على تكلفة الإقتراض من البنك المركزي من جهة،وتكلفة القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها من الوحدات الإقتصادية من جهة أخرى معتمداً في ذلك على عرض النقود وطلب السيولة داخل السوق النقدية، أي على الظروف الإقتصادية وحاجة الإقتصاد للسيولة من ناحية، وعلى القدرة على الإيفاء بهذه السيولة من ناحية أخرى،وينتقل تأثير سياسة معدل إعادة الخصم على حجم الإئتمان المصرفي وبالتالي عرض النقد وفق الآلية التالية :

[1] -سهير محمد السيد وآخرون ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، مؤسسة شهاب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000،ص45.

الشكل رقم41 :آلية عمل سياسة معدل إعادة الخصم



المصدر : أكرم حداد ،مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره،ص 186

ولكن مع التطورات الإقتصادية المعاصرة وزيادة تعقيداتها،لاسيما في ظل إختفاء قاعدة الذهب أدى إلى تقلص إستخدام هذه الأداة وتراجع دورها للأسباب التالية :

- وفرة الإحتياطات لدى المصارف التجارية؛
- وجود مصادر أخرى للسيولة ؛
- التوقعات؛
- الظروف الإقتصادية السائدة؛
- كانت رؤوس الأموال تنتقل من دولة لأخرى بطريقة ميسرة وسهلة؛
- تنعدم فاعلية هذه الأداة إذا أستخدمت في حالة إرتفاع مستوى الأسعار الداخلية المقرون بفائض في ميزان المدفوعات أو إنخفاض مستوى الأسعار المصحوب بعجز في ميزان المدفوعات .

ب- عمليات السوق المفتوحة :

تعتبر سياسة السوق المفتوحة من أهم أدوات الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية،وتشكل دعامة قوية للمصرف المركزي للتحكم في كمية النقود وحجم الإئتمان الممنوح .

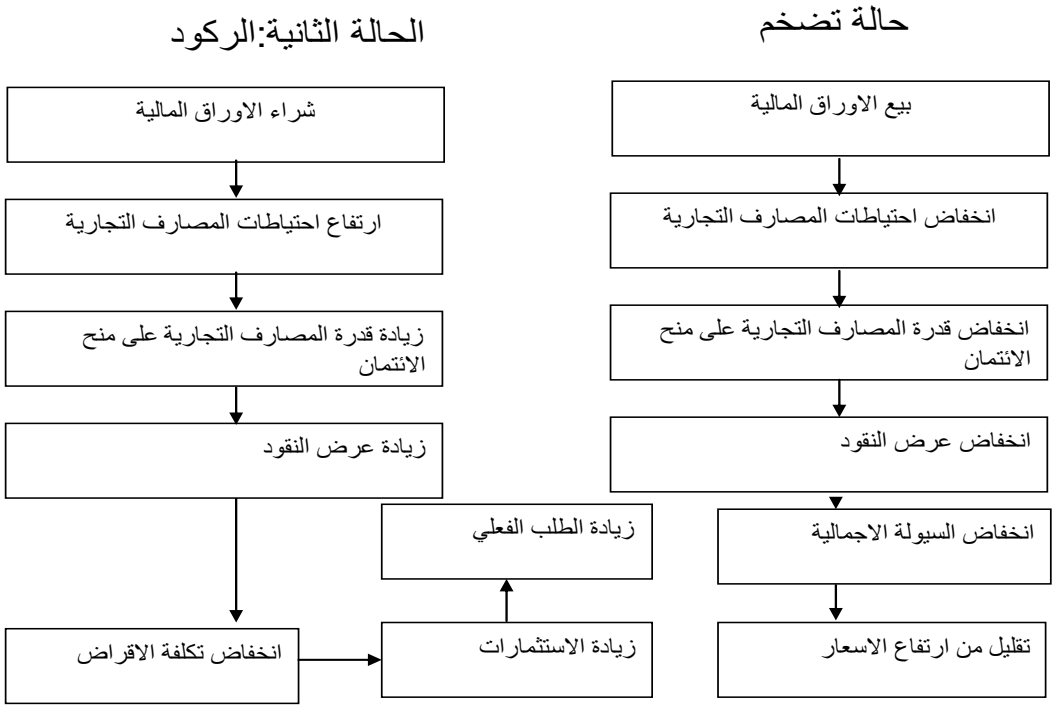
ويقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول المصرف المركزي السوق النقدية والمالية مشترياً أو بائعاً للأوراق

المالية الحكومية و التجارية للتأثير في كمية النقود و حجم الإئتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية لتحقيق التعديلات المناسبة في الأسعار والأجور والإنتاج وذلك تبعاً للظروف الإقتصادية السائدة.[1]

يؤدي إستخدام البنوك المركزية لأداة عمليات السوق المفتوحة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة المصارف التجارية على خلق الإئتمان ،حيث تقوم البنوك المركزية بشراء أو بيع السندات الحكومية أو أذونات الخزينة من خلال السوق المفتوحة،بما يؤدي إلى زيادة النقد المتداول في حالة الشراء وإلى خفض كمية النقد المتداول في حالة البيع ،ويمكن تلخيص آلية عمل سياسة السوق المفتوحة في الشكل الموالي:

[1] - k.C.Shekhar,Banking Theory And Practice ,Vikaspublishing-House Put Ltd, New Delhi ,1994,P 472.

الشكل رقم42:آلية عمل أداة السوق المفتوحة



على الرغم من أهمية سياسة السوق المفتوحة في تفعيل دور البنوك المركزية في التحكم في كمية النقود وحجم الإئتمان الممنوح،إلا أن نجاح وفعالية أداة السوق المفتوحة تتوقف على عدة شروط تعتبر حدوداً لفعاليتها،ويمكن إجمالها فيما يلي:[1]

• وجود أسواق نقدية ومالية متطورة؛

•أن يكون لدى المصرف المركزي كمية كافية من الأوراق المالية ،حيث تتوقف قدرة المصرف المركزي في التأثير على الأسواق النقدية والمالية من خلال عمليات السوق المفتوحة على كمية ما يتوفر لديه من الأوراق المالية التي يطرحها للبيع،كما يفترض أن يكون لديه الإستعداد لشراء الأوراق المالية مهما كانت أسعارها مرتفعة وذلك من أجل معالجة الركود الإقتصادي؛

• وجود درجة عالية من الوعي المصرفي لدى جميع أفراد المجتمع.

4- معدل الاحتياطي القانوني :

تعتبر سياسة تغير معدل الإحتياطي القانوني من أكثر الأدوات الكمية الفعالة للمصرف المركزي خاصة في الدول النامية التي يستحيل فيها إستخدام عمليات السوق المفتوحة

[1] – بكري كامل مقلد ،رمضان محمد ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2000 .ص 215 .

لضيق أو انعدام أسواق النقد أو المال، كما أن تغيير سياسة إعادة الخصم محدودة الأثر لمحدودية التعامل بالأوراق المالية في هذه الدول.

ويقصد بنسبة الإحتياطي القانوني ذلك الجزء من الودائع والأصول النقدية للمصارف التجارية التي تحتفظ بها لدى المصرف المركزي بحكم القانون[1]، وذلك بهدف توفير هامش من السيولة للمصارف التجارية لمواجهة طلبات عملائها لسحب جزء من ودائعهم،نتيجة بعض الظروف الإقتصادية المستجدة ولتوفير حد أدنى من الضمان للمودعين فهذه الأداة ذات هدف مزدوج ،فهي من جهة أداة لحماية المودعين وتمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم،ومن جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الإئتمان،فالبنك المركزي يستعمل هذه السياسة لإحداث التوازن النقدي المحلي ففي فترات التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الإحتياط القانوني للحد من قدرة المصارف التجارية في منح الإئتمان،وفي حالة الإنكماش يخفض هذه النسبة حتى يسمح للمصارف التجارية التوسع في منح الإئتمان عن طريق رفع مضاعف الإئتمان .

1-3-1 شروط فعالية السياسة النقدية:

يتطلب نجاح السياسة النقدية توفير مجموعة من العوامل التي تعمل على تنظيمها وتحديد الإطار العام للمقومات الضرورية التي من شأنها إزالة التحديات التي تحول دون فعالية السياسة النقدية،ولعل أهم عوامل نجاح السياسة النقدية مايلي:[2]

- توفر نظام معلومات فعال؛
- دقة تحديد أهداف السياسة النقدية؛
- هيكل النشاط الإقتصادي؛
- مدى استقلالية البنك المركزي؛
- سياسة الاستثمار ؛
- توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة؛
- ضرورة توفير هيكل مصرفي فعال؛
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الإقتصادية،لاسيما النقدية منها.

[1] – رشدي مصطفى ،النظرية النقدية من خلال التحليل الكلي ، مؤسسة الثقافة الجامعية،الاسكندرية،1974، ص 276 .

[2] – بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره،ص 133 .

– عبد الحميد عبد المطلب ،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي:تحليل كلي،مرجع سبق ذكره ،ص 115 .

2- ماهية ومضمون السياسة المالية:

تتبوأ السياسة المالية مكانة هامة في تحديد إتجاهات النشاط الإقتصادي لأي دولة،فهي تلعب دوراً رئيسياً في إرساء المقومات الأساسية للنمو الإقتصادي القابل للإستمرار،كونها تعد من أهم مجالات السياسة الإقتصادية الكفيلة بالتأثير على المتغيرات الإقتصادية بما يضمن توازنات النظام الإقتصادي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي،الذي من شأنه تحقيق تطلعات وأهداف المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

2-1 مفهوم السياسة المالية واتجاهاتها:

إرتبط مفهوم السياسة المالية عبر مراحل تطورها بتنامي دور الدولة في التأثير على النشاط الإقتصادي من خلال حجم ماليتها ،حيث عرف الفكر الإقتصادي جدلاً كبيراً حول ما إذا كانت الدولة أم الأسواق هي الأكثر قدرة على معالجة مشكلة الندرة على المستوى القومي، بالشكل الذي يضمن تحديد الوضع الإقتصادي الأمثل، وهو الموضوع الذي ظل محل الكثير من الإختلافات بين الإقتصاديين ولمدة طويلة،**حيث** تتعدد المفاهيم المعبرة عن السياسة المالية بتعدد وإختلاف وجهات نظر المفكرين والمنظرين الإقتصاديين،فالسياسة المالية تخضع في مفهومها للأهداف المراد تحقيقها،والتي نوجز أهمها فيما يلي:

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر هذا من جهة،ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي بحيث تحقق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة.[1]

كما تعرف على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة.[2]

كما عرفت أيضا على أنها مجموعة التشريعات والإجراءات التي تتخذها الدولة لعلاج المشكلات الإقتصادية التي يعاني منها الإقتصاد القومي وللتأثير في العرض والطلب الكليين ،

[1] – اسماعيل عبد الرحمان،حربي محمد موسى عريقات،مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد:الاقتصاد الكلي،دار وائل للطباعة والنشر،عمان،الاردن،ط 1 ،1999 ،ص 165.

[2] – عبد الحميد عبد المطلب ،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي:تحليل كلي ،مرجع سبق ذكره،ص 43.

بحيث يؤدي ذلك لزيادة معدلات نمو الناتج القومي من خلال إستخدام الأدوات المالية ((الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة)).[1]

فمن خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنها تتقاطع في مجملها في إبراز أهمية السياسة المالية في رفع الكفاءة الإقتصادية،فهي لا تخرج عن كون السياسة المالية ترتكز على ثلاث عناصر أساسية هي :

• الإهتمام بتحديد مصادر إيرادات الدولة وآليات إستخدامها لتغطية نفقاتها بما يحقق أهدافها المختلفة؛

• دراسة وتحليل إدارة النشاط المالي للدولة بما يكفل كفاءة عالية في التأثير على النشاط الإقتصادي ؛

• الإهتمام بالإختيار مجموعة الإجراءات والتدابير والقواعد والوسائل الضرورية الكفيلة بتحقيق مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة؛

فهي بذلك تشكل الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في سبيل تحديد مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير والأساليب التي من شأنها إدارة وتوجيه النشاط المالي، بما يؤثر على النشاط الإقتصادي ويستجيب إلى تحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .

2-2 أهداف السياسة المالية:

تعد السياسة المالية وسيلة لتحقيق غايات معينة تتفاوت من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى،حيث تحدد أهداف السياسة المالية على ضوء الظروف الإقتصادية السائدة،فمن خلال هذه الظروف يستطيع صانعوا السياسة المالية إستخدام كل الإجراءات والتدابير للتأثير في الحياة الإقتصادية لتحقيق التنمية الإقتصادية،ويمكن إيجاز أهم أهدافها فيما يلي:[2]

• تحقيق التخصيص الأمثل للموارد القومية من خلال تحويل جزء من موارد المجتمع إلى الحكومة لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج وتوفير السلع والخدمات العامة؛

---

[1] – كنعان علي،اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية ،دار الحسنيين ،دمشق،1997،ص 219 .

[2] – السوداني عبد العزيز علي ، أسس السياسة المالية:مدخل تحليل قرارات المالية ،الدار الجامعية للنشر،الاسكندرية،1996،ص 28 .

– شهاب مجدي محمود ، الاقتصاد المالي:نظرية مالية الدولة :السياسات المالية للنظام الراسمالي،الدار الجامعية،بيروت،1988 ،ص 395 .

– اسماعيل عبد الرحمان،حربي محمد موسى عريقات،مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد:الاقتصاد الكلي،مرجع سبق ذكره،ص 172.

• تحقيق النمو الإقتصادي الأمثل ورفع مستوى التشغيل حيث تعمل السياسة المالية على توفير الإمكانات المالية اللازمة وتوجيهها إلى مختلف القطاعات الإقتصادية المنتجة لتسريع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛

• تحقيق التوازن الإقتصادي من خلال إستغلال جميع الإمكانات المادية والبشرية في المجتمع بالشكل الذي يؤدي إلى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل؛

• إعادة توزيع الدخول والثروات بالشكل الذي يحقق العدالة الإجتماعية؛

• تحقيق التوازن الإجتماعي بالشكل الذي يؤدي إلى وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الإجتماعية.

2-2- أدوات السياسة المالية:

لقد إهتم الإقتصاديون كثيراً بالسياسة المالية ضمن إطار علم المالية العامة،لما لها من قدرة كبيرة لمعالجة المشكلات الإقتصادية، وخاصة في فترات الكساد والتضخم،كونها تستمد أهدافها من عمق ما تفرضه البيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية من مشاكل إقتصادية تستدعي إتخاذ قرارات مالية لمواجهة أزمات،أو معالجة نواحي القصور في آليات اقتصاد السوق،كما إختاروا أدواتها من بين بدائل عديدة متفاوتة الأثر والسبيل،يمكن إجمالها فيما يلي:

2-2-1 سياسة الإنفاق العام:

تشكل دراسة النفقات العامة ركنا أساسياً في الدراسات المالية،إزدادت أهميتها مع تعاظم دور الدولة وإنتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة،نتيجة التوسع في مهامها ووظائفها المتمثلة في إشباع الحاجات العامة بإعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم فيه في الميادين المختلفة،أي أن النفقة العامة ترسم حدود نشاط الدولة الإقتصادي والإجتماعي .

2-2-2 الإيرادات العامة:

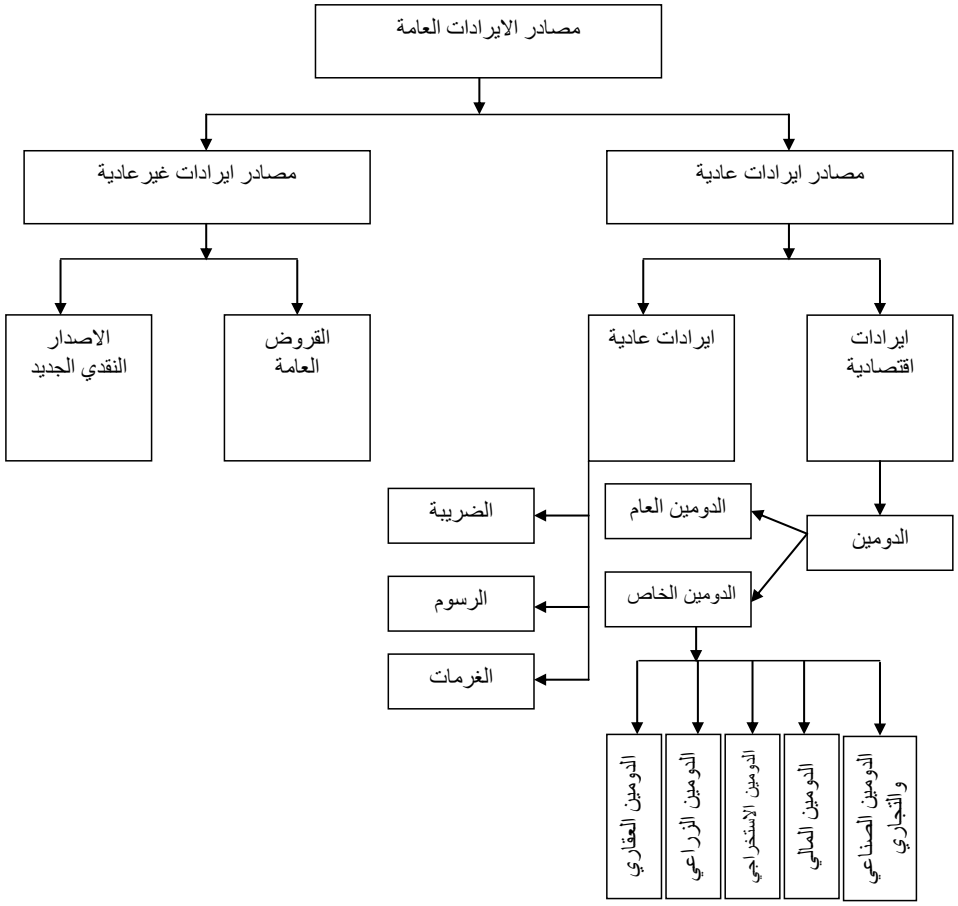
تعتبر سياسة الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تشكل دعامة قوية للدولة لإتخاذ الإجراءات والتدابير ،والتي من شأنها ضمان تنظيم تحصيلها قصد تغطية النفقات العامة من جهة،والتأثير على الوضع الإقتصادي والإجتماعي حسب التوجهات العامة للسياسة الإقتصادية من جهة ثانية .

وتمثل الإيرادات العامة كل ما تتحصل عليه الدولة من الأموال ،سواءً كان ذلك بصفتها السيادية أم من ريع أملاكها ومشروعاتها الإقتصادية، أم من القروض الداخلية والخارجية، أو من مصادر تضخمية لتمويل النفقات العامة،ولكن مع التطور الإقتصادي لم تبقى الإيرادات

العامـة وسـيلة لتمويـل النفقـات العامـة فحسـب، بـل أصـبحت أداة بيـد الدولـة لتوجيـه الفعاليـات الإقتصادية ولمعالجة التضخم والإنكماش ولإعادة توزيع الدخل القومي [1] .

ويستشف من هذا التعريف أن للدولة مصادر إيرادات متنوعة ومتعددة ، تتباين هذه المصادر من حيث درجة مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية من دولة لأخرى، بالشكل الذي يمنحها مرونة عالية في تحصيل جميع إيراداتها المالية بما يضمن تمويل خزينتها،لاسيما في ظل التغيرات الفكرية والنظرية والدور الجديد للدولة،حيث بدأ الميل نحو تنمية الإيرادات الإقتصادية بعد أن تم الإهتمام بمعايير الجدوى الإقتصادية وآليات السوق والمردود الإقتصادي على مؤسسات الدولة بهدف تطوير إيراداتها، والشكل الموالي يوضح أهم هذه المصادر.

الشكل رقم43:مصادر الإيرادات العامة.



المصـدر: نـوزاد عبـد الرحمـان الهيثـي ،منجـد عبـد اللطيـف الخشـالي ، مرجـع سـبق ذكـره، ص 81،بتصرف .

[1] – P–Chanora ,Finances Sense Tate Mc Graw–Hill Publishing Company Limited,1994,P 81 .

حيث يقصد بالإيرادات العادية الإيرادات التي ترد بصورة منتظمة، وفي ظل ظروف مستقرة إلى حد كبير مثل إيرادات الدولة من الدومين أو الضرائب أو الرسوم ، أما الإيرادات غير العادية فهي تلك الإيرادات التي لا تبرز أو تتكرر سنوياً بشكل منتظم وتظهر في ظل ظروف إستثنائية ،كالحروب والكوارث الطبيعية مثل القروض العامة أو الإصدار النقدي ،ويقصد بالإيرادات الإقتصادية الإيرادات التي تحققها الدولة من ممارستها لنشاط إقتصادي يدر عائداً ذا طابع إقتصادي، أما الإيرادات السيادية فهي الإيرادات التي تحققها الدولة بإستخدام قوة القانون .

ومهما تعددت وتنوعت تقسيمات الإيرادات العامة إلا أن أهمها هي :

1- السياسة الضريبة:

تمثل السياسة الضريبية الأداة الأساسية لرسم السياسة المالية في كافة الدول،سواءً متقدمة أو متخلفة مستمدة أهميتها من خلال الدور الذي أصبحت تلعبه الضريبة،ومدى قدرتها على التأثير على الواقع الإقتصادي والإجتماعي لأي بلد،والذي تطور بتطور دور الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية حيث لم تصبح الضريبة حيادية بل أداة من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهداف النظام الإقتصادي،فهي بذلك ليست غاية في حد ذاتها يراد بها إثقال كاهل المكلفين بها و إنما وسيلة ضبط تسعى الدولة من خلالها لتحقيق أهداف معينة في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .

ويقصد بالسياسة الضريبية على أنها مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة،والتأثير على الوضع الإقتصادي والإجتماعي حسب التوجهات العامة للإقتصاد من جهة ثانية[1]، فهي تمثل الشق الثاني للسياسة المالية والمتمثل في الإيرادات والمكملة لسياسة الدين العام وكذا الإيرادات من دخل أملاك الدولة ومن الإصدار النقدي،وذلك على إعتبار أن السياسة المالية هي تلك السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف[2] .

فالسياسة الصريبية بذلك هي مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية وتوزيعها وإستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة، وأهدافها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ،وذلك من

[1] – عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية وتقييمية، مرجع سبق ذكره،ص 139.

[2] – السيد عطية عبد الواحد ، " دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية "، دار النهضة العربية ، 1993،ص20

خلال دورها المالي بإعتبار الضريبة الممول الرئيسي لخزينة الدولة،إلى جانب الدور الضبطي والتوجيهي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة ميزان المدفوعات[1].

وترتبط فعالية السياسة الضريبية بالنظام الضريبي بإعتباره الوسيلة التي من خلالها تقنن وتنفذ وتراقب هذه السياسة ، وهو بذلك الإطار والمرتكز الأساسي الذي تحقق من خلاله السياسة الضريبية مختلف أهدافها التي ترسم في إطار السياسة الإقتصادية،وعموماً تستند السياسة الضريبية إلى جملة من الدعائم يمكن إجمالها فيما يلي :[2]

- تحديد الأولويات التي يصبوا إليها النظام الضريبي لفترة معينة في ظل الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية السائدة في الداخل،وكذا الأوضاع خارج إقليم الدولة، لأثر إنعكاساتها على الداخل وهذا بحكم التعامل وعلاقة الدولة بباقي الدول ؛
- التوليف والمزج المناسب بين أدوات السياسة الضريبية خاصة عند تركيب الهيكل الضريبي بإختيار نوع الضريبة وثقلها النسبي في مجموع الإيرادات السيادية والعامة، وكذا تحديد المعدلات بالشكل الذي يسمح بتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية من غير الإضرار بالمكلفين أو الخزينة العامة ؛
- التنسيق بين السياسة الضريبية و السياسات الإقتصادية الأخرى بصفة عامة؛
- التقليل من المفارقات الناشئة عن قرارات السياسة الضريبية والقرارات الأخرى وما تسعى إليه،فالتوسع المفرط في تطبيق سياسة تحريض ضريبي مثلاً من شأنه أن يحقق مآرب إقتصادية وإجتماعية ، إلا أن ذلك ستكون له العواقب الوخيمة على إيرادات الدولة عامة والأهداف المالية للنظام الضريبي خاصة .

وتسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية يمكن حصرها فيما يلي :

•توجيه الإستهلاك من خلال التأثير على السلوك الإستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات؛

• توجيه قرارات الأعوان الإقتصاديين والإستثمارات ؛

[1] – منصور بن عمارة " النظام الجبائي الجزائري ضمن الإصلاحات الاقتصادية " ، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ماي 2003، ص206.

[2] – احمد عبد العزيز الشرقاوي ،" السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر خلال السبعينات " معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، 1981،ص10.

• زيادة تنافسية المؤسسات ؛
•تصحيح إخفاقات السوق ؛
• تمويل التدخلات العمومية ؛
• إعادة توزيع الدخل ؛
•توجيه المعطيات الإجتماعية.

2- الدومين: يقصد بالدومين كافة ممتلكات الدولة أياً كانت طبيعتها عقارية أو منقولة ومهما كان نوع الملكية عامة أو خاصة ، حيث يمثل الدومين العام الأموال التي تمتلكها الدولة والتي تخضع لأحكام القانون العام ولأفراد المجتمع حق الإنتفاع بها بدون مقابل،إلا أنه قد يفرض عليها أحياناً بعض الرسوم على الإنتفاع بها أما الدومين الخاص فهي الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة،والتي تخضع لأحكام القانون الخاص ويعتبر مصدراً من مصادر الإيرادات العامة ويقسم إلى دومين زراعي ، دومين صناعي وتجاري، دومين مالي و دومين إستخراجي.

3- الرسوم: تعد الرسوم من بين أهم الإيرادات التي تحصل عليها الدولة ،والتي إحتلت موقعاً مهماً في ترتيب الأهمية النسبية لإيرادات الدولة المالية لعقود طويلة من الزمن،لاسيما في ظل سيادة المذهب الفردي بصورة مطلقة وغلبة مفهوم الدولة الحارسة على تحديد الخدمات العامة التي ينبغي للدولة القيام بها .

ويقصد بالرسوم المبالغ المالية التي يدفعها الأفراد جبراً إلى الدولة أو إحدى مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الأفراد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل، وبذلك يتميز الرسم عن الضريبة من حيث أن الضريبة تدفع بدون نفع خاص يعود على المكلف بينما الرسم يدفع مقابل خدمة معينة تؤديها الدولة،كما إنه يختلف عن الثمن العام من حيث أن الرسم يدفع مقابل خدمة معينة تؤديها الدولة للأفراد بدون قصد تحقيق الربح من وراء ذلك ،بينما الثمن العام يدفع مقابل خدمات تقدمها مشروعات القطاع العام،والتي تسعى لتحقيق هامش قليل من الربح .

4-القروض العامة

لقد برزت القروض العامة كعنصر مهم للمساهمة في تمويل النفقات العامة مع تطور دور الدولة وتزايد نفقاتها بشكل كبير وعجز الإيرادات الأخرى عن تمويل النفقات العامة ، حيث حذر الفكر التقليدي من اللجوء إليها إلا في الحالات الإستثنائية وبشكل محدود ، ولكن مع ظهور النظرية الكينزية بدأت القروض تأخذ مكانتها بين الإيرادات العامة، حيث أكدت بأنه يمكن إستخدام

القروض العامة للتأثير على الطلب الفعلي وللتقليل من حدة تقلبات الدورة الإقتصادية في البلدان المتطورة ، ولتمويل الإستثمارات الهيكلية في البلدان المتخلفة، ويقصد بالقروض العامة الأموال التي تقترضها الدولة من الأفراد أو من الهيئات العامة والخاصة الوطنية أو من الأفراد والهيئات الأجنبية أو من المؤسسات الدولية ،وذلك مقابل إلتزامها بإعادة المبالغ المقترضة مع فوائدها المتفق عليها في الفترة الزمنية المتفق عليها.

ومما لا شك فيه أنه بتطور دور الدولة أصبحت القروض العامة إحدى الأدوات الأساسية للسياسة الإقتصادية التي تستعملها في التأثير على النشاط الإقتصادي والوضع الإجتماعي لتحقيق أغراضها، ويتجلى ذلك من خلال الآثار التي تفرزها القروض العامة على الإقتصاد الوطني،والتي يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

• آثار القروض العامة على الإقتصاد الوطني،حيث لها تأثير كبير على الإقتصاد الوطني ويتوقف هذا التأثير على مصدر القروض ، فإذا كانت مصادر القروض العامة من مدخرات الأفراد المكتنزة فان ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي وبالتالي زيادة معدلات النمو الإقتصادي والإتجاه بمستويات التشغيل في الإقتصاد الوطني نحو التشغيل الكامل،أما إذا كانت مصادر هذه القروض مدخرات الأفراد والمؤسسات العامة غير المصرفية المستثمرة أصلاً سوف يؤدي إلى تغيير الجهة التي تقوم بالإستثمار فقط ، أما إذا كانت مصادر القروض المصرف المركزي والمصارف التجارية ، فان ذلك يولد آثاراً إنكماشية لأن هذه المؤسسات تستطيع خلق قوة شرائية جديدة؛

• آثار القروض العامة في الإستهلاك والإدخار،حيث تعمل القروض العامة بما فيها من مزايا كبيرة كالفائدة وغيرها على تشجيع الإدخار وبالتالي تقليل الميل للإستهلاك،ولكن في فترات التضخم قد يحدث العكس،حيث إصدار القروض العامة قد يؤدي إلى زيادة الميل للإستهلاك ،وذلك لشعور الأفراد بأن القيمة الحقيقية لهذه القروض سوف تنخفض نتيجة إنخفاض القوة الشرائية للنقود ، لذلك سيمتنعون عن الإكتتاب فيها ،وبالتالي يزيد الميل للإستهلاك؛

•آثار القروض العامة في إعادة توزيع الدخل،حيث تلعب القروض العامة دوراً مهماً في إعادة توزيع الدخل،وهذا يتوقف عل مصدر تمويل الفوائد وكذا الجهة التي تملك السندات .

[1] –عاتق سالم جابر الاحول ،السياسة المالية:فاعليتها واثارها النقدية في الاقتصاد اليمني للمدة 1990–2000، اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد،2005، ص ص 30،31.

2-2-3 الموازنة العامة:

لقد تطور دور الموازنة العامة في الحياة الإقتصادية، حيث أصبح لها دور كبير لإعادة صياغة المتغيرات الإقتصادية وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإقتصادية المراد تطويرها،فلم تعد الموازنة العامة مجرد أرقام وخطة لإدارة الإقتصاد القومي وإنما أداة للتأثير على الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية[1].

فدراسة الموازنة العامة تكشف عن مدى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وعن درجة تدخل الدولة في إعادة توزيع الدخل القومي لتحقيق العدالة الإجتماعية،وعن مدى مساهمة القطاع العام في الناتج القومي ،وعن مدى مساهمة الدولة في الإستثمار القومي، وعن مدى مساهمة الدولة في دعم عملية التنمية الإقتصادية...الخ،لذلك تحتل الموازنة العامة أهمية كبيرة في الدراسات الإقتصادية والمالية، فهي تستخدم كعامل ثبات وإستقرار ذي فعالية كبيرة، كما تستخدم كأداة لتؤثر تأثيراً مباشراً في جميع الأنشطة الإقتصادية من خلال ما تحققه من توازن أو فائض أو عجز [2]، فالموازنة العامة هي وثيقة محاسبية وقانونية ومالية وسياسية يتم من خلالها تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة عن فترة مقبلة تقدر بعام[3]،وتتميز الموازنة العامة بالخصائص التالية:[4]

• الموازنة العامة تقدير للإيرادات العامة والنفقات العامة عن فترة مقبلة ، مما يتطلب ذلك الدقة والموضوعية الشديدة في التقدير لتقرير هامش الفجوة بين التقدير والتطبيق ؛

• الموازنة العامة وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية، حيث لا يمكن إعتماد الموازنة العامة من قبل السلطة التنفيذية بدون موافقة السلطة التشريعية مما يعطي دوراً كبيراً للسلطة التشريعية في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية وخاصة في مجال النفقات العامة؛

• الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة فهي ليست بيان عما أنجزته الدولة،وإنما هي خطة مالية تتضمن تخصيص موارد معينة في إستخدامات محددة خلال فترة قادمة تقدر بسنة؛

• الموازنة العامة خطة لتحقيق أهداف المجتمع، حيث تعد من أهم أدوات التخطيط المالي فمن خلالها تحدد الدولة أهدافها وبرامجها في كيفية الإستغلال الأمثل للموارد المالية،وتوزيعها تبعا

[1] – المهايني محمد خالد ،الموازنة العامة للدولة في سوريا الواقع والافاق،مجلة جامعة دمشق، المجلد السادس عشر، العدد الاول،2000 ، ص 09 .

[2] – مصطفى مصطفى حسني ،مرجع سبق ذكره، ص 585 .

[3] – عبد الواحد عطية ، الموازنة العامة للدولة ،دار النهضة العربية،القاهرة،1996 ،ص 12 .

[4] – شامية احمد زهير ،الخطيب خالد،المالية العامة،مرجع سبق ذكره ، ص 348 .

للأولويات بغية رفع مستويات التشغيل لزيادة الدخل القومي وتحسين مستويات المعيشة لجميع أفراد المجتمع؛

يلاحظ مما تقدم أن السياسة المالية تعتبر المفتاح الأساسي للسياسة الإقتصادية،فالهدف من السياسة المالية هو تعبئة الموارد المالية وتوزيعها على القطاعات الإقتصادية بشكل يتناسب مع متطلبات السياسة الإقتصادية بغية تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

3- حدود الفعالية النسبية للسياسة المالية والسياسة النقدية في اطار العام نموذج IS-LM

ان للسياسة المالية والسياسة النقدية اثار نوعية في تحليل التوازن العام نموذج IS-LM لتحديد مستوى الدخل ،وعموما يمكن تلخيص اثر السياستين على التوازن في الجدول الموالي :

الجدول رقم 04:اثر تغيرات السياسة المالية والسياسة النقدية

العوامل المؤثرة الاثر على	M		G		T	
	زيادة	تخفيض	زيادة	تخفيض	زيادة	تخفيض
Y	+	-	+	-	-	+
i	-	+	+	-	-	-

المصدر :سامي خليل ،مرجع سبق ذكره،494.

اما عن محددات فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية فيمكن تلخيصها فيما يلي :

الجدول رقم 05: محددات فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية

السياسة	انحدارIS		انحدارLM		T	
	شديد الانحدار	قليل الانحدار	شديد الانحدار	قليل الانحدار	زيادة	تخفيض
السياسة المالية	فعالة	غير فعالة	غير فعالة	فعالة	-	+
السياسة النقدية	غير فعالة	فعالة	فعالة	غير فعالة	-	-

مثـــــــــــــــــتال تطبيقي

إليك البيان التالي مع المعطيات الضرورية :

$$I = 200 - 500i$$

$$MS = 120$$

$$Md = 0.2y_d + 50 - 400i$$

$$S = -50 + 0.2y_d$$

المطلوب: 1/ تحديد ثنائية التوازن مع التمثيل البياني ؟

==========الاجابة ==========

1- تحديد ثنائية التوازن :يعبر التوازن في هذه الحالة على التوازن الاني نموذج IS-LM لهذا يجب اولا تحديد معادلةIS ومعادلة LM

1-1 تحديد معادلةIS :ان تحديد معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات IS يستوجب تحقق سرط التوازن التالي :

$$S = I \Rightarrow -50 + 0.2yd = 200 - 500i$$

$$\Rightarrow 0.2yd = 50 + 200 - 500i$$

$$\Rightarrow y = \frac{1}{0.2}(250 - 500i) \,/\, yd = y$$

معادلةIS $\Rightarrow y = (1250 - 2500i) \,/\, yd = y$

2-1تحديد معادلةLM :ان تحديد معادلة التوازن في سوق النقود LM يستوجب تحقق سرط التوازن التالي :

$$MS = Md \Rightarrow 120 = 0.2y + 50 - 400i$$

$$\Rightarrow 0.2y = 70 + 400i$$

$$\Rightarrow y = \frac{1}{0.2}(70 + 400i)$$

معادلةLM $\Rightarrow y = (350 + 2000i)$

2-1تحديد سعر الفائدة التوازني :ان تحديد سعر الفائدة التوازني يستوجب تحقق سرط التوازن التالي :

$$\Rightarrow 1250-2500i = 350+2000i \quad IS = LM$$

$$\Rightarrow 900 = 4500i$$

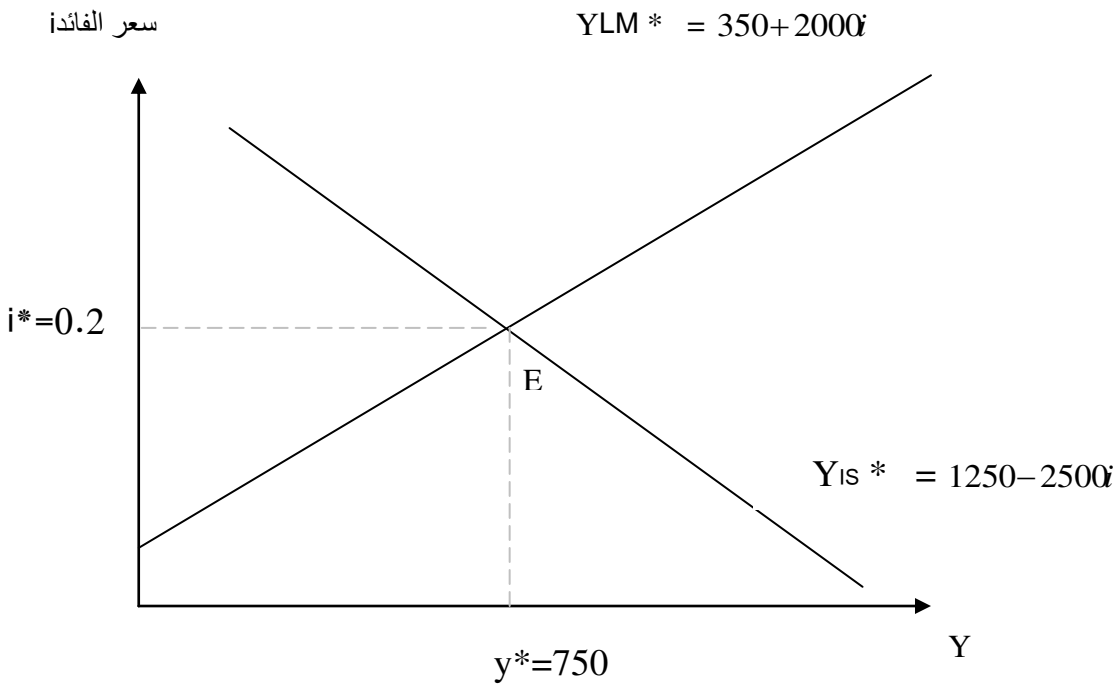
$$\Rightarrow i = \frac{900}{4500} = 0.2 \Rightarrow i = 20$$

وعليه فان تحديد الدخل التوازني يكون بالتعويض في معادلة LM أو معادلةIS على النحو التالي :

$$\Rightarrow ylm = 350+2000(0.2) = 750um$$

$$\Rightarrow yIS = 1250-2500(0.2) = 750um$$

3-التمثيل البياني للتوازن الاني نموذج IS-LM



قائمة المراجع

المراجع

أولا: بالغة العربية :

أ–الكتب :

1- احمد عارف العساف ، الاقتصاد الجزئي،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الاردن،2010.

2 احمد عبد العزيز الشرقاوي ،" السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر خلال السبعينات " معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، 1981.

3 أحمد مجدوب،السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي،دار اللواء للنشر والتوزيع،الرياض،ط 1 ،1989 .

4 أحمد ابو الفتوح علي الناقة ، نظرية النقود والاسواق المالية : مدخل حديث لنظرية النقود والاسواق المالية ، مكتبة الاشعاع ، الاسكندرية ،ط1، 2001.

5 أسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم المقومات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، ط 1 ،2007.

6 اسماعيل عبد الرحمان،حربي محمد موسى عريقات،مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد:الاقتصاد الكلي،دار وائل للطباعة والنشر،عمان،الاردن،ط 1 ،1999 .

7 اسماعيل محمد هاشم ،النقود والبنوك ،المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،2005.

8 أكرم حداد ،مشهور هذلول ،النقود و المصارف :مدخل تحليلي ونظري،دار وائل للنشر، عمان ،ط 1 ،2005.

9 بريبش السعيد،الاقتصاد الكلي ،دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،2007.

10 بسام ابو خضير واخرون ،مدخل الى علم الاقتصاد ، دار الكندي للنشر والتوزيع ،اربد ،1989.

11 بكري كامل مقلد ،رمضان محمد ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2000 .

12 بلعزوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

13 البيشاري احمد علي ،السياسة الاقتصادية اليمنية:سياسة الانفاق العام،دار الطرقجي ،صنعاء،1990.

14 بيومي زكريا محمد ،مبادئ المالية العامة ،دار النهضة العربية،القاهرة،ط 2 ،1978 .

15 تومي صالح ،مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي :مع تمارين ومسائل محلولة ،مرجع سبق ذكره،ص38.

16 جودة عبد الخالق،كريمة كريم،محاضرات في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية، القاهرة،1992.

17 جيمس جوارتيني ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان ، دار المريخ ، السعودية ،1999.

18 حسام علي داود ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان الاردن ،2011.

19 حسين عمر، الجات والخوصصة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الجزائر، 1997.

20 خليل حسين،السياسات العامة في الدول النامية،دار المنهل اللبناني ،بيروت،لبنان ،2008،.

21 رحيم حسين،السياسة النقدية في اطار الفكرين الاسلامي والعربي،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان الاردن،ط 1 ،2006.

22 رشدي مصطفى ،النظرية النقدية من خلال التحليل الكلي ، مؤسسة الثقافة الجامعية،الاسكندرية،1974.

23 رضا العدل ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مكتبة عين الشمس ، مصر ،1996.

24 رياض محي الدين عمرو،المالية العامة دراسة الاقتصاد العام والتخطيط المالي، دار النهضة العربية،القاهرة،1974 .

25 زكريا الدوري،يسرى السامرائي،البنوك المركزية والسياسة النقدية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الاردن،2006.

26 زينب عوض الله،اسامة الغولي،اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان،2003،ص ص 232،228.
27 سهير محمد السيد وآخرون ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، مؤسسة شهاب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000.
28 سهير محمود معتوق ، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط 1 ،1988.
29 سهير محمود معتوق ،السياسة النقدية في التحليل الكنزي والنقدي مع اشارة خاصة للبلاد المتخلفة،مجلة مصر المعاصرة،تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والاحصاء،العددان 407-408، 1987 .
30 السوداني عبد العزيز علي ، أسس السياسة المالية:مدخل تحليل قرارات المالية ،الدار الجامعية للنشر،الاسكندرية،1996.
31 السيد عطية عبد الواحد ، " دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية "، دار النهضة العربية ، 1993.
32 شافعي محمد زكي ،مقدمة في النقود والبنوك،دار النهضة العربية،القاهرة،1988 .
33 شامية احمد زهير،الخطيب خالد،المالية العامة،دار زهران،عمان،1991 ،ص 106 .
34 شهاب مجدي محمود ، الاقتصاد المالي:نظرية مالية الدولة :السياسات المالية للنظام الراسمالي،الدار الجامعية،بيروت،1988 .
35 صالح الخضاونة ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،بدون دار نشر،عمان ، الاردن ،1999.
36 طارق الحاج ، علم الاقتصاد ونظرياته ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ،1998.
37 عباس كاظم الدعمي ، السياسة النقدية و المالية واداء سوق الأوراق المالية ،دار صفاء للنشر و التوزيع عمان ،ط 1 ،2010 .
38 باري سيجل،النقود و البنوك والاقتصاد ،ترجمة عبد الله ود وعبد الفتاح عبد الرحمان،جامعة الملك سعود ،1987 .
39 عبد المنعم السيد علي ،مدخل في علم الاقتصاد :مبادئ الاقتصاد الكلي ،الجامعة المستنصرية ،بغداد .
40 عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية وتقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
41 عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي : تحليل كلي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة .
42 عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية:تحليل جزئي وكلي،مكتبة زاهرالشرق،القاهرة،1998.
43 عبد الواحد عطية ، الموازنة العامة للدولة ،دار النهضة العربية،القاهرة،1996 .
44 عبد الرزاق بن هاني،مبادئ الاقتصاد الجزئي ،دار وائل للنشر،ط1،الاردن.
45 عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،2003.
46 عبد الناصر عبادي واخرون ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ،ط1، 2000.
47 عبد الحليم كراجة واخرون ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ،ط1، 2000.
48 عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد ، اقتصاديات المالية العامة : دراسة نظرية تطبيقية،المطبعة الكمالية،بدون بلد نشر،1990.
49 علاش احمد ،دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي ،دار هومة ،الجزائر ،2010.
50 علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها " دراسة تحليلية- تطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

51 عوض فاضل اسماعيل الديلمي ، النقود والبنوك ،دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1990.
52 عوض فؤاد هاشم،اقتصاديات النقود والتوازن النقدي،دار النهضة العربية ،القاهرة،1984 .
53 عوف محمودالكفراوي،السياسة الماليةوالنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي:دراسة تحليلية مقارنة،مركز الاسكندرية للكتاب ،الاسكندرية
54 فرحي محمد،التحليل الاقتصادي الكلي : الاسس والنظريات ، الجزء1،بدون دار مشر ،بدون سنة
55 كامل بكري واخرون ،مبادئ علم الاقتصاد،مؤسسة شباب الجامعة ،1982.
56 كنعان علي،اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية ،دار الحسنيين ،دمشق،1997.
57 محمود حسن صوان ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان،1999ص22.
58 مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007. ، ص:31.
59 مصطفى مصطفى حسني ، مبادئ المالية العامة،دار النهضة العربية،القاهرة،1999 .
60 موسى ابراهيم ، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة ،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، لبنان ، 1998.
61 الناقة أحمد أبو الفتوح،نظرية النقود والبنوك والاسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ،القاهرة،1997.
62 نزار سعد الدين العيسى واخرون ،الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن،2006.
63 نشأت الوكيل ، التوازن النقدي ومعدل الفائدة دراسة تحليلية وتقيمية لسوق النقود وسعر الصرف ،شركة ناس للطباعة،القاهرة،2006.
64 نعمة الله نجيب إبراهيم الاقتصاد التحليلي كلية التجارة الإسكندرية. 2002 .
65 نواز عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، التدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2005.
66 نومي صالح ،مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي :مع تمارين ومسائل محلولة ،دار اسامة للطبع والنشر والتوزيع،الجزائر ،2004.
67 وليد عبد الحميد عايب ،الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ،مكتبة حسن العصرية ،لبنان ،2010.

ب–الأطروحات والرسائل :

68 راني عبد المنعم محمد رابح ،دور الادوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد،رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، (غير منشورة) ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة القاهرة ،2005 .
69 عاتق سالم جابر الاحول ،السياسة المالية:فاعليتها واثارها النقدية في الاقتصاد اليمني للمدة 1990–2000، اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد،2005.
70 عبد الحكيم جمعة محمود حسن، دور الاستثمار الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية بجمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مصر، 2000.
71 علاش أحمد، محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد،تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر.
72 القينعي عزالدين ،اثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في افاق 2017،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف

ج- المجلات و الملتقيات:

73 سهير محمود معتوق ،السياسة النقدية في التحليل الكنزي والنقدي مع اشارة خاصة للبلاد المتخلفة،مجلة مصر المعاصرة،تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والاحصاء،العددان 407-408، 1987

74 منصور بن عمارة " النظام الجبائي الجزائري ضمن الإصلاحات الاقتصادية " ، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ماي 2003.

75 المهايني محمد خالد ،الموازنة العامة للدولة في سوريا الواقع والافاق،مجلة جامعة دمشق، المجلد السادس عشر، العدد الاول،2000 .

ثانيا:المراجع باللغات الاجنبية

A-OUVRAGES

76- k.C.Shekhar,Banking Theory And Practice، Vikaspublishing-House Put Ltd, New Delhi ,1994.

77- Jon-Français Gause,Economie Monétaire Et Financiere,Mérie,Hnstitutions Politiques ,Paris,1998.

78- Jaque Muller Et Outers,Economie Manuel D Application ,Paris ,Dunod ,3ème Edt,2002.